عمـادة الدراسات العليا

جـــامعة القـــــدس

العلاقات الفلسطينية المصرية من 1974-1981 : دراسة سياسية

إعداد

رامـز نبهـان مصطفى عمــر

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1432هـ / 2011م

العلاقات الفلسطينية المصرية من 1974-1981 : دراسة سياسية

إعداد

رامز نبهان مصطفي عمر

بكالوريوس تاريخ وعلوم سياسية من جامعة الأزهر- غزة -فلسطين .

المشرف الرئيس:

الأستاذ الدكتور / أسامة أبو نحل .

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في (الدراسات العربية) من برنامج الدراسات الإقليمية / عمادة الدراسات العليا / جامعة القدس.

1432هـ /2011م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

العلاقات الفلسطينية المصرية من 1974-1981: دراسة سياسية

اسم الطالب: رامز نبهان مصطفي عمر
الرقم الجامعي: 20512397

المشرف: أ. د: أسامة أبو نحل

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ: 12 / 4 / 2011 من لجنة المناقشة
المدرجة أسمائهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة : أ.د. أسامة أبو نحل التوقيع :
2. ممتحنا داخلياً : د.ناصر أبو العطا التوقيع :
3. ممتحنا خارجياً : د. مخيمر أبو سعدة التوقيع :

القدس – فلسطين
1432 هـ/2011م

الإهداء

إلي روح أمي الغالية رحمها الله.

وإلى أبي أطال الله في عمره.

وإلي زوجتي وأبنائي نبهان ومحمد.

وإلى أخواتي العزيزات.

وإلي روح الشهداء الذين رووا بدمائهم الزكية ثرى أرض فلسطين.

وإلي كل من قدّم لي يد العون والمساعدة في إتمام هذا العمل.

وإلي الأستاذ الدكتور أسامة أبو نحل .

رامز نبهان عمر

إقرار:

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير؛ وإنها نتيجة أبحاثي الخاصة ، باستثناء ما تمَّ الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدّم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع : رامز

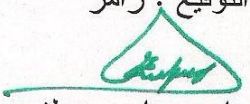

رامز نبهان مصطفي عمر

التاريخ : 16-6-2011 م

الشكر والعرفان:

لله الحمد والمنة والشكر على إنجاز هذا العمل المتواضع من قبل الباحث, فلولا التوفيق من الله سبحانه وتعالي لما تمَّ هذا العمل، ويتقدّم الباحث بجزيل الشكر والعرفان لجامعة القدس وإدارتها، لما لها من دورٍ مهم من حيث الإرشاد والمساعدة والعناية في إخراج هذه الرسالة بتلك الصورة.

كما أتقدم بوافر الشكر والامتنان إلي أستاذي المحترم، الذي نستمد منه العلم الدكتور أسامة أبو نحل, الذي لم يبخل بآرائه السديدة وبوقته الثمين في سبيل الإشراف علي رسالتي؛ حيث كان لعلمه الواسع وفكره القيِّم والوفير وملاحظاته الدقيقة الأثر الواضح في الوصول لهذه النتيجة من البحث الشاق.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلي موظفي ومدير البرامج في جامعة القدس فرع غزة الذين كانوا بمثابة الأخوة للباحث.

وأتقدم بالشكر والامتنان للدكتور محمد إسماعيل خلة، الذي لم يبخل عليَّ بأي مرجع استخدمته في إعداد هذه الرسالة، والدكتور أمين عمر خليل عمر لكفاءته في التدقيق اللغوي والإملائي و الدكتور رفيق دواس ، والأستاذ خالد قشقش و الدكتور جهاد المسلمي والأستاذ فادي المسلمي .

كما أتقدم إلي كل من ساعدني في انجاز هذه الدراسة.

ولا أنسي الشكر والامتنان لأصدقائي وخاصة الأستاذ رفيق أبو سعده، الأستاذ حسام كيلاني, والمهندس محمد إبراهيم رجب، الذين لم يتوانوا في مساعدتي لإنجاز هذا العمل.

التعريفات:

قائمة المصطلحات:

1- **منظمة التحرير الفلسطينية:**

هي كيان سياسي تمَّ تأسيسه عام 1964، ويعتبر الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني, وفقاً لقررات القمة العربية المنعقدة في الرباط عام 1974 (كيوان, 2002) ، وفيها تم عقد المؤتمر الفلسطيني الأول في مدينة القدس في 28 آيار/ مايو 1964 وتم انتخاب احمد الشقيري فيه رئيساً لها وبذلك أعلن رسمياً للعالم ميلاد كيان فلسطيني سمي بـ"م.ت.ف" الذي كان منعطفاً مهماً في مسيرة القضية الفلسطينية والحياة السياسية للشعب الفلسطيني ، وأعتبر الميثاق القومي تحرير فلسطين واجباً قومياً تقع مسؤلياتة كاملة علي كاهل الأمة العربية بأسرها ، وفي طليعتها الشعب الفلسطيني (مخادمة ،1997)،(راشد،1975)،(الشعيبي،1975).

وتعتبر "م،ت،ف" ، جبهة وطنية عريضة ومشروعاً حيوياً ، لبلورة الكيان الوطني الفلسطيني ، وتجسيداً للهوية العربية الفلسطينية ، و قبولها برعاية مصر أو الجامعة العربية لنشأتها ، رغم خيبة أملها من عدم جدية النوايا لبعض الدول العربية لتحقيق شعاراتها المعلنة التي تنادي بها وهي تحرير فلسطين ،إلا أن مسألة علاقاتها مع هذة الدول العربية لا تخرج بالضرورة عن المألوف و استطاعت هذه الدول العربية تلبية الحاجة الفلسطينية وساحتها السياسية ما قبل تأسيس "م،ت،ف"، من انتياب هذة الساحة من المقاومة الارتجالية والحلول السلمية ،إلي شكل وجسم فلسطيني سياسي له هوية وجسم (الصمادي،2008) .

وهذا ما أعرب عنة القيادي الفلسطيني قيس عبد الكريم بعد حرب 1967 ، بأن "م،ت،ف" تحولت من مجرد منظمة شكلية ، نشأت بقرار عربي وتحت وصايا عربية ، إلي أداة تعبئة الجماهير الفلسطينية في داخل فلسطين والشتات وتجسيداً للشخصية الفلسطينية الوطنية الفلسطينية الكيانية الوطنية الفلسطينية (عبد الكريم،2004).

2- **مفهوم الحكم الذاتي:** "تلك الأقاليم التي تسيطر عليها القوى الكبرى، وتختلف شعوبها لغة وثقافة وعنصراً عن شعوب البلدان التي تسيطر عليها" (محمد, 1994).

وهو "قدرة الوحدات المحلية والإقليمية الفعلية، وحقها في تنظيم وإدارة جانب كبير من الشؤون العامة تحت مسؤوليتها لصالح سكانها في إطار القانون، وأن الحق يمارس عن طريق مجالس أو جمعيات مشكلة من أعضاء منتخبين، وأن لهذه الجمعيات والمجالس أن تمتلك أجهزة تنفيذية مسئولة أمامها" (محمد، 1994).

3- **مفهوم الحقوق المشروعة:** هي الحقوق المترتبة علي شرعية الاتفاق للشعب الفلسطيني (الحسن, 1986).

4- **الحقوق الشرعية:** هي الحقوق المترتبة علي الحق القانوني، وهذا يعني في القانون الطبيعي وفي القانون الدولي عدم وجود أي حق لليهود في فلسطين، من منطلق أن الأمم المتحدة لا تملك حق إعطاء جزء من وطن لشعب إلي غير الشعب الفلسطيني (الحسن, 1986).

5- **حق تقرير المصير حسب ما عرّفه بعض الفقهاء:** هو "حق شعب ما في أن يختار شكل الحكم الذي يرغب العيش في ظلّه، والسيادة التي يريد الانتماء إليها" (كولة, 2010)، و هو أيضا " حق الشعوب المقهورة في أن يكون بيدها زمام أمرها، وتقرر لحاضرها ومستقبلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومركزه الدولي. وهذا هو المفهوم الواسع لحق تقرير المصير ، أما مفهومه الضيّق فيعني الاستقلال؛ لأن الاستقلال هو الهدف النهائي الذي ترجو الشعوب تحقيقه، وهي تمارس هذا الحق" (هشام,2010).

قائمة المختصرات:

الرقم	المختصر	معني المختصر
1-	م.ت.ف	منظمة التحرير الفلسطينية
2-	فتح	حركة التحرير الوطني الفلسطيني
3-	ش.ف	مجلة شؤون فلسطينية
4-	ع	عدد
5-	ط	طبعة
6-	ج	جزء
7-	ب.ط	بدون طبعة
8-	ب.ت	بدون تاريخ
9-	ب.ن	بدون نشر
10-	ص	الصفحة

الملخص :

تتناول هذه الدراسة العلاقات الفلسطينية المصرية في المجال السياسي، منذ الاعتراف العربي والدولي بالشخصية الفلسطينية السياسية المستقلة عام 1974 وحتى اغتيال الرئيس المصري محمد أنور السادات عام 1981، وهي الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة بالبحث والتحليل، حيث ركّزت الدراسة على هذه الفترة لما لها من أثر في انتقال العلاقات الفلسطينية المصرية من الأماني السياسية إلى الواقعية السياسية ؛ أي من الهدف القومي إلي الهدف المرحلي.

ولهذه الدراسة أهمية في تحفيز الباحث وجذبه إزاء دراستها، لكونها فترة شهدت تحولات سريعة، من استجابة الفلسطينيين للنصيحة المصرية السياسية، الداعية لمحاكاة الواقع السياسي، والتعامل معه من منطلق الجدية والواقعية، وترك المزايدات العربية التي لم تُجدِ نفعاً سوى تكريس الاحتلال الإسرائيلي، الذي حاول تغيير معالم الأراضي المحتلة ، وفرض هذا التغيير في العملية السلمية إن حدثت.

وأتت استجابة القيادة الفلسطينية لهذه النصيحة السياسية عبر التحولات التي شهدها البرنامج المرحلي السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة، ثمَّ اصطدمت بالسياسة الأمريكية الأوروبية، التي تختلف في الشكل والتكتيك وتتفق في الجوهر والهدف ، وهو ربط حل القضية الفلسطينية بحفاظه على التوازن والعلاقات الدولية، من خلال اعتبارها صمّام الأمان، في محاولةٍ لعدم عودة الهاجس العربي والإسلامي الذي ساد فترة العصور الوسطى من العودة مرة أخرى؛ ولهذا تُرجم الهدف الأمريكي الأوروبي مستغلاً الضعف العربي وعجزه، وقبول الرئيس المصري أنور السادات عبر توقيعه على إطار اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، التي كانت أدنى بكثير من المطالب السياسية الفلسطينية، والتي انقسمت الساحة السياسية الفلسطينية بسببها ما بين فريقٍ سياسي يراهن على المزايدات العربية والمؤتمرات الدولية ورفضها لهذه الحلول التي اعتبرتها حلولاً انفرادية، وفريق فلسطيني آخر أبقى على العلاقات السياسية مع السادات بشكل سري، واعتبر هذه الحلول خطوة أولى نحو الهدف الفلسطيني المرحلي، لتحقيق الهدف القومي، وقد خيم علي هذا الفريق ومنبع قبوله لمحاكاة الواقع هو تجربة الحاج أمين الحسيني ونهايته .

واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي و الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على قراءة التحليلات والدراسات العلمية وعرضها وإبداء الرأي فيها؛ من أجل معرفة التطورات التي حدثت على العلاقات الفلسطينية المصرية السياسية ومراحل تطورها، في إطارها الزمني والتاريخي من جهة كما يوفر– ايضاً– فرصة لمتابعة القوى التي أسهمت وشاركت في صناعتها وطبيعة هذه

العلاقات السياسية ، وسيتناول الكيفية التي تمت بها وبيان أبعادها من خلال إيضاح الموقف الفلسطيني والمصري خلال فترة ما قبل الدراسة، وما طرأ عليها من تطوّرات أثناء فترة الدراسة، لتحديد النتيجة التي آلت إليها لتشكل في النتيجة تجربة ، فيها من العبر الكثير، ولذلك فإنها تستحق التقييم والتفسير والتوثيق .

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، منها :

- تتحمل إسرائيل المسؤولية الأولي عن تشريد الشعب الفلسطيني ومعاناته ، وهذا لا ينفي تحمل الدول العربية المسؤولية عن هذا المصير الفلسطيني.
- حاولت مصر والأنظمة الرسمية العربية تعويض الفلسطينيين بخلق الشخصية الفلسطينية السياسية من خلال إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية كممثل لهم، وإعطائها صلاحيات كان يعتقد الفلسطينيون معها بإمكانية ممارسة القرار الفلسطيني المستقل, إلاَّ أنه تمَّ تقليص هذة الاستقلالية السياسية ، من خلال تفاوض السلام عوضاً عنهم في إطار كامب ديفيد، وإبرام معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.
- حاولت مصر والأنظمة الرسمية العربية استغلال الفلسطينيين من خلال إطلاق مصطلح الورقة الفلسطينية، التي استخدمت ما بين الدول العربية وفق النزاعات العربية العربية نحو الزعامة للوطن العربي ، وكان الخاسر الأول والأخير الفلسطينيين أنفسهم.
- تتحمل الفصائل الفلسطينية قدراً وافياً من وصول القضية الفلسطينية إلي ورقة مراهنات مابين الدول العربية ، عبر إنشاء حركات داخل الساحة الفلسطينية تنفذ الأجندة السياسية لهذه الدول علي هذه الساحة أكثر من الأجندة الفلسطينية ذاتها ، وهذا ما شهدتة الحرب اللبنانية 1976، عندما اشتركت منظمة الصاعقة بتصفية إخوانهم الفلسطينيين في تل الزعتر وفق الأجندة السورية ، واستغلال جماعة صبري البنا من قبل العراق لاغتيال القيادة الفلسطينية ذات الخط السلمي الذي اخذ الشرعية عبر المجلس الوطني الفلسطيني ، وكانت العراق تحاول من خلال ذلك احتضان الثورة ،من اجل مواجهة مصر وباحلال الزعامة العربية مكانها علي اعتبارها ثاني قوة عربية ؛ ولهذا حاولت القيادة الفلسطينية استغلال الغضب الشعبي لمواجه كامب ديفيد وتجييره نحو الوحدة الفلسطينية وفق أجندة فلسطينية ذات أبعاد قومية .

الفصل الأول :

خلفية الدراسة

1.1 : مقدمة الدراسة:

تعتبر العلاقات الفلسطينية المصرية ذات عمق تاريخي علي جميع الأصعدة سواء كانت الثقافية والاجتماعية والدينية والجغرافية ، بالإضافة إلي العلاقات المكتسبة المترابطة والمتبادلة علي الصعيد الاقتصادي والأمني السياسي ، ولهذا أراد الباحث الاقتصار علي صعيد العلاقات السياسة التي تمتد إلي آلاف السنين، منذ رسائل تل العمارنة التي طلب فيها الحاكم الكنعاني في فلسطين الحماية من فرعون مصر آنذاك رمسيس الثاني ، وصولاً إلي التاريخ الحديث و ما حدث من تحالف الشيخ الظاهر العمر حاكم فلسطين وعلي بك الكبير شيخ البلد المملوكي في مصر خلال القرن الثامن عشر للميلاد ، والتي كانت مقدمة الوحدة السياسية ما بين الشعبين الشقيقين المصري والفلسطيني ، اللذين كانا في كل الأصعدة متكاملين إلا السياسي. ولهذاً أصبحت هناك الإستراتيجية المسلم بها التي رسمتها الأحداث التاريخية في طبيعة العلاقات السياسية ما بين البلدين ، وهي لايمكن تأمين الشام دون مصر ، ولايمكن تأمين مصر دون الشام ، وهناك شواهد كثيرة جالت تاريخ هذه العلاقات تثبت هذة المقولة .

إن انهيار الدولة العثمانية ، ونتائج الحرب العالمية الأولي والثانية ، وتقسيم الوطن العربي إلي دول قطرية ما بين الدول الاستعمارية الغربية ، وخاصة انجلترا ، والمبادرات الأمريكية والدولية ، أدت إلي جعل عام 1947 علامة فارقة في رسم معالم جديدة سياسية للمنطقة بإصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم "181" الخاص بتقسيم فلسطين إلي دولتين إحداهما يهودية و الاخري فلسطينية ، مما حذا بالعرب إلي رفضه ، وتم تطبيقه من قبل الدول الاستعمارية وفق الرغبة الصهيونية ، بذبح الشعب الفلسطيني وتهجيره من قراهم ومدنهم والعجز العربي لحمايتهم ، مما أدي إلي إعلان ما سميت "إسرائيل" في آيار/ مايو 1948، التي غيرت معالم المنطقة التاريخية والسياسية .

ولكن علي صعيد العلاقات الفلسطينية المصرية السياسية ، أصبحت أكثر إلحاحاً وارتباطاً، بحيث تم انضمام الضفة الغربية إلي إمارة شرق الأردن ، وتأسيس المملكة الأردنية الهاشمية ، وتم محافظة مصر علي قطاع غزة تحت إدارته بحكم الارتباط الأمني، والسياسي، والجغرافي والاجتماعي بمصر، الذي لا يمكن تصوره بأي شكل من الإشكال الكيانية السياسية في غزة دون أن تكون حاضنته وعمقه السياسي والأمني لمصر ، ولهذا لايمكن ان تقارن العلاقة بمصر بأي

علاقة مع أي دولة أخري ، وذلك لأمرين مهمين هما ، الأول ما عملت وحرصت مصر علية طوال إدارتها لقطاع غزة منذ 1956 وفق التصور السابق ، والأمر الأخر هو أن مصر تشكل الحاضنة الأمنية والحامية لقطاع غزة ؛ لأن البديل الأخر هو إسرائيل ؛ يعني امتصاص واحتواء هذا الجزء في كيان أوسع وأشمل يفقده هويته واستقلاله السياسي والاقتصادي وحتي الأمني (شراب ،2010).

وحاولت بعض القيادات الفلسطينية الشعبية، تشكيل حركة فلسطينية من أجل بناء كيان فلسطيني داخل قطاع غزة؛ لتكون نواة للتحرير وإبراز الهوية بشكل خاص , وهذا ما أبلغه جورج حبش رئيس حركة القوميين العرب داخل فلسطين للرئيس المصري جمال عبد الناصر، بأن الصمت الفلسطيني لن يدوم كثيراً، وأن ثمة تحرك فلسطيني داخلي عوضاً عن الهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين، التي تتحالف مع شتى القوى السياسية العالمية والإقليمية، دون قبولها بأي حل سلمي للقضية الفلسطينية.

ولذلك رأى الرئيس عبد الناصر في هذا التحرك السياسي من قبل بعض الشباب الفلسطيني، فرصة من أجل جمع لم شمل الفلسطينيين من خارج فلسطين؛ لتشكيل الشخصية الفلسطينية وفق الرؤية المصرية، بدلاً من الانفجار المفاجئ. ولذلك تمَّ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964، بموافقة الدول العربية التي أقرّت ذلك في الدورة الأولى للجامعة العربية في مطلع العام نفسه، واحتضن عبد الناصر جميع المعارضين العرب لهذا الكيان الفلسطيني, إلاَّ أنه كان هناك حركات فلسطينية خارج إطار "م.ت.ف" ، وكان لهذه الحركات دور مهم في توريط عبد الناصر فيما كان يخشاه، وهي هزيمة حزيران / يونيه عام 1967, التي غيّرت معالم المنطقة السياسية والحدودية، بحيث أصبحت القاهرة تحت رمي الصواريخ والقذائف الإسرائيلية ، فأصدر مجلس الأمن القرار الدولي رقم "242"، الذي اعتبر أساساً للعملية السلمية في الصراع العربي الإسرائيلي وقبلته مصر.

وحاول عبد الناصر التعاطي مع تلك الحركات الفلسطينية، التي أثبتت وجودها من خلال توريط مصر في تلك الحرب ؛ مما جعل عبد الناصر يدرك أن هناك قوة خارج "م.ت.ف" أقوى من قيادات المنظمة نفسها. وفي النهاية حدث الاتصال، وسيطرت هذه القوى المتمثلة بحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، على "م.ت.ف". فكانت حرب العام 1967 قد فرضت ثلاث نتائج رئيسية في السياسة الخارجية المصرية، **المحور الأول:** التهديد الإسرائيلي لمصر الذي يوازيه من حيث الاعتقاد المصري النزاع على الزعامة الإقليمية ما بين الدول العربية الراغبة بذلك، وهي المملكة العربية السعودية والعراق التي حمّلت مصر الهزيمة، **والثاني:** حل المسألة الفلسطينية دون أي عون عربي, **والثالث:** تفاقم الأزمة الداخلية المصرية ؛ ولذا حاول عبد الناصر الموازنة بين ثلاثة منطلقات, فَقبِل بالقرار رقم "242", كما قبل بمبادرة "وليم روجرز" وزير الخارجية

الأمريكية، ووافق عليها عبد الناصر، والتي كانت سبباً في توتّر العلاقات الفلسطينية المصرية السياسية.

ومهما يكن من أمر؛ فقد بدأت مرحلة جديدة في مصر عام 1970، فبعد وفاة عبد الناصر تولّي الرئيس محمد أنور السادات الذي ورث هزيمة حرب العام 1967, والأزمة الاقتصادية الداخلية, وحل القضية الفلسطينية, والنزاع الإقليمي مع الدول العربية الأخرى ، ولذا حاول السادات تطبيق ما عجز عنه عبد الناصر، من خلال إنهاء الخلاف الأردني الفلسطيني, ورفض الفلسطينيين لمشروع المملكة المتحدة، وكذلك مشروع حكومة المنفى، وحاول السادات تحريك العملية السلمية رغم الحالة التي وصلت لها المنطقة، عبر ما سُميَّ بسياسة "**اللا حرب وألاَ سلم**"، ولهذا شنت مصر هجوماً على إسرائيل بمشاركة سوريا في 6 تشرين أول / أكتوبر 1973، والذي كان باتفاق أمريكي مصري, وكذلك تمّت الموافقة الفلسطينية على هذه الحرب المحدودة، من أجل الرغبة الجماهيرية بتلك الحرب. وكان السادات خلال هذه الحرب محاطاً ببعض القادة الفلسطينيين، مثل: صلاح خلف "أبو إياد"، وفاروق قدومي "أبو اللطف"، اللذين كانا متواجدين في القاهرة من أجل حماية السادات، عبر استدعائهما من أجل تحميلهم الهزيمة إن حدثت، والنصر يكون فقط من نصيبه (هيكل ،ج2، 1996).

وعلى أية حال فقد كانت القيادة الفلسطينية، تعتقد بأن الحرب إذا ما اشتعلت فإنها لن تنتهي إلاَّ بانتهاء إسرائيل، ولكن الولايات المتحدة تمكنت من إخماد هذه الحرب, وتمَّ التوصّل بعدها مباشرة إلى عقد مؤتمر جنيف للسلام الذي استثنى "م.ت.ف". ولذلك اعتذرت سورية عن حضور المؤتمر. ثمَّ أعقب هذا المؤتمر تكليف السادات العمل بموجب القرارين الدوليين "242" و"338", وقد رفضت "م.ت.ف" هذين القرارين، بينما قبلت بهما مصر كأساسٍ للعملية السلمية.

ثمَّ في العام 1974, كان للسادات دور بارز في إظهار الشخصية الفلسطينية بشكل أكبر، عبر اعتراف الدول العربية بأن "م.ت.ف" هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني, وتمَّ الاعتراف بها على الصعيد الدولي، فأصبحت عضواً مراقباً في الأمم المتحدة ومؤتمرات دول عدم الانحياز والدول الإسلامية ومنظمة الدول الأفريقية. وجاءت اتفاقية فك الاشتباك المصرية الإسرائيلية "اتفاقية سيناء2"، التي رسمت معالم التعامل بين المصريين والإسرائيليين, وبين إسرائيل والولايات المتحدة، التي تعهدت بعدم الاتصال أو الاعتراف بـ "م.ت.ف".

ثمَّ أعقب هذه التعهّدات أن حاولت "م.ت.ف" بناء شخصيتها بما يتناسب مع الواقعية السياسية ، رغم معارضتها اتفاقية سيناء2. غير أن مجيء الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" وإدارته الجديدة إلى سدة الحكم، وتصريحاته المتواكبة مع الهدف الفلسطيني المرحلي والعربي، حفّز "م.ت.ف" والتيار السلمي الجديد داخل أوساطها للاستجابة لتلك المتغيّرات الأمريكية، وذلك ما عبّر عنه البرنامج السياسي الفلسطيني في الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في آذار /

مارس 1977؛ حيث صعدت الآمال إزاء العملية السلمية، من خلال استعداد ياسر عرفات للاعتراف بإسرائيل، وحذف المادة التي تدعو إلى تدمير إسرائيل من الميثاق الوطني الفلسطيني(رولو،1989)، وكانت هناك استجابة إسرائيلية عندما تحدّث "اسحق رابين" رئيس الوزراء الإسرائيلي، وبعض القيادات الإسرائيلية، عن حل محتمل للفلسطينيين بعد الانتخابات الإسرائيلية، ولكن نتائجها غير متوقعة، بفوز "مناحيم بيغن" رئيس حزب الليكود في الانتخابات.

إلاَّ أن نهاية هذه الفترة عام 1977, فأنة رغم التحرّك الدولي على صعيد المساعي الأمريكية، التي استؤنفت من أجل عودة عقد مؤتمر جنيف، وحل معضلة "المشاركة الفلسطينية " في هذا المؤتمر عبر الوفد العربي الموحّد. وفقد أدّى عدم تلاقي رغبة السادات مع "بيغن" إلى فشل هذا المؤتمر، وتطبيق الملاحق السرية لاتفاقية سيناء 2، وإفشال إسرائيل للبيان السوفيتي الأمريكي الداعي لتطبيق الحقوق الفلسطينية، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية لعام 1967, وعقد مؤتمر جنيف، إلاَّ أن "موشيه ديان" وزير الخارجية الإسرائيلي ، أفسد هذا المشهد الدولي المُرحّب به عربياً، وبخروج البيان الإسرائيلي الأمريكي الذي أُعتبر أساساً لاتفاقية كامب ديفيد.

وأمام تلك السياسة الإسرائيلية المحاصرة للسادات، والعجز الأمريكي أمام الضغط الإسرائيلي, عمل السادات علي المضي نحو ما أعرب عنه مسبقاً لبيغن في رسالته السرية، على عقد اتصال واتفاق مع إسرائيل دون الالتفات للرأي العام العربي. وطبقاً لذلك قام السادات بزيارته للقدس، التي غيّرت معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، والتي تُوجت بعقد إطار كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، وبذلك طبّق السادات الشقّين الأولين من السياسة الخارجية المصرية، وهي تأمين الجبهة الشرقية مع إسرائيل وفق رؤية السادات، عبر عقد معاهدة صلح ملزمة، وكذلك إيجاد حل للقضية الفلسطينية يكون بمثابة نواة فيما بعد للهدف الفلسطيني، وبقى المنطلق الثالث هو الدور المصري في الزعامة العربية وإبعاد المنافسين عن هذه الساحة، ولكنه في بادئ الأمر فشل في تعاون العراق والسعودية على إخراج مصر من هذا الصراع، ولكن فيما بعد دخلت العراق حرباً ضروس مع إيران وأخذت السعودية تلعب دور الزعامة العربية بنفس الأجندة المصرية عبر مبادرة الأمير "فهد" التي لم تجد أي تطبيق أو عناية بقدر التوجه المصري السابق ؛ نظرا لحجم الأحداث المتوترة في المنطقة .

علي أي حال ، سوف تعود مصر إلي الزعامة العربية بعد هذه الفترة وفق ما أعده السادات عبر الأخذ بيد الدول العربية نحو السلام، وفق كامب ديفيد ، وسوف تكون القضية الفلسطينية هي البوابة لرجوع مصر العربي والإقليمي ، وهذا هو مفتاح الفترة ما بعد هذة الدراسة للباحثين الآخرين .

2.1 : مشكلة الدراسة :

لاحظ الباحث أن العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية في الفترة ما بين عامي 1974 – 1981، كانت الأساس لأي عملية سلمية خاصة بالقضية الفلسطينية، وقد حمّل البعض التأخّر الفلسطيني في الدخول إلى هذا المعترك السلمي إلي مصر، بينما حمّل البعض الآخر الفلسطينيين هذا التأخّر، ولهذا أراد الباحث معرفة عمق وأساس وطبيعة العوامل المتحكّمة في تلك العلاقات خلال الفترة من 1974 – 1981، ليس من منطلق تحميل المسؤولية لأي طرف، بقدر عدم تكرار هذه التجربة والوقوع فيها مرة أخرى، وفق مراهنات الأنظمة الرسمية العربية المحيطة بهذه العلاقات السياسية، وإيجاد الوسيلة التي من خلالها يمكن التعامل مع القوى الدولية المتحكّمة في سير العملية السلمية؛ لأنه في النهاية فإن مصير جميع الدول العربية مشترك، ومهددة من قبل إسرائيل عدوها المشترك ؛ ولهذا حاول الباحث استعراض الأحداث ليس من منطلق السرد، وإنما من باب الاستفادة والعبرة ،لمواجهة المخططات المستقبلية وكيفية إدارة الصراع العربي الإسرائيلي ، وكيفية صقل العلاقات الفلسطينية المصرية السياسية للوصول إلي نجاح مبارزة هذا الغاصب الصهيوني.

3.1 : مبررات الدراسة :

جاءت مبررات الدراسة لتبحث فيمايلي:

1. تحول العلاقات الفلسطينية المصرية من أمل التحرير إلى الهزيمة، التي فرضت حقائق جديدة على الواقع العربي والعلاقات السياسية.
2. التحول في العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية من بعد تولي السادات زمام الحكم و نصر أكتوبر عام 1973 المحدود ، إلا أن السادات مضي نحو العملية السلمية، مما خلق فجوة عند المواطن الفلسطيني العربي، لهذا كان لا بد من تسليط الضوء علي هذا التحول اتجاه إسرائيل، وإيضاح أسباب عدول مصر عن إكمال الحرب والتحرير.
3. شهدت الفترة التي سبقت زيارة السادات إلى القدس، مساع أمريكية وتنسيق متكامل ما بين الفلسطينيين والعرب ومصر، ووضع آلية اشتراك الفلسطينيين في العملية السلمية، ولكن هذه المساعي فشلت، فلجأ السادات إلى خطوة زيارة القدس لترسم معالم جديدة في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي ، ووضع النقاط على الحروف للقضية

الفلسطينية والمزايدات العربية ، الذي خلق نوعاً من المفاجئة على الصعيد العربي و الإسرائيلي .

4. وأمام هذه الحيرة واستكمال السادات لمساره السياسي بانتقالة من الحل الدولي إلي الحل الأمريكي بتوقيعه إطار كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية والرفض الفلسطيني لها، فقد أدّت إلي توتر العلاقات السياسية، وإصرار السادات علي التفاوض نيابةً عن الفلسطينيين، التي أدّت إلى نوع من الاستياء لديهم ، فأراد الباحث معرفة طبيعة هذا التفويض (للسادات)، لكي يخطو هذه الخطوة ووفق أي منطلق، لذا وجب على الباحث تناول هذا البعد والهدف منه وتأثيره على العلاقات الفلسطينية المصرية من خلال رد الفعل الرسمي والشعبي.
5. أراد الباحث توضيح الخلاف الفلسطيني والمصري حول أساس العملية السلمية برفض الفلسطيني لقرار" 242"، وموافقة مصر والتعامل مع هذا الأساس ، ومبررات كلا منهما.

4.1 : أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية:

1. إظهار الدور المصري إزاء إيجاد حل للقضية الفلسطينية ودعمها، والي أي مدى حدود هذا الدعم والعوامل المتحكمة في محدوديته .
2. معرفة سر توجه الدول العربية نحو ضبط الساحة الفلسطينية السياسية والغاية الأساسية السياسية من ذلك.
3. دراسة تأثير هزيمة حرب 1967، وانتقال عبد الناصر نحو الحل السياسي السلمي ورفض احمد الشقيري لذلك،واستمرار هذا الرفض رغم إقالة الشقيري بطريقة غير مباشرة من مصر وإحلال التوجه الثوري الذي أكمل هذا الرفض .
4. إيضاح السر وراء محدودية نصر أكتوبر 1973، وما أعقبة من اتفاقيات مصرية إسرائيلية منفردة كانت سببا في توتر العلاقات السياسية.
5. معرفة انتقال الحرب الإسرائيلية العربية إلي الحرب الفلسطينية الإسرائيلية ، والموقف العربي والمصري من ذلك .
6. معرفة مدى تأثير صعود كارتر ورحيل كيسنجر عن سدة الحكم الأمريكية ، وفوز "بيغن" في الانتخابات الإسرائيلية ، وأثرها على العملية السلمية ككل والعلاقات الفلسطينية المصرية السياسية.

7. دراسة الخلاف الفلسطيني المصري حول أساس العملية السلمية ما بين الرفض الفلسطيني لقرار" 242"، واعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم "3236"، مع قبول مصر لقرار "242" أساسا للعملية السلمية .
8. معرفة الموقف الفلسطيني السياسي المنقسم علي نفسه مابين الرافض للحلول السلمية ، والقابل لها، وانتقال هذا الموقف الفلسطيني مابين المعلن والسري ، نحو مسار السادات السياسي الذي انتقل من الحل الدولي إلي الحل الأمريكي ، بتوقيعه علي إطار كامب ديفيد و المعاهدة المصرية الإسرائيلية.
9. دراسة أبعاد وحقيقة الرفض الفلسطيني لإطار كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، وفق أي أسس جرى بحثها وتدقيقها أم استجابة للنزاعات العربية المصرية ، أو هناك بدائل سياسية وخطة فلسطينية سياسية بديلة.

5.1 : تساؤلات الدراسة:

1. ما هو الدور المصري في بناء الشخصية الفلسطينية السياسية ، والهدف من ذالك؟
2. ما هو تأثير هزيمة حرب 1967 على العلاقات الفلسطينية المصرية ومجرياتها ؟
3. ما هو هدف السادات والاستجابة الفلسطينية لمحدودية نصر تشرين أول (أكتوبر) 1973 ؟
4. ما مدى نجاح السادات في عقد اتفاق سيناء2، وعجز سوريا عن عقد اتفاق فك اشتباك ثان مع إسرائيل، وأثرها علي العلاقات الفلسطينية المصرية السياسية ؟
5. ما مدى تأثير التصريحات الأمريكية التي شهدتها بداية العام 1977 على البرنامج السياسي الفلسطيني، وانعكاسه على الاستجابة الفلسطينية لتضحية السادات ؟
6. ما هو تأثير التعنت الاسرائيلى وسياسية "بيغن" المعادية لـ (م.ت.ف) ؟
7. ما هو انعكاس تمسّك (م.ت.ف) بقرار الجمعية العامة رقم (3236) ورفضها للقرار (242) ، رغم الوساطة المصرية والسعودية لقبولها بذلك، و الرفض الفلسطيني لهذا القرار ومنطلقاته ؟
8. ما مدى الرفض الفلسطيني لإطار كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، وتأثيرها على الساحة الفلسطينية ؟
9. ما هو تأثير الرفض العربي لخطوات السادات السياسية، واستخدام الفلسطينيين كأداة لإخراج مصر من معادلة الصراع العربي الاسرائيلى ، دون قراءة هذه المعاهدة بشكل إيجابي وإبداء الرأي ؟

10. ما هو تأثير اغتيال الرئيس السادات علي العلاقات الفلسطينية المصرية السياسية من خلال ردود الفعل الفلسطينية سواء المعلنة أو السرية؟

6.1 : منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث علي استخدام أساليب تتلاءم ودراسته ، منها المنهج التاريخي و الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على قراءة التحليلات والدراسات العلمية المتصلة بموضوع الدراسة ، وعرضها وإبداء الرأي فيها من أجل معرفة التطورات التي حدثت علي العلاقات الفلسطينية المصرية السياسية ومراحل تطورها ، في إطارها الزمني والتاريخي من جهة ، وأيضا توفر فرصة لمتابعة العناصر والقوي التي أسهمت وشاركت في صناعتها وطبيعة العلاقات المتبادلة بينها، وسيتناول الكيفية التي تمت بها وبيان أبعادها وتحديد النتيجة التي آلت إليها من خلال إيضاح الموقف الفلسطيني والمصري خلال فترة الدراسة وما قبلها، وما طرأ عليها من تطورات أثناء فترة الدراسة ، لتشكل في النتيجة تجربة ، فيها من العبر الكثير، ولذلك فإنها تستحق التقييم ، والتفسير والتوثيق .

كما أن التحليل السببي للأحداث ومساراتها بأسلوب موضوعي وعلمي سيقود إلي شرح وتوضيح خلفيات السياسات و المواقف التي تم اتخاذها في غمار التجربة ،ومدى تطابقها أو انفصالها عن هذه العلاقات التاريخية السياسية التي تؤدي – أيضا– إلي التحقق من صحة الفرضيات التي يقوم عليها البحث .

وبما أن التاريخ هو سجل الحاضر وسرد وتوثيق للماضي ، فإن القراءة النقدية لحركته وتمحيص محطاته، هي بوابة لتفادي الأخطاء بالمستقبل ، إن لم يكن مدخلاً لرسم معالم أكثر واقعية للمدى المنظور.

7.1: الحدود الزمنية للدراسة:

تمتد الفترة الزمنية للدراسة منذ عام 1974 وحتى عام 1981، وتمَّ اختيار عام 1974؛ لأنه كان بمثابة بروز الشخصية الفلسطينية السياسية، باعتراف الدول العربية والأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية بـ (م.ت.ف)، لهذا أصبح هذا العام علامة فارقة في التاريخ السياسي الفلسطيني نحو خروجه من البوتقة الفلسطينية والعربية إلى المجتمع الدولي. وكان اختيار عام 1981؛ لأنه يمثل الانتهاء من وضع أسس العملية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي والقضية

الفلسطينية، وبداية حقبة سلمية أخرى تشهد تطبيقاً لهذه الأسس، وفق متغيّرات إقليمية ودولية أخرى، واغتيال الرئيس السادات.

8.1: معوقات الدراسة:

إن الجهود البحثية تحتاج إلي صبر وجهد ووقت، ولكن المعوقات التي يواجهها الباحث الفلسطيني تختلف عن المعوقات التي يواجهها أي باحث آخر ضمن البحث العلمي، فله خصوصية ظروف الصعبة التي يعانيها ويتجشمها. وبتوفيق من الله استطاع الباحث تذليل جزء من هذه المعوقات ومنها :

1. الإغلاق المستمر من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعابر والحدود مع مصر والضفة الغربية ؛ مما منع الباحث من التنقل الخارجي، والتنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، لذا لجأ إلي كل من يملك ولو دورية واحدة، من أجل جمع المادة العلمية.
2. خلال فترة الدراسة تمَّ شن العدوان الإسرائيلي علي قطاع غزة، إضافةً إلى مراعاة الظروف الصحية السيئة لوالدتي التي أدّت إلى وفاتها، مما أدّي إلي انقطاع الباحث عن بحثه.

الفصل الثاني

أهم الدراسات السابقة

1.2 . مقدمة

يتناول هذا الفصل أهم الدراسات والبحوث العلمية السابقة التي تناولت في باطنها الكثير من الأحداث والتوضيحات والشهادات التي توضح المراحل التي مرت بها العلاقات الفلسطينية المصرية السياسية ، والعوامل والمؤثرات التي كانت تؤثر علي طبيعة هذه العلاقات السياسية ويحاول الباحث استعراض عدد من هذه الدراسات التي أمكن الاطلاع عليها.

2.2 . رسائل جامعية (غير منشورة) :

1.2.2. دراسة بعنوان : "مصر والصراع العربي الإسرائيلي 1967-1979" (خلة،2006).

تهدف هذه الدراسة لإبراز الدور المصري القيادي والطليعي في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، وقضيته الفلسطينية سواء في أوقات الحرب أو السلم، وذلك ما أوضحه الباحث من اختياره للفترة الزمنية لبحثه، وهي هزيمة عام 1967 ونتائجها السياسية، المترتبة في قرار مجلس الأمن رقم (242)، ومبادرة روجرز وقبول الرئيس جمال عبد الناصر ورفض الفلسطينيين لهما، كما أوضح العوامل التي رسمت هذه المعالم السياسية لذلك الصراع، سواء عوامل تتحملها مصر مع عدم نفي دورها القيادي وتضحياتها الجليلة، أو عوامل عربية، وكذلك الدور الدولي والأمريكي خاصة الذي كان له الدور الطليعي بنقل مصر من الخصم إلي الشريك في فترة الرئيس أنور السادات، والتي انتهت إلي خروج مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك ما هدفت له إسرائيل والولايات المتحدة، من خلال توقيع إطار كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، التي اعتبرها الباحث أساساً للعملية السلمية في المراحل ما بعد الدراسة، رغم اختلافنا معه.

وعقد الباحث في نهاية دراسته مقارنة علي الصعيدين: العسكري والسياسي، ما بين الحقبتين: الناصرية و الساداتية، وعمد إلى تحميل السادات مسئولية نقل الصراع من صراع عربي –

إسرائيلي، إلى صراع فلسطيني – إسرائيلي، وإجبار الفلسطينيين بشكل غير مباشر على الدخول في معترك الحل السلمي على اتفاق أوسلو.

إلاَّ أننا نختلف مع الباحث، بأن أقوى سلاح لمواجهة إسرائيل هو السلاح السياسي، وهذا ما أعرب عنه وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر عندما قابله الوفد العربي الرباعي في عام 1974، ومطالبتهم إياه بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967، فأبدى رفضه معتبراً أن ذلك يعني نهاية إسرائيل.

3.2. دراسات عربية :

1.3.2. دراسة بعنوان: " مذكرات محمود رياض 1948 – 1978 البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ". (رياض، ج1، 1987).

إن مذكرات محمود رياض هي من أهم ركائز البحث العلمي، وأهم ما تميزت به تلك المذكرات هو صقلها بشكل علمي وموضوعي بحكم التجربة. وقد تقلّد مدونها عدة مناصب في صلب العمل السياسي، ليس مصرياً فحسب كوزيرٍ للخارجية المصرية في عهد الرئيس عبد الناصر، أو أميناً عاماً لجامعة الدول العربية في الحقبة السلمية التي سادت المنطقة في أوائل السبعينيات حتى نهاية تلك الحقبة، وما سادها من خلافاتٍ عربية – عربية، والدور الذي لعبه محمود رياض في وأد تلك الخلافات، ناهيك عن أنه وعلى مدار عمله السياسي المصري، كان مؤسساً للدوائر المختصة بالشأن الفلسطيني، ولذلك فهو معروف لدى الأوساط الصحفية أو السياسية بالراعي الأول والخبير بالشأن السياسي الفلسطيني.

ومن هذا المنطلق كان تطرقه للقضية الفلسطينية في مذكراته بشكلٍ موضوعي وعلمي وتحليلي، وأظهر الكثير من الشفافية عن الكثير من المستور في الشأن الفلسطيني، وعن المخططات الأمريكية إزاء القضية الفلسطينية، وما دار في كامب ديفيد والعملية السلمية التي عارضها من منطلق أحادية الحل، وفضّل أن يكون هنالك تنسيق عربي موحد لمواجهة المصير السياسي العربي السلمي وفق رؤية مشتركة واحدة بناءة.

2.3.2. دراسة بعنوان: "عواصف الحرب وعواصف السلام – المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل" (هيكل، ج2، 1996). وأيضا دراسة بعنوان: "سلام الأوهام – أوسلو ما قبلها وما بعدها – المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل".(هيكل ،ج3 ، 1996).

تعتبر هاتان الدراستان هما ما يمكن الاعتماد عليه، في أي بحث يختص بشأن الصراع العربي – الإسرائيلي، من منطلق ما يوفره محمد حسنين هيكل من وثائق سرية في ذلك الشأن، وخاصة الاتصالات السرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، في الوقت الذي كان فيه الموقف الفلسطيني رافضاً للمسار المصري، ورغم أن البعض كان يعتقد بأن العلاقات الفلسطينية المصرية على أثر ذلك الرفض كانت منقطعة، غير أن هيكل كشف الكثير من العلاقات المصرية الفلسطينية الخفية، التي كانت تجول من تحت هذا الرفض الفلسطيني المعارض لمسار السادات، وهذا ما يبين العمق والحاجة والتواصل المصري الفلسطيني المتين، الذي لا يمكن أن ينفصل مهما حدث من خلافات بين الطرفين، وهذا ما كان متوافقاً مع إستراتيجية القيادة الفلسطينية إزاء مصر.

4.2. بحوث علمية محكمة :

1.4.2. دراسة بعنوان: " نشأت منظمة التحرير الفلسطينية بين الطموح الفلسطيني والمصالح العربية – قراءة جديدة" (أبو نحل .أبو سعدة ،2009).

تهدف هذه الدراسة إلى بيان كيفية نشأة "م،ت،ف" ، والدور المصري في تلك النشأة ، كما تناولت الدراسة هزيمة عام 1967، وما ترتب عنها من تبدل الموقف المصري تجاه أحمد الشقيري رئيس "م،ت،ف"، وازدياد الفجوة بين الأخير والرئيس المصري جمال عبد الناصر ؛ مما اضطر عبد الناصر لتحسين علاقته بحركة فتح ؛ توطئة لإجبار الشقيري علي تقديم استقالته ، وأن تتولي الفصائل الفلسطينية قيادة المنظمة ؛ نظراً لتغير الأهداف المصرية نحو إزالة آثار العدوان فقط ، بعكس ما تبناه الشقيري من ضرورة استعادة فلسطين التاريخية بشكل عام.

2.4.2. دراسة بعنوان : " تأثير المتغيرات السياسية علي البناء الفكري وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية من 1968–1974" (أبو نحل ، وآخرون،(ب،ت)).

تناولت هذه الدراسة المتغيرات السياسية التي أثرت علي البناء الفكري وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية من عام 1968 حتى عام 1974، وبينت الدور المصري خلال فترة حكم الرئيس المصري أنور السادات ، بأن يكون للمنظمة دور في مؤتمر جنيف الذي أعقب حرب عام 1973، فاقترح علي قيادة المنظمة تشكيل حكومة فلسطينية في المنفي من جهة ، ومن ثم الدور المصري في إقناع الدول العربية خلال مؤتمر القمة العربية في الرباط بتبني الموقف

المنـادي بـأن تكـون منظمـة التحريـر الفلـسطينية الممثـل الـشرعي والوحيـد للـشعب الفلـسطيني ، وسحب البساط من تحت الأردن الذي كان مصراً علي أن تبقي الضفة الغربية تحت سيادته.

الفصل الثالث

من طموح التحرير إلي حرب التحريك (1963-1973)

1.3. مقدمة :

سوف يتناول الباحث الدور المصري في إحتواء الساحة الفلسطينية السياسية التي كانت تطمح إلى بناء شخصيتها السياسية المستقلة شأنها في ذلك شأن الدول العربية الأخرى، وقد تواكب هذا التوجه مع التوجه المصري الداعي لهذه الاستقلالية، ليس من أجل قبول أو رفض ما يُطرح على الساحة الإقليمية العربية من مشاريع سياسية من قبل الفلسطينيين، وإنما جاء التوجه المصري من أجل السيطرة علي الساحة الفلسطينية، وكانت زعامتها بقيادة تستطيع مصر من خلالها ضبط هذه الساحة والمتمثّلة بأحمد الشقيري.

وبالفعل تمَّ إنشاء "م.ت.ف"، والتي تمَّ دعمها من جانب الرئيس المصري جمال عبد الناصر بكل ثقله، حتى أصبحت أمراً واقعاً معترفاً به عربياً وفلسطينياً، وكان هذا الدعم المصري لأنه لم يكن أمام عبد الناصر سوى فعل ذلك عوضاً عن الضعف العربي، وفي الوقت ذاته كان هناك تيارات مناوئة لسياسية عبد الناصر ومشروعه، الأمر الذي جرّه إلي حرب 1967، وكان هدف عبد الناصر هو تحييد القضية الفلسطينية من المزايدات العربية.

وسوف يتناول الباحث أيضا العلاقات الفلسطينية المصرية بعد عام 1967، والتي سوف تنعكس علي الساحة العربية والفلسطينية ككل، وكمستجدات على السياسة المصرية اتجاه الساحة السياسية الفلسطينية، في إستجابة عبد الناصر للتيارات المناوئة لمشروعه السياسي ، مما اضطره إلي الاستجابة لهذا الواقع بإقالة أحمد الشقيري بشكل غير مباشر ، واختيار المجلس الوطني الفلسطيني يحيى حمودة عوضاً عنه ثم ياسر عرفات، من أجل السيطرة علي الساحة الفلسطينية والحفاظ علي مشروعه، إلاَّ أن الخلاف السياسي بقي ما بين عبد الناصر والتنظيمات الفلسطينية قائماً، ثمَّ بدأت حقبة جديدة هي حقبة الرئيس أنور السادات، التي بدأت بالنزاع بينه وبين الملك حسين علي الورقة الفلسطينية، واستطاع السادات الفوز بها، وبعد ذلك صنع نصر أكتوبر 1973، وبدء التمهيد لمؤتمر جنيف، وحاول دمجها في المسار السياسي الذي انتهجه، مما أدّى إلي انقسام الساحة السياسية الفلسطينية إلي اتجاهين سياسيين: اتجاه قابل للحلول السياسية، واتجاه رافض لتلك الحلول إزاء مؤتمر جنيف للسلام.

2.3: ما بين الطموح والهزيمة:

1.2.3. إرهاصات الكيان الفلسطيني :

بدايةً كانت الساحة الفلسطينية تموج بالحركات السياسية مختلفة الاتجاهات, وتمثّلت بأربعة تيارات رئيسية، هي: **التيار القومي:** بزعامة حركة القوميين العرب، وهو تيار قريب للتيار الناصري. **والتيار الثاني:** هو التيار القومي الذي كانت عناصره الفلسطينية في حزب البعث، من أنشط أعضائه. **والتيار الثالث: هو** الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة. **والتيار الرابع:** هو الذي قادته حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، وكانت جميعها تدعو إلى إبراز الكيان الفلسطيني المستقل بمسميات مختلفة, ونبعت تلك الدعوة من التخاذل العربي، واللامبالاة التي كانت سائدة في تلك الفترة. وكان هناك تيار مضاد لهذه الدعوة وخاصة في الأردن, فقد رأى بعض الوجهاء في الضفة الغربية, أن خطر إنشاء الكيان سيؤثر على الوحدة الوطنية القائمة بين الشعبين الأردني والفلسطيني, ولذلك رفضوه. (عبد الرحمن، 1987).

وقد تولَّد تصور هذا الكيان في وجدان الحركات الفلسطينية, وأيضاً لدى المواطن الفلسطيني، فقد عبّر القيادي الفلسطيني شفيق الحوت عن هذا التوجه قائلاً:

"**عندما يجد** (الشعب الفلسطيني) **إخوانه العرب المصري والسوري والعراقي، لهم شخصيات واضحة ومستقلة، نابعة من الكيان المستقل المعترف به، وأيضاً هناك من يتكلم باسمه ويرفض ويقبل التحالفات, إلاَّ الفلسطيني لا وطن ولا وحدة له إلاَّ الشتات والمنافي القسرية. ولهذا أصبحت فكرة الكيان الفلسطيني تستهوي لدى الملتزمين في أحزاب الصف القومي من بعثيين وحركيين وناصريين, ولم يجدوا أي تناقض بين انتمائهم الحزبي، والانتماء إلى تنظيم فلسطيني جديد, قد بدأ مثل هذا التوجه داخل هيكلية أحزابهم, فصاروا يطالبون بترتيبات تنظيمية خاصة بهم لفلسطين**" (الحوت، 1986).

لقد كانت مسألة بناء كيان فلسطيني مستقل بذاته راسخاً في عقول الحركات الفلسطينية على مستواها العام, وأيضاً على المستوى الفردي، وهو بناء كيان فلسطيني بأي شكلٍ كان ومستقل بذاته، أما بالنسبة للسياسة المصرية, فقد تمثّلت في سياسة الرئيس عبد الناصر الذي أخذ المسار السلمي لرفع مستوى المعيشة، وبناء القوة الاقتصادية للعالم العربي إلى أن يأتي الوقت المناسب الذي يستطيع أن يمارس فيه الضغوط الكافية؛ ليحمل إسرائيل على تفهّم عدالة الموقف العربي، وهذا نابع من قناعته بأن إسرائيل متفوقة عسكرياً واقتصادياً، وهذا يتطلب وقتاً كبيراً لممارسة الضغوط الكفيلة, وحمل إسرائيل على احترام حقوق الشعب الفلسطيني. ودأب عبد الناصر على تحذير السوريين من أي عمل يُشعل الحرب مع إسرائيل، وخاصة بعد استئنافها أعمالها لتحويل مياه نهر الأردن (شاش، 1995).

وبالتالي يمكن القول بأن عام 1963، خلق الظروف العربية لإبراز الكيان الفلسطيني, بحيث طغت على هذه الفترة نزاعات عربية عربية بين الدول التقدمية: مصر، وسوريا، والعراق، والمزايدات بين حكام بعض الأقطار العربية حول القضية الفلسطينية، في سبيل الفوز بالشعبية، وربح الأرصدة القومية في ميزان الصراعات فيما بينها، ولكن عبد الناصر أخذ يتمسّك بشعار الوحدة العربية؛ بأنها طريق تحرير فلسطين، وعودة الحقوق للشعب الفلسطيني؛ وأنها ليست خطباً وشعارات يتم رفعها، وأضاف بأنه لا يوجد خطة لتحرير فلسطين، ولهذا اكتشف الحكّام العرب أن المزايدات والمضاربات لا تخدم أهدافهم؛ وعليهم أن يحاولوا اتخاذ موقف موحّد في تلك القضية، ومن مسألة إبراز الكيان الفلسطيني (توما، 1986)، مما دفع الفلسطينيون إلى عدم انتظار تحقيق الوحدة العربية (صالح، 2003)، وهذا ما تم من ظهور نشاط يبديه الشباب الفلسطيني، لخلق كيان فلسطيني مستقل عن الدول العربية. مما دفع بعض الجهات العربية والمصرية بنصح عبد الناصر بإحتواء طموح الشعب الفلسطيني، من أجل بناء كيان فلسطيني سياسي مستقل، فبادرت مصر للإسراع في العمل، لإقامة كيان فلسطيني مرتبط بمصر، أو بجامعة الدول العربية في آذار / مارس 1959، من أجل العمل على إبرازه، ولم تنجح في تلك المهمة، حتى تمَّ إقراره في الدورة الأربعين لمجلس الجامعة في 15 أيلول / سبتمبر 1963، في تعيين أحمد الشقيري مندوباً لفلسطين، بدلاً من أحمد عبد الباقي الذي وافته المنية في 19 من هذا الشهر (عبد الرحمن، 1987) (أبونحل وآخرون، ب.ت).

وهكذا اضطرت الدول التقدمية العربية، خاصة مصر أن تتكيّف مع هذا الشعور في إطار إستراتيجيتها الخاصة (محمودي، 2002). ورغم أن الحاج أمين الحسيني كان رمزاً للفلسطينيين والأبرز على الساحة الفلسطينية، إلاَّ أنه تمَّ تفضيل أحمد الشقيري من قِبل عبد الناصر؛ لأن الحسيني الهرم يرمز إلى ماض ولّى إلى الأبد، وأفقد نفسه الاعتبارات بتعاونه مع ألمانيا، فكان يفضّل عليه أحمد الشقيري، وهو محامٍ محترف، ومتحدث لبق، وخطيب مُجيد؛ كما أنه اكتسب تجربة دولية (خلف، 1991).

كما أن مصر أرادت تشكيل تنظيم فلسطيني؛ ليحل محل الهيئة العربية العليا, واتخذت الجامعة العربية منذ نشأتها وحتى عام 1963، 580 قراراً يتعلق بفلسطين، دون أن يتم تنفيذ معظم تلك القرارات. وكاد القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة بخصوص جولة الشقيري في العواصم العربية، القيام بالاستشارات مع ممثلي الشعب الفلسطيني والحكومات العربية، أن يُصبح واحداً من القرارات غير المنفّذة، إلاَّ أن الفضل الأكبر يعود للشقيري الذي بادر بتنفيذ القرار من جهة، وإلى التسهيلات التي قدّمتها له الحكومة المصرية من جهةٍ ثانية، وبعد جولة في العواصم العربية، زار الشقيري خلالها عمّان ودمشق وبيروت وقطاع غزة والقاهرة, قام بتأليف وفد من ثمانية عشر

شخصاً لحضور دورة الأمم المتحدة لعام 1963 (عبد الرحمن، 1987)، انظر أيضا إلي (الصمادي،2008)،(صالح،2003).

ومهما يكن من أمر؛ فهذا نابع من العلاقات الفلسطينية المصرية السياسية المبنية على تحقيق ما يرغبه الفلسطينيون, لكن في إطار علاقة تستطيع مصر التحكّم فيها بمدى هذه العلاقة "قدر الإمكان"، وبرز هذا بدعمٍ مصري لجولات الشقيري، وقبله في تعيينه رغم وجود الحاج أمين الحسيني، كشخصية بارزة وقائد للشعب الفلسطيني، كما كان يعتبر نفسه ومنصبه كرئيس للهيئة العربية العليا؛ إلاَّ أن مصر قدّمت الشقيري علية.

وهذا ما ثبت في 23 ديسمبر / كانون أول 1963، عندما ألقى عبد الناصر خطابه في بور سعيد, داعياً الملوك والرؤساء العرب لعقد مؤتمر قمة عربية، من أجل البحث في التهديدات الإسرائيلية بتحويل مياه نهر الأردن, وبخصوص الوضع العربي العام, حيث تمَّ الاستعداد لعقد مؤتمر القمة الأول بعد الخطاب التاريخي الذي ألقاه عبد الناصر (عبد الرحمن، 1987)،(كير،1997). وبالفعل تمَّ عقد المؤتمر ما بين 12–17 كانون ثانٍ / يناير 1964 – القاهرة– , وقد تدارس التهديدات الإسرائيلية وعدوانها المستمر منذ إخراجها الشعب الفلسطيني من أرضه, وتمَّ إتخاذ قرارات من ضمنها تنظيم الشباب الفلسطيني، وتمكينه من القيام بتحرير وطنه وتقرير مصيره (توما، 1986) ، واقترح عليهم عبد الناصر إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، بهدف إحياء الكيان الفلسطيني (شاش، 1999)، وتبنّت مصر أحمد الشقيري ممثل فلسطين في الجامعة العربية رئيساً للمنظمة (رفوع، 1999), وتمَّ إنشاء هذا الكيان بموافقة عربية, خوفاً من الظهور أمام الرأي العام العربي بمظهر الفاشلين (عبد الرحمن، 1987)؛ ولأن الدول العربية في هذه المرحلة لم تكن جادة في تحرير فلسطين؛ فلهذا أعطت المجال للفلسطينيين، للتعبير عن كيانهم وهويتهم ضمن أُطر يمكن ضبطها ومتابعتها (صالح، 2003). مع العلم بأنه لم تكن هناك أطراف عربية متفقة في البداية على إنشاء هذا الكيان مثل "الأردن" (عبد الرحمن، 1987)، (الصمادي،2008)، وهذه الموافقة جاءت لأول مرة رغم عرض هذا القرار على مجلس الجامعة العربية منذ سنين، إلاَّ أنه تمَّ الإلتقاء بين الدول العربية بقناعة واحدة, بفضل الدعم المصري الكامل لهذا الكيان (صالح، 2003)، وقد أُعتبر هذا القرار كضوء أخضر من الزعماء العرب للفلسطينيين، لتحمل مسئولياتهم للتحرير (جبارة، 1998).

ومع ذلك فإن عوامل عدة تحكّمت بطبيعة العلاقات الفلسطينية المصرية السياسية، منها الخلافات ما بين عبد الناصر والدول العربية التي وقفت موقف المعارض لهذا الكيان, مع مواصلة الشقيري المهام التي قام بها للاتصال بالدول العربية وزعمائها من أجل تثبيت هذا الكيان, التي بدأ منذ أيلول / سبتمبر 1963، فاغتنم فرصة انعقاد مؤتمر القمة العربية ليزيد من هذه الاتصالات, لعقد مؤتمر للمجلس الوطني الفلسطيني الأول، وبدأ الأتصال من الأردن؛

بحيث كانت الأخيرة ينتابها الخوف من إنسلاخ الضفة الغربية عن المملكة الأردنية الهاشمية, وأيضاً سوريا التي اتهمت هذا الكيان بأنه ألعوبة في يد عبد الناصر؛ وأن الشقيري عميل للمصريين, وكذلك السعودية التي كانت على علاقة سيئة مع عبد الناصر بسبب حرب اليمن, ومع الشقيري الذي كان على خلاف معها بسبب وجهات نظره المختلفة معها, عندما كان مندوبها في الأمم المتحدة. أما بالنسبة للعراق فبحكم أن علاقة الرئيس عبد السلام عارف كانت طيبة مع عبد الناصر، فقد كانت تؤيد هذا الكيان؛ ولذلك تفاوتت المواقف العربية اتجاه هذا الكيان بين القبول والرفض، على أساس العلاقة ما بين الزعماء العرب وعبد الناصر، وتأثّر المنظمة من هذه المواقف؛ وبقيت هكذا إلى أن جاء ربيع عام 1964، وانعقاد المجلس الوطني الأول في القدس (عبد الرحمن، 1987)،(كير،1997).

غير أن هذه الأحداث لم تؤثّر على الشقيري بشكلٍ كبير، حيث قام بثلاثين جولة تقريباً في مناطق التجمعات الفلسطينية، وقام خلال الجولة بوضع "الميثاق الوطني الفلسطيني" والنظام الأساسي لمنظمة التحرير, وأجرى ترتيبات عقد مؤتمر فلسطيني عام في القدس, مستفيداً من الدعم المصري, ومن حماسة الفلسطينيين لإنشاء كيان خاص بهم (صالح، 2003).

هكذا كانت العلاقة ما بين الشقيري وعبد الناصر، علاقة سياسية متكاملة مدعومة، أخفقت صوت المزايدين وحققت أمل الناصريين.

2.2.3: موقف القوى والهيئات السياسية الفلسطينية من الكيان الفلسطيني :

بدايةً إن البيانات والمواقف, التي عبّرت عنها هذه القوى والهيئات الفلسطينية، حول جولات الشقيري والكيان الفلسطيني، إجمالاً كانت المواقف متفاوتة ما بين المؤيد والمعارض, والصامت، وتمثّلت هذه المواقف المؤيدة في مؤتمر الاتحاد العام لطلبة فلسطين, وحركة القوميين العرب, وإتحاد طلاب فلسطين, وجبهة التحرير الفلسطينية, وطريق العودة والشباب العربي في لبنان, والاتحاد النسائي العربي الفلسطيني, وأصدرت بيانات جماعية أو فردية، مؤكدة ما أُخذ من إجراءات ضد إسرائيل, على أساس تحويل روافد مياه نهر الأردن، وأيضاً أكّدت على إنشاء كيان فلسطيني؛ على أن يكون هدفه الأول ثورياً لتحرير فلسطين؛ وأن يكون مستقلاً (توما، 1986). وكذلك القوميون العرب الذين أيّدوا الشقيري، نتيجة تأييد عبد الناصر له (عبد الرحمن، 1987). أما المعارضون فتمثّلوا في الهيئة العربية العليا بقيادة الحاج الحسيني، التي وصفت هذا الكيان بالمكتب السياسي، مهمته الدعاية لقضية فلسطين، واعتبرت ما يذاع حوله من تصريحات للشقيري بدجلٍ سياسي، ومن ثمَّ أعلنت أنها الممثل الشرعي لكفاح الشعب الفلسطيني والمعبّرة عن إرادته وأمانيه وأهدافه (توما، 1986). ويبدو أن هذا الموقف تأثّر بالموقف السعودي

المعارض للشقيري, واستفادت الهيئة من استمرار الدعم السعودي لها, ومن إعطاء رفضها عربياً نتيجة موقفها المعارض، وأيضاً رفض حزب التحرير الإسلامي، الذي وصف هذا الكيان بأنه كفر وإلحاد – حسب رأيه، واتخذت حركة فتح موقف الحذر والترقّب، رغم حماسها الأصلي والقديم لفكرة الكيان الفلسطيني؛ وأكّدت على أن يكون الكيان مرتكزاً للثورة المسلحة وليس بديلاً لها (رمضان،1986)، (عبد الرحمن، 1987).

وفي الواقع فإن أيّاً من الذين عارضوا المسلك الذي رسمه الشقيري في الدعوة إلى المؤتمر، لم يكن على الإطلاق مختلفاً معه، على ضرورة إبراز الشخصية الفلسطينية وتحقيق هذا الكيان, وإخراج قرار مؤتمر القمة العربي إلى حيّز الواقع, ولكن الاختلاف كان بسبب تمثيل القواعد الشعبية فوق الأرض الصلبة؛ وهذا ما رأى المعارضون أنه بدأ بداية خاطئة, ولم يُصحح برغم التنبيه إليه (عبد الهادي، 1992). وبالإجمال فإن التجمّعات الفلسطينية خاصة في المخيمات، كان لديها حماسة لإقامة هذا الكيان لأنهم شعروا بضرورة وجود كيان مستقل لهم بعد ستة عشر عاماً من التخبّط والضياع, وهو بداية الطريق السليم لتحرير فلسطين, وبقي الشقيري في تلك الحماسة، من أجل التحضير لعقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس (عبد الرحمن، 1987).

ومن خلال هذا العرض البسيط والموجز, يتبّن مدى الاهتمام والحماس لولادة هذا الكيان، رغم وجود خلافات ما بين الشقيري وبعض الهيئات، إلاَّ أن هذا الخلاف كان له جذور عربية أصلاً، ضمن الخلافات العربية العربية، ما بين: مصر والسعودية مثلاً ، ولكن من الناحية الفلسطينية يمكن القول إنه كان هناك أمل وفخر بالشخصية الفلسطينية التي بدأت تتمحور مع الاختلاف بشكل هذا الكيان, والمتوقع أن يكون هذا الكيان مستقلاً عن الدول العربية؛ رغم أن الذي أنشأه هي مصر, وقد دعمته من أجل السيطرة على الحالة الفلسطينية قدر الإمكان، وليس مستقلاً استقلالاً كاملاً، وإنما له جذور غير مقطوعة قومياً، وهكذا كانت القضية الفلسطينية هي المتحكّمة في معيار العلاقات العربية العربية من خلال المبدأ القائل، من يملك هذه القضية يملك الزعامة والاستقرار الداخلي، وهذا ما حاولت مصر فعله، بحكم أن تأثير القضية الفلسطينية ليس محصوراً على ذاتها، وإنما يتعدى حتى الحدود العربية؛ ولهذا وجب على عبد الناصر صقلها وفق التوجه العام العربي السياسي، أي أن العلاقات تبادلية المنفعة السياسية.

3.2.3 المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول 28 آيار (مايو) 1964:

عموماً يمكن التركيز بشكل سريع على الدور المصري؛ لإيضاح العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية من خلال هذا الدور، فلقد نجح الشقيري في عقد المؤتمر الفلسطيني الأول

في القدس بعد جولته, وقد أصرَّ الشقيري على عقد المؤتمر في القدس، حتى لا يُولد الكيان الفلسطيني غريباً عن وطنه (عبد الرحمن، 1987) ،(مخادمة ،1997) .

ولم تأتِ هذه الجولة بنجاح، إلاَّ من خلال الدعم الكامل من قبل مصر، فبعد صدور قرار القمة العربية باستئناف الجولات العربية، فقد اجتمع الشقيري بعبد الناصر، وعرض عليه مشروع الكيان الفلسطيني ومراحل الخطة العملية لإنشائه، وقد أعرب عبد الناصر عن تأييده وتشجيعه لجميع الخطوات لقيام الكيان الفلسطيني وإكتمال المساعي، وتمَّت المتابعة عن طريق محمود فوزي وزير الخارجية المصري، وعرض عليه الخطوط العريضة لمشروع الكيان الفلسطيني، وما يتعلّق بجوانبه السياسية والعسكرية ... الخ., ووجد استجابة كاملة عندما عرض عليه الميثاق القومي الفلسطيني, والنظام الأساسي لـ "م.ت.ف", فوضعته مصر المرجع السياسي الأعلى للفلسطينيين، عندما سمحت لأول مرة لمندوب فلسطين في الجامعة العربية بالتحدّث في قطاع غزة, وفتحت له معسكرات كتائب الجيش الفلسطيني، وفوّضته بإعداد قانون التدريب العسكري الإجباري لكل الفلسطينيين من أبناء القطاع, وذلك كله قبل حصول "م.ت.ف" على الشرعية العربية في مؤتمر القمة الثاني في الإسكندرية في أيلول / سبتمبر 1964. وكان هذا كله نتيجة أن عبد الناصر أخذ اتجاه مؤسسة فلسطينية، تكون راديكالية في معركته على الصعيد العربي إزاء المزايدات، وسلاحاً سياسياً في مواجهة إسرائيل وحلفائها، الذين قالوا بعدم وجود شعب فلسطيني، وبافتعال العرب مشاكل حدودية مع إسرائيل. ولهذا كان التنسيق كاملاً بين الشقيري الذي تبنّته القاهرة كممثل لفلسطين في الجامعة العربية، رغم بعض الاعتراضات العربية عليه، وبين ممثلي الحكومة المصرية في مختلف المراحل، التي قطعها الشقيري في عملية الإعداد لقيام المؤسسة الكيانية الفلسطينية (الشعيبي، 1979).

واستمر هذا التنسيق أيضاً عند انعقاد المؤتمر الأول للمجلس الوطني بحضور 350 عضواً، وبحضور الملك حسين شخصياً؛ بعد أن نصح عبد الناصر الشقيري بأن يفتتح الملك حسين المؤتمر، وقد شاركت الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية بإستثناء السعودية، التي منعت بعض الشخصيات الفلسطينية من المشاركة فيه (عبد الرحمن، 1987).

والواقع فإن النقاش في المؤتمر كان محدداً بإملاءات النظامين الرسميين الذين وضعاه تحت جناحيهما، النظام الوطني المصري برئاسة عبد الناصر, والنظام الملكي الهاشمي ممثلاً بالملك حسين. ولعل هذا التناقض بين النظامين العربيين، هو الذي أوصى باقتراح بعض المندوبين منع الفلسطينيين من العمل خارج المنظمة (توما، 1986)؛ حيث كان هناك خمسة تيارات متباينة داخل المؤتمر: (الصمادي ،2008)،(عبدالرحمن،1987)،(عدوان،2005)

الأول: وهو فريق الشقيري الذي كان يؤيده دوماً، و**الثاني:** حركة ممثلي القوميين العرب والناصريين وآخرين, الذين كان لهم نفوذ كبير في الأوساط الفلسطينية خارج المؤتمر, أما داخل

المؤتمر فكان ضعيفاً, وكان هذا التيار في أزمة ضمير؛ لأنه احتار بين عبد الناصر كزعيم قومي عربي، ومعارضته للشقيري الذي يدعمه عبد الناصر، رغم اختلاف فكره السياسي عن أفكار هذا الفريق، وفي النهاية أيّد معظم هذا الفريق قيادة الشقيري. **والثالث:** البعثيون الفلسطينيون الذين كانوا على خلاف مع عبد الناصر المؤيد للشقيري, وكان تأثير هذا التيار محدوداً جداً داخل المؤتمر لقلة عددهم؛ ونجاحه بعد أن منعت السلطات الأردنية معظم البعثيين القادمين من سورية من الاشتراك في المؤتمر، مما أدّى دون قصد إلى تقوية فريق الشقيري والفلسطينيين في الأردن. **والرابع:** يمثّل الأعيان والنواب والوزراء والوجهاء، الذين تربطهم علاقات قوية مع السلطات الأردنية, ولقد وجد هؤلاء أنفسهم يقفون ضمن فريق الشقيري على أنه أهون الشرّين. أما **الخامس والأخير**: فهو الذي تمثله حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" الداعي لبدء الكفاح المسلح ضد إسرائيل؛ ولم يكن هذا التيار يملك نفوذاً قوياً داخل المؤتمر لقلة عدد أعضائه, وكانوا على علاقة سيئة مع الشقيري الذي أكّد أكثر من مرة؛ بأن مشاركتهم ستكون بصفتهم الشخصية وليس التنظيمية .

وعلي أي حال وصل هذا المؤتمر إلى نهايته المرجوّة، وذلك باستغلال أجواء الخلاف داخل أروقة الصف الرسمي العربي وبين الفلسطينيين أنفسهم، فانعكست الأجواء السائدة ايجابياً في انتخاب الشقيري رئيساً لـ "م.ت.ف"، وبذلك بدأت الشخصية السياسية الفلسطينية تتحدد معالمها، كجامعة لجميع الأُطر المتوجسة منها والتوجه العام السياسي العربي ، مما دفع القوى السياسية الفلسطينية لاتخاذ مواقف مغايرة بشكلٍ أو بآخر من المؤسسة الفلسطينية الجامعة، مما دعا التنظيمات الفلسطينية الصغيرة, مثل الاتحاد العربي الفلسطيني وغيره من القوى الناصرية, إلى الانخراط في المنظمة أو التلاشي, وكذلك حركة القوميين العرب إلى الاقتداء بغيرها من المنظمات الناصرية، نتيجة تبني مصر الكلي لـ "م.ت.ف" (الشعيبي، 1979).

ومهما يكن من أمر؛ فقد التقت رغبات عبد الناصر و الشقيري معاً، فالأول كان يريد تغييراً في الخريطة السياسية العربية والفلسطينية, أما الشقيري فلم يكن ينقصه التصميم على إيجاد مؤسسة كيانيه فلسطينية، ما دامت هذه العملية في محصلتها، قد استجابت للواقع السياسي الفلسطيني، وللتوجه المصري (الشعيبي، 1979). وكان كذلك لتشتّت الفلسطينيين في الدول العربية أثر بارتباط التنظيمات الفلسطينية بتلك الدول، التي يمكن أن تساعد على عمليات التغييّر في النظام الإقليمي العربي, وفي ذلك يقول نايف حواتمة: "**لا يمكن اعتبار تأسيس عبد الناصر لمنظمة التحرير في عام 1964، على أنه تخلّي عن القومية العربية وعن فلسطين؛ بل إنها تشكّل وحدة جدلية ديناميكية بين دور الشعب الفلسطيني الخاص في نضاله ضد إسرائيل، ودوره في إطار النضال القومي العربي الأوسع**" (المحمودي، 2002)، أي الاسم أن فلسطيني والامتداد قومي(رمضان ،1986).

4.2.3.مؤتمر القمة العربية الثاني "الإسكندرية" آب "أغسطس" 1964:

ففي هذا المؤتمر برز الكيان الفلسطيني إلى الضوء والعلن، بمساعدة مصرية لا يمكن نكرانها أو التقليل من قيمتها وأهميتها, وأكمل عبد الناصر توجهه نحو إنجاح مشروعه السياسي الفلسطيني، واستمرت سوريا والسعودية في معارضة هذا الكيان لنفس الأسباب السابقة في مؤتمر القمة الأول (عبد الرحمن، 1987)،(الصمادي ،2008)، إلاَّ أن الشقيري حاول إصلاح الموقف مع سوريا, ولكنه عجز ، وبقيت سوريا على موقفها (الشقيري، 2006). وقد اقترنت هذه الدول وجمعت خلافها مع مصر, ووضعت الشقيري في صف مصر؛ وتناست أنه فلسطيني، وانضمّت الأردن إلى تلك الدول العربية الرافضة، غير أن عبد الناصر تمكّن من إقناع الملك حسين، بأن قيام المنظمة لن يؤثر بأي حالٍ من الأحوال على سيادة الأردن في الضفة الغربية (عبد الرحمن، 1987).

على أي حال، ففي هذا المؤتمر لم يقتصر الدور المصري على الدعم السياسي، بل ساعدت مصر في تطبيق ما اتخذته "م.ت.ف" من قرارات مهمة، مثل إنشاء جيش التحرير الفلسطيني. وكُلِّف رئيس الأركان المصري محمد فوزي بتولي وحدة إنشاء هذا الجيش في غزة (عبد الرحمن، 1987)، وتمَّ تشكيل وحدات عسكرية أخرى في دول الطوق المحيطة بفلسطين، والواقع فإن هذه الوحدات لم تكن تابعة للمنظمة، وإنما كانت تابعة سياسياً للبلد المضيف (جبارة، 1998)، فقد أصرَّ محمود فوزي على أن يتولّى وحدة الجيش في غزة دون تدخل القيادة الفلسطينية، وقال إنه سوف يسلّمها بعد إتمامها خلال عامين (الشقيري، 2006).

وعلى الرغم من أن جيش التحرير الفلسطيني في الدول العربية مثل: مصر وسوريا والعراق والكويت, كانت وحداته تابعة سياسياً للدول المضيفة؛ إلاَّ أن الشقيري كان يفتخر بالإنجاز الذي حققه في خلال فترة قصيرة . وقد شارك هذا الجيش إلى جانب الجيشين. المصري والسوري في حرب 1967 فيما بعد (عبد الرحمن، 1987)،(كير،1997).

وأكمل عبد الناصر دوره في إكمال بناء الشخصية السياسية الفلسطينية, ففي آذار / مارس 1965، افتتح الشقيري إذاعة صوت فلسطين في القاهرة، رغم الانتقادات على إنشائها من قبل الدول العربية، ولكن الشقيري أصرَّ علي ذلك (الشقيري، 2006)، وكان إصراره نابعاً من اختياره للقاهرة مقراً لها, لما للرأي الفلسطيني من تأثّر بوسائل الإعلام المصرية، الذي كان يتمتّع به في عهد عبد الناصر، من الإهتمام الواسع عند العرب والفلسطينيين. ولعبت الإذاعة دوراً مهماً فيما بعد، وخاصة في النزاع الفلسطيني الأردني، الذي أدّي إلي إغلاقها لفترة من الزمن على اثر هذا النزاع (الصمادي ،2008)، (عبد الرحمن، 1987)، فيما بعد، وكذلك تمَّ إنشاء مركز الأبحاث وكان مقره في بيروت, فمن الأسباب الذي دعت الشقيري إلى أن يكون مقره في بيروت؛ أن يثبت بصورة عملية أن المنظمة ليست دائرة من دوائر وزارة الخارجية المصرية (الشقيري، 2006)،

وفق الاتهامات العربية والفلسطينية المناوئة لمساره، وقد تمَّ فتح مكاتب للمنظمة في عددٍ من دول العالم ما عدا الأردن (عبد الرحمن، 1987).

وهكذا استخدم عبد الناصر كل طاقته وكاريزميته في إصدار قرار مهم، وهو بناء أجهزة المنظمة، وكان هذا نابعاً من الضغط الذي مارسه على الدول العربية، من أجل تثبيت الشقيري كرئيسٍ لـ "م.ت.ف".وكانت علاقة الشقيري بعبد الناصر علاقة وثيقة, فكانا يلتقيان باستمرار دون رسميات في منزل الزعيم المصري, يتشاوران حول "م.ت.ف" والمشاكل التي تعترضها، كما كان لرئيس المنظمة قنوات اتصالات مفتوحة مع السلطات المصرية على أعلى المستويات، يستشيرها في كل ما يتعلق بمصير المنظمة.

وعلى الرغم من العلاقات الخاصة التي كانت تربط المنظمة بالسلطات المصرية، فإن عدة قضايا قد أثّرت على تلك العلاقات وإن لم تؤدِ إلى الإساءة إليها، كتخلّف مصر عن إلتزاماتها المالية للمنظمة ولجيش التحرير, وكذلك رفض مصر السماح لإذاعة المنظمة بالعمل من الإذاعة المصرية دون دفع مائة وخمسين ألف جنيه إسترليني سنوياً. غير أن سوء التفاهم الذي أثّر على العلاقات الودّية بين السلطات المصرية وقيادة المنظمة؛ لدرجة أن عبد الناصر رفض استقبال الشقيري, بسبب الزيارة التي قام بها الشقيري إلى الصين، لم تؤثّر كثيراً على تلك العلاقات (عبد الرحمن، 1987)،(أبونحل،أبوسعدة،2009).

ويبدو أن السبب الذي أزعج عبد الناصر من هذه الزيارة, ما حققه الشقيري في بكين من نجاح صفقة السلاح التي عقدها، مما أزعج حليفه الاتحاد السوفيتي، فقد كانت موسكو بالنسبة لعبد الناصر، أكثر أهمية في موازين القوى من بكين, وكذلك صفقة الأسلحة الصينية التي تمَّ شحنها عبر ميناء الإسكندرية للمنظمة، دون إذن من مصر، مما اُعتبر تجاوزاً للحدود وتعدياً على سيادة مصر. وكان عبد الناصر قد اعتقد أن زيارة رئيس المنظمة للصين، هي مكسب سياسي وليس مكسباً عسكرياً؛ لأن الأرض لم تتهيأ بعد للمعركة (الشقيري، 2006).

وهذا الخلاف يبيّن مدى الخلاف والتباين في وجهات النظر؛ حيث كان الشقيري يريد أن تكون كل الأراضي العربية والإمكانيات العربية, بسبب الدعم المصري والعربي في المؤتمرات السابقة تحت تصرفه, ولكن مصر، وكذلك بعض الدول العربية كانت تريد أن تكون كل التجمعات الفلسطينية في الدول العربية محددة في شخصية واحدة هي المنظمة, من أجل التحكّم فيها وفي سياستها في إطار السياسة العامة المصرية, التي تتمحور بأن الوقت ليس وقت تحرير، الأمر الذي انعكس على دورة المجلس الوطني الفلسطيني في 15 آيار / مايو 1965 في القاهرة, فعشية انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني، وتجهيز الشقيري لذلك في جامعة الدول العربية وجه دعوة إلى عبد الناصر, ولم يكن في نية عبد الناصر حضور الدورة، وكان ينوي إنابة وزير الإعلام "كمال الدين رفعت" عنه (الشقيري، 2006)،(رمضان ،1986).

وكانت واقعة صفقة الصين لها انعكاس سلبي مصري على هذا المؤتمر (الشقيري، 2006)، وانطلقت الإشاعات في الأفق بأن عبد الناصر غاضب على الشقيري؛ لدرجة أن الأخير قال: "**إذا كانت الإشاعات تؤثّر على علاقة منظمة التحرير بالجمهورية المتحدة؛ فإني مستعد أن أستقيل؛ لأن تأييد القاهرة للمنظمة هو عندي أثمن من بقائي رئيساً للمنظمة**"، إلاَّ أن الرئيس عبد الناصر فاجأ الجميع بالحضور, وافتتح المؤتمر وركّز في خطابه على مشروع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة, وهو الاعتراف بإسرائيل، وركّز على أنه لا داعي للخلافات الفلسطينية, وكان حضوره إلى المؤتمر حتى لا تزداد الخلافات بين الطرفين، وكان الشقيري قد ردَّ على أقوال بورقيبة، وما بثته الإذاعة التونسية بأن "م ،ت،ف" أصبحت دائرة من دوائر وزارة الخارجية المصرية؛ وبأن الشقيري قد أصبح عميلاً لعبد الناصر؛ فأراد الشقيري أن يعلن على مسمع الرئيس عبد الناصر؛ "**بأن م.ت.ف. ليست عميلة لأحد؛ وأنها ملك الشعب الفلسطيني وحده. أما أنا (أي: الشقيري) أرفض أن أكون عميلاً لأحد, وما أنا إلاَّ زميل لعبد الناصر, لقاء الثوار بالثوار, والأحرار بالأحرار**" (الشقيري، 2006).

ويعتقد الباحث أن صفقة الصين وما أعقبها من توتر في العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية, المتمثلة بالشقيري وعبد الناصر, ما هي إلاَّ المسمار الأول في نعش الحياة السياسية للشقيري؛ ويتبين أن الخلاف قد ظهر من خلال الخطابين في المؤتمر الفلسطيني الثاني – الذي أسلفنا الإشارة إليه, وسوف يكون له الأثر الأكبر في الأحداث التالية، وخاصة تلك الرسالة التي بُعثت للرئيس عبد الناصر مع برقية شكر باسم أعضاء المجلس الوطني؛ معنونة بذلك دون أن تكون معنونة باسم رئيس المجلس (الشقيري، 2006). وهذا إن دلّ فإنما يدل على وجود توتر في العلاقات الشخصية والسياسية والذي ذكره الشقيري نفسه؛ بأن عبد الناصر تأثّر بتصرفاته في صفقة الصين **من جهة**. وحملة التحريض ضد الأردن من **جهةٍ ثانية**. وكانت مصر قد طلبت من الشقيري وقف هذا التحريض, والطلب المصري من الشقيري تأجيل زيارته إلى غزة بمناسبة ذكرى النكبة الفلسطينية وبمقابل ما يسمي قيام دولة إسرائيل, بسبب الأوضاع المتوترة في غزة **من جهةٍ ثالثة**. ويبدو أن الأردن استغلت ذلك الموقف؛ وادّعت أن عبد الناصر منع الشقيري من الذهاب إلى غزة, مما آثار حفيظة القاهرة، فتقرر سفر الشقيري إليها (الشقيري،2006).

ولكن رغم هذه العلاقة المتوترة بين الطرفين؛ إلاَّ أن الشقيري وصفها بشكل إجمالي وصريح، بأنها بعض المصاعب التي واجهها في القاهرة، وكلها من دون وزن الريشة؛ وأنها مصاعب يسيرة لا بد أن يجدها السائرون في درب النضال، والتغاضي عنها، وذلك باعترافه أنه لولا الجمهورية العربية المتحدة ولولا الرئيس عبد الناصر بالذات، لما قامت "م.ت.ف" (الشقيري ، 2006)، على الرغم من هذا ظلّت العلاقات السياسية بين مصر ومنظمة التحرير في السنوات الأولى لقيامها, من أفضل العلاقات التي تربط بين المنظمة وأيٍّ من الدول العربية الأخرى، ولولا

وقوف عبد الناصر شخصياً وراء قيام المنظمة، لما استطاعت أن تستمر وتنمو (عبد الرحمن، 1987).

وفي هذا الصدد قال عبد الناصر إن مصر" قاعدة الثورة", مما دفع بعض التنظيمات الفلسطينية إلى الانضمام إلى "م.ت.ف", فأعلن الاتحاد العام لطلبة فلسطين إثر مؤتمرهم في غزة أواخر عام 1964, باعتباره قاعدة من قواعد المنظمة, وقرر الاتحاد العام لعمال فلسطين في نيسان / أبريل 1965, اعتبار المنظمة الممثلة الوحيدة لشعب فلسطين, والرائدة في نضاله، وكل ذلك أتى نتيجة كاريزمية عبد الناصر وتأثيرها على الحركات والهيئات الفلسطينية (الشعيبي، 1979).

وهكذا كانت العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية, بين الاختلاف والدعم والبناء؛ غير أن تطورات مهمة حدثت في مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني الثالث، الذي عقد في غزة, ما بين 20-24 آيار / مايو 1966, وكانت آخر دورة تُعقد بوجود الشقيري على رأس "م.ت.ف", وأهم ما جاء فيها القرار السياسي الذي يؤيد توحيد القوى الثورية الفلسطينية في إطار المنظمة، ولوحظ فيه –أيضا– ازدياد نفوذ التنظيمات الفدائية داخل المجلس الوطني, ونجاحها في الضغط على أعضاء المجلس للطلب من الشقيري الإسراع في التفاهم معها, وخصوصاً بعد ازدياد العمليات الفدائية التي كانت تقوم بها قوات العاصفة، وتأثير تلك العمليات على الرأي العام الفلسطيني والعربي، كما ارتفعت أصوات فلسطينية تطالب بإعطاء دور أكبر للمنظمات داخل المنظمة، تمهيداً لسيطرتها فيما بعد عليها, فكانت هذه الدورة نهاية عهد وبداية عهد جديد (عبد الرحمن، 1987)،(الصمادي،2008).

وفي أواخر هذه الفترة من سنوات البناء الكياني, واجهت "م.ت.ف" متاعب حقيقية, نجمت أساساً عن انفراط عقد التضامن العربي من جهة، وتعزيز الحضور المادي لحركة فتح من جهةٍ أخرى. ونتيجةً لذلك خاضت المنظمة على الصعيد العربي صراعاً مريراً, وسجالاً سياسياً مكشوفاً مع الحكم الأردني، إلى أن جاء إنذار الحرب, وأحداث قرية السموع بين الأردن والمنظمة, وأراد عبد الناصر لملمة الأمور, حيث عقد اتفاق أردني – مصري مشترك بحضور الشقيري من أجل التحالف في مواجهة إسرائيل (الشعيبي، 1979).

وهكذا كانت الأوضاع العربية والفلسطينية متوترة مع "م.ت.ف" في أواخر هذه الفترة, حيث تبيّن من خلال الأحداث ما قبل حرب حزيران / يونيه 1967، أن ثمة خلافاً ما بين عبد الناصر الشقيري، إلاَّ أن الحرب أنهت هذه الخلافات بشكلٍ مؤقت, وبالتالي فالعلاقات السياسية الفلسطينية المصرية، كانت علاقة تيسير الأمور، وليس بقرار فلسطيني مستقل، وإنما تيسير أمور على قدر الإستراتيجية السياسية المصرية، ولذلك سوف نرى في الفترة التالية, مدى الانقلاب السياسي الداخلي على الشقيري "القوى الثورية" , وأيضاً الانقلاب الخارجي والداخلي معاً "إقالة مصر للشقيري"بشكل غير مباشر، عندما أراد الإنفراد بسياسة مستقلة عن مصر.

إن سياسية عبد الناصر اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي بالمهادنة، ومحاولته ضبط الساحة الفلسطينية بإنشائه المنظمة ؛ للسيطرة علي الساحة الفلسطينية، من أجل عدم أخذ الأخيرة خطوات خارج سياسته غير المحسوبة، مما يؤثر علي سياسة المنطقة ككل، إلاَّ أنه فشل في ذلك باحتوائه للساحة الفلسطينية، فلجوء التنظيمات الفدائية مثل حركة فتح إلي الجبهة السورية، من أجل فتح جبهة قتال ضد إسرائيل، فهذا اللجوء كان نابعاً من أن سياستي عبد الناصر والمنظمة تخليتا عن الكفاح المسلح، وهذا ما أُخبر به عبد الناصر من قبل جورج حبش رئيس القوميين العرب في فلسطين، ولم يوافق عبد الناصر على هذا الخيار؛ لأن الجيش المصري كان مشغولاً في حرب اليمن، وأيضاً غير مستعد لهذه المواجهة مع إسرائيل، إلاَّ أن التوجه الثوري الفلسطيني جرَّ عبد الناصر إلي الخطوة التي كان يتفاداها منذ زمن وسميت "بحرب التوريط" (هيكل،ج3، 1996).

وهكذا فشلت سياسة عبد الناصر في إحتواء الفلسطينيين ضمن سياسته، وبذلك يتبيّن مدى الانقسام في العلاقة ما بين الفلسطينيين المؤيدين لسياسة عبد الناصر مثل"المنظمة"، والمعارضين لها "التوجه الثوري كحركة فتح"، التي جرّته إلي حرب العام 1967، وهذا يدل علي تأثير الساحة الفلسطينية علي الساحة المصرية خاصة، والعربية عامة والعكس صحيح أيضاً، وهنا نعود للمقولة التي بدأنا بها: "**من يسيطر علي الساحة الفلسطينية، يسيطر علي الساحة العربية**".

3.3 الانتصار في حرب 1973 و الطريق لمؤتمر جنيف

1.3.3 : من الهزيمة إلى وفاة عبد الناصر:

كانت لحرب العام 1967 تداعيات على طبيعة العلاقة السياسية الفلسطينية المصرية، وعلى الواقع السياسي الفلسطيني، الذي كان ينظر لعبد الناصر كمخلّص لهم من إسرائيل؛ إلاَّ أن عدم وعي التنظيمات الفلسطينية لطبيعة السياسة الإقليمية، وضعف الدول العربية، جعلها تُصدم من هول الهزيمة؛ مما جعل بعض الفصائل تعيد حساباتها السياسية، وتتقارب مع وجهات نظر عبد الناصر السياسية، وهذا ما تبيّن من خلال عرض الباحث، وخاصة الحركات الثورية كفتح وغيرها، وقوة التيار داخل الأوساط الفلسطينية جعل عبد الناصر يعيد حساباته السياسية، للتعامل مع هذا التيار والاستغناء عن الشقيري، الذي لم يعد يصلح لفترة ما بعد الحرب، لذلك سوف تشهد هذه الحقبة تغيّرات في طبيعة العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية.

علي أي حال، كان رد فعل الشقيري على هزيمة العام 1967، عندما صرَّح بأنه يجب محاكمة كل الملوك والرؤساء العرب، بمن فيهم هو نفسه (الشقيري، 2006). وبشكل عام كانت الهزيمة صاعقة للفلسطينيين خاصةً وللعرب عامةً، وتمحور رد عبد الناصر على الهزيمة، بأن اتخذ قراراً بالاستقالة في 9 حزيران/ يونيه 1967، وعلى أثر ذلك كان رد الفعل الفلسطيني أعنف من الهزيمة؛ لتبين طبيعة نظرة الفلسطينيين لعبد الناصر، حيث يذكر صلاح خلف "أبو إياد"؛ أنه عندما سمع بتلك الاستقالة، وصفها بأنها هزيمة ثانية ليست عسكرية ؛ وإنما سياسية أيضاً؛ لأن عبد الناصر كان يمثل للفلسطينيين الرمز الأول لرفض الأمر الواقع، وهو كذلك فتيل المقاومة التي يشعلها، ورغم ما حدث يبقى عبد الناصر رمزاً للثورة (خلف، 1991).

صحيح أن عبد الناصر لم يستقل، ودار فيما بعد لقاءً جمعه بالشقيري، اتسم بالشفافية بين الطرفين، وكان واضحاً من خلاله أن عبد الناصر مقتنع بالحلول السلمية، كحلٍ للنزاع العربي الإسرائيلي، إلى حين الإعداد الجيد للجيش لخوض المعركة الفاصلة، فكانت هناك حلول مطروحة على الساحة العربية من قبل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، ويبدو أن عبد الناصر كان مقتنعاً بتلك الحلول؛ لأنها كانت مجدية في حرب العام 1956، ولكن الشقيري لم يكن متفقاً معه وفق قناعته، بعدم وجود شخصية مثل "أيزنهاور" أو "خُربتشوف" في هذه المرحلة. وأصرَّ الشقيري على أن الحرب هي مفتاح الخروج من الأزمة (الشقيري2006)، رغم أن هذه القناعة للشقيري معاكسة للمبدأ الذي كان قبل الحرب، بأن طريق الأمم المتحدة أوفق الطرق نحو مواجهة إسرائيل، وحدد الوسائل الناجعة لذلك، ولكن تصريحات الشقيري كانت نابعة

من منطلق الأجواء السياسية التي سادت المنطقة من متغيرات علي معادلة الصراع العربي الإسرائيلي ،بازدياد العرب ضعفاً .

وبقي الخلاف بين الفريقين على حاله، حول أسبقية الحلول السلمية على مواصلة الحرب أو العكس، حتى انعقاد مؤتمر القمة العربية في الخرطوم في 29 آب / أغسطس 1967، كنتيجة لتلك الهزيمة وكيفية الخروج منها، وأبدى الشقيري وجهة نظره في هذا المؤتمر للخروج من الأزمة بالوحدة العربية، سواء الاقتصادية والسياسية والعسكرية من أجل تحرير فلسطين، ودعا إلى إنشاء دولة عربية موحدة تضم كل العرب تعمل على إزالة إسرائيل، وركز على استخدام البترول كسلاح ضد الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل إرغام إسرائيل على اللإنسحاب من الأراضي المحتلة. وأكد على اللاءات الأربعة **لا صلح، ولا مفاوضات، ولا تعايش مع إسرائيل، ولا إنفراد بالقضية الفلسطينية** من "اى الدول العربية" (الشقيري،2006). وكان عبد الناصر مقتنعاً بهذا الطرح، ولكن كانت وجهة نظر عبد الناصر بخصوص سلاح البترول، بقوله للشقيري: "**إقنع الدول النفطية باستخدام البترول كسلاح ضد الدول الغربية وأمريكا وأنا معك، ولكن يجب ألاَّ تخسر هذه الدول، وتجعلها مكسباً لقضية فلسطين، ولا تخسرها إذا عارضت ذلك**" (الشقيري، 2006).

وحدث خلال جلسة المؤتمر خلاف بين عبد الناصر الشقيري، وكان خلافاَ سياسياً؛ حيث عرض عبد الناصر على الشقيري حلاً سلمياً كوسيلة للخروج من الأزمة، وأبدى الشقيري معارضته لعدم جدواها من وجهة نظره، فبخبرته التي عمل بها في الأمم المتحدة كسفير لأكثر من دولة، رأى أن هذا الاقتراح يحتاج إلى رأي واحد ويد واحدة وفم عربي واحد، حتى يكون له تأثير على العالم (الشقيري،2006)، كان هذا ما يدور بين الشقيري وعبد الناصر في جلساتهم الخاصة، ولكن ذلك الخلاف خرج على الملأ في ذلك المؤتمر؛ حيث أبدى عبد الناصر اقتناعه بمشروع الرئيس اليوغسلافي "جوزيف تيتو"، الداعي إلى التسوية مع إسرائيل، إلاَّ أن الشقيري عارض ذلك قائلاً: "**هذا يعني أنكم تريدون تسوية نهائية**"، مما دفع عبد الناصر إلى القول إنه يختلف مع الشقيري حول تعبير التسوية النهائية التي تعني الجلوس مع إسرائيل، ووضع اتفاق نهائي معها، وأن ما يعنيه بذلك هو الاستعداد لدفع ثمن مقابل استعادة الضفة الغربية، وبأنه يختلف مع الشقيري حول مشروع "تيتو"، بأنه يُوصّل إلى تسوية نهائية". وكان الشقيري مقتنعاً بأنه ليس بمقدور العرب إعادة الضفة الغربية بحلٍ سياسي عبر الأمم المتحدة، ولكن الخلاف في هذا المؤتمر وصل إلى ذروته، وأدّى إلى انسحاب الشقيري من المؤتمر قبل انتهائه، بعد إصرار المؤتمر على حذف كلمة "**لا إنفراد بقبول أي تسوية للقضية الفلسطينية**"، وعلى أثر ذلك انسحب الشقيري من جلسة المؤتمر قبل نهايته (الشقيري، 2006)، وتم تكليف الملك الأردني من قبل عبد الناصر

والزعماء العرب باتصال مع الولايات المتحدة من أجل إعادة الضفة الغربية سلميا مقابل حصول إسرائيل علي الثمن وهو الأمن (إسماعيل،1986).

وهكذا طفا على السطح خلاف الشقيري مع عبد الناصر، ونجم عن ذلك بأن أحسَّ الشقيري بعد تلك المواقف، أنه أصبح أكثر استقلالية ونضجاً من ذي قبل، وأعرب عن ذلك بعد خروجه من المؤتمر، بقوله: "**وانصرفت أنا بدوري إلى شرفة الفندق استنشق الهواء العليل, وأنا أحس أنني امتلكت حريتي، وخلعت عن عنقي ثلاثة عشر حبلاً كانت تشدني إلى ثلاثة عشر ملكاً ورئيساً. كل منهم يريد النضال أن يكون على مزاجه وهواه**" (الشقيري،2006). وهكذا كان يحس الشقيري اتجاه مصر والدول العربية بأنه أسيرها, وينم ذلك على طبيعة هذه العلاقة ما بين الشقيري ومصر والدول العربية,الأسير السياسي المنفذ لسياستها رغم إبداء الرأي. وفي هذا الصدد نتج عن هذا المؤتمر، أن برهن الشقيري للدول العربية بأنه ليس عميلاً مصرياً، أو مجرد تابع لمصر "على حد قوله"(الشقيري، 2006).

وبذلك عبّر الشقيري عن علاقته بعبد الناصر، بأنها علاقة نضالية مليئة بالاختلاف وليس الخصام, وكانت هذه العلاقة بينيّة؛ إلاَّ أن هذا المؤتمر أظهرها على مستوى إقليمي عربي. مما جعل بعض الوزراء العرب يحاولون تأجيجها، ولكن الشقيري رفض التمادي فيها, وأكّد على طبيعة هذه العلاقة السياسية السابقة, غير أن تطور الخلاف بعد هذا المؤتمر أدّى إلى الخصام، مما حذا بالسلطات المصرية لأن تضع إذاعة صوت فلسطين تحت المراقبة المصرية (الشقيري، 2006).

وهذا إن دلَّ، فإنما يدل على أن المنظمة بقيت تحت الرحمة المصرية, وبقيت مصر ماضية نحو الحل السياسي، كوسيلة للخروج من الأزمة التي تعرّضت لها كنتيجة للهزيمة, ففي 22 تشرين ثانٍ / نوفمبر 1967، صدر قرار مجلس الأمن رقم "242", بموافقة معظم الدول العربية، وكان هذا مخالفاً لما اتفق عليه الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر الخرطوم, الذين كانوا قد أكّدوا على وحدة الصف العربي وتوحيد الجهود في العمل السياسي لإزالة آثار العدوان. ووصل المبعوث الدولي "جونار يارنج""سفير السويد في موسكو وممثل الأمين العام للأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط من أجل تطبيق القرار؛ إلاَّ أن إسرائيل رفضت ذلك (جبارة، 1998)، (ناتنج ،1993) ، وإزاء ذلك عقد الشقيري مؤتمراً صحفياً في القاهرة رفض فيه هذا القرار, فقاطعته مصر على أثر هذا الرفض، وتبيّن ذلك من خلال عدم نشر الصحف المصرية لذلك المؤتمر الصحفي، مع أنه انعقد في القاهرة (الشقيري، 2006). وجاء التعتيم علي هذا المؤتمر كنوعٍ من المقاطعة المصرية غير المباشرة للشقيري، لرفضه انتهاج مسار مصر المهادن.

وهكذا تأزمت علاقة الشقيري بعبد الناصر, مما حدا ببروز تيارات مناوئة للشقيري فلسطينياً وعربياً، وبروز القوى الثورية على السطح بقوة أكثر لندائها بالكفاح المسلح كوسيلة للتحرير. وانعكس ذلك على الساحة الفلسطينية, وأصبح هناك حاجة إلى التغييرات في "م، ت،ف", بما ذلك قيادتها حتى تكون أقدر على مجاراة الظروف الجديدة, وكانت هناك عناصر جاهزة لهذه المسؤولية ، وأحس بذلك عبد الناصر الذي كان هدفه ضبط الساحة الفلسطينية من جديد, من أجل ضبط الساحة العربية ككل، فقد واكب هذا التغيير باجتماعه مع قادة حركة فتح في تشرين أول / أكتوبر 1967. وكان هدفه من هذا الاجتماع، أنه يريد أن يسمع كل يوم رصاصة فلسطينية على إسرائيل، لكي يشعر العالم أن الشعب الفلسطيني موجود ويدافع عن وطنه، وهذا مقابل دعم كامل من مصر حسب الإمكانيات المصرية(هيكل،ج3، 1996)،(أبونحل، أبوسعدة ، 2009).

وبذلك تمَّ الاتصال بحركة فتح, مما أدّى إلي مقاطعة مصر للشقيري، بل وانقسمت اللجنة التنفيذية لـ "م.ت.ف" بين تيارين: (هيكل، ج3، 1996).

الأول : وهو تيار الشقيري الداعي إلي أن تستمر المنظمة في عملها، كما تعوّدت عليه في الظروف السابقة، تاركة للدول العربية مهمة إزالة العدوان.

الثاني : الداعي إلي ضرورة تعبئة العمل الفلسطيني, وحقنه بجرعة الثورة المسلحة, التي تسمح له بالمشاركة في القتال المسلح ضد إسرائيل، وما ساعد هذا الجناح الأخير, هو مدافع حرب الاستنزاف التي كانت تتجاوب في آفاق المنطقة، داعية كافة القوى إلى الاشتراك في المعركة أو الاقتراب من أجوائها.

وكان هدف عبد الناصر الحقيقي من وراء دعمه للتيار الأقوى "التيار الثوري"، واتصاله برأس هذا التيار "حركة فتح" ومقاطعة للشقيري, هو وضع حد لازدواجية السلطة الشكّلية التي تمثلها "م،ت،ف" أي"الشقيري", وبين التنظيمات الفدائية, وتوحيد هذين التيارين بشكل أقوى (خلف، 1991)،(رمضان، 1986)، وبهذا يمكن ضبط الساحة الفلسطينية السياسية وفق التوجه الناصري ، دون إعادة سيناريو حرب التوريط" 1967"مرة أخرى .

وهكذا كانت الساحة الفلسطينية، فالاختلاف فيها واضح, وكان عبد الناصر على إطلاع كامل بشؤونها, وحاول تغليب تيار على آخر من خلال دعمه, واستطاع حسم ذلك على أساس متطلبات المرحلة، ففي دورة المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في الأول من كانون أول / ديسمبر 1967, الذي قدّم الشقيري علي أثر ما حدث في هذه الدورة من ضغوط من قبل أعضاء المجلس الوطني, بدعوته من قبل سبعة أعضاء من اللجنة التنفيذية، بعرضهم وثيقة للشقيري للاستقالة، فاستجاب الشقيري وقدّم استقالته في 24 **من الشهر نفسه**, حيث كان لمصر دور كبير في ذلك عبر جريدة الأهرام، التي أعطت الوثيقة التي قُدمت من أعضاء اللجنة التنفيذية

السبعة للشقيري من أجل الاستقالة, حجماً أكبر، بنشرها في الصفحة الأولي مع صور مقدميها السبعة (الشقيري، 2006). وهذا يبيّن مدى الرغبة المصرية من أجل استقالة الشقيري، بعدما تزعزعت ثقة عبد الناصر في مؤتمر الخرطوم بالشقيري، الذي حاول إعادة تلك الثقة فيما بعد معه؛ إلاَّ أن عبد الناصر سلمه لقدره (خلف، 1991) ، أو علي الأوفق تلاقي مصالح بعض القوي الثورية داخل الساحة الفلسطينية السياسية مع الرغبة المصرية والعربية ، التي وازت مسلك الشقيري في ادارتة للمنظمة ، الذي لا يقل أضرارا من العوامل الخارجية المواجه لها (أبو نحل ،أبو سعدة ،2009).

وهكذا انتهت مرحلة الشقيري، الذي وضعه عبد الناصر من أجل التحكّم بالساحة الفلسطينية؛ وكذلك فإن عبد الناصر الذي أبعده عن المنظمة, ووضع محله القيادة الثورية فيما بعد, فإن ذلك إن دلَّ؛ فإنما يدل على أن مصر هي التي تستطيع التحكّم بقيادة المنظمة, وهذا نابع من مدى حرص مصر على الاستجابة للتطورات على الساحة الفلسطينية، والتي يتبيّن من خلالها تأثير الأخيرة على مصر, وعناية مصر بهذا التأثير من أجل الحفاظ عليه "قدر الإمكان"، بألاَّ يخرج عن الموقف السياسي المصري، ذلك أن العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية، انتقلت وفق السياسة الخارجية المصرية من تأمين جبهتها الشرقية من إسرائيل، إلي أن الأخيرة أصبحت علي مرمي حجر من القاهرة، ولذا احتاجت مصر إلي ضبط الساحة الفلسطينية أكثر وإلى قيادة بنفس القدر، من أجل الوصول إلي تسوية سلمية للأراضي العربية المحتلة عام 1967 بدلاً من المحتلة عام 1948. وتحميل الدول العربية بما فيها مصر ما ترتّب على هذه الهزيمة، التي فرضت علي مصر إرث القضية الفلسطينية وحلها، وكانت بعض الدول العربية كالسعودية والعراق، تريد من ذلك إضعاف الدور الإقليمي للزعامة المصرية والحلول مكانها. ولذلك أصبحت السياسة المصرية تواجه ثلاثة جوانب مفروضة عليها:(نافعة،1997)

* القضية الفلسطينية وحلها.
* تحرير سيناء .
* المحافظة علي الدور القيادي أمام الدول العربية.

فعمل عبد الناصر بعدة اتجاهات للموازنة بين القضايا الثلاث ، ولهذا كان هناك الكثير من الاختلاف مابين المراد الفلسطيني ، والواقع المصري ، ولهذا كان سوء التقدير الفلسطيني للقدرة المصرية والعربية لتحقيق الهدف الفلسطيني القومي.

ومهما يكن من أمر؛ فقد حلَ يحيى حمودة محل الشقيري بالوكالة, وكان هناك قرابة ثلاثين تنظيماً فدائياً ذي أيديولوجيات وطنية وفدائية واشتراكية وشيوعية, ولم يتوفر للإسلاميين منظمة فدائية؛ لأن الأجواء العدائية كانت موجهة ضدهم (صالح ، 2003)، من قبل مصر، وهذا يدل علي أن امتداد التيارات السياسية داخل الساحة الفلسطينية متأثّر بالدول العربية, التي كانت

مصر علي رأسها. وكانت مقاطعة عبد الناصر لحركة فتح وتخوفه من الاتصال بها، هو اعتقاده بوجود عناصر إسلامية ضمن صفوفها, ولكن في الاجتماع الأول في تشرين أول/ أكتوبر 1967 بين الطرفين، أعربت حركة فتح عن عدم وجود عناصر إسلامية ضمن صفوفها (هيكل، ج3، 1996)، رغم أن الإسلاميين عملوا في صفوفها (صالح، 2003). وقد أقرّت حركة فتح في مؤتمر صحفي بعد الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني في 10 تشرين أول / أكتوبر 1968؛ بأن هدفها هو إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين، يعيش فيها العرب واليهود في مساواة تامة وتكافؤ (خلف، 1991).

وقد جاء هذا التوجه متوافقاً مع توجه مصر، التي مزجت بين أمرين ، مساندة منظمة التحرير, وإعادة بناء قوتها العسكرية, وقبلت في الوقت نفسه العمل على أساس القرار الدولي "242" (عبد الرحمن، 1987). وهذا التوافق يعني أن مصر تريد الاستمرار في العمل السياسي وبناء قوتها العسكرية, بينما حركة فتح كانت تريد الكفاح المسلح, وكذلك بناء دولة رغم رفضها للقرار"242"، وهكذا تناغم الهدف السياسي مع الهدف العسكري، واستطاعت التنظيمات الفدائية القبض على زمام "م.ت.ف" في الأول من شباط / فبراير 1969, خلال دورة المجلس الوطني الفلسطيني الخامس بعد أخذ الأغلبية المطلقة في المقاعد، ثمَّ عُين ياسر عرفات رئيساً لها (خلف، 1991)، الذي لم يأتِ من فراغ، وإنما نتيجة الدعم والتأييد من قبل مصر (هيكل،ج2 1996)؛ لأن عبد الناصر رأى بقيادة عرفات للمنظمة إمكانية أن تلعب دوراً في الصراع العربي الإسرائيلي, وقرر مصاحبة عرفات في إحدى زياراته إلى موسكو (شاش، 1999)، وتمَّ ذلك ونتج عن هذه الزيارة، إرسال شحنات أسلحة لـ"م،ت،ف", مما دعا السفير السوفيتي في القاهرة للقول، "لولا عبد الناصر لما نجحت رحلة عرفات في موسكو" (هيكل، ج3، 1996).

وهكذا كانت العلاقة السياسية الفلسطينية المصرية قد استقرت نوعاً ما، بعدما مرت بأزمة ما بين الشقيري وعبد الناصر, حول التوجهات السياسية لدى الأخير نحو العمل السياسي, ولكن عبد الناصر تمكّن من لملمة هذا الخلاف، فانعكس ذلك علي العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية، بشكلٍ أكثر شمولية في مدى هذه العلاقات, واستطاع عبد الناصر توحيد القوى الفلسطينية ضمن مشروعه "م.ت.ف" بقيادة عرفات، وإخراجه علي المستوي الدولي خاصة الدول الاشتراكية كالاتحاد السوفيتي. غير أن العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية، عادت إلى الخلافات من جديد, بسبب قبول مصر لمبادرة "روجرز" في حزيران / يونيه 1970, الداعية إلى وقف حرب الاستنزاف لمدة تسعين يوماً، وتنشيط مهمة الأمم المتحدة الداعية للحل، على أساس قرار مجلس الأمن "242"، وقد وافقت مصر والأردن على هذه المبادرة الأمريكية، ولكن جميع الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها فتح، رفضت هذه المبادرة وهاجمتها, وهاجمت الدول التي وافقت عليها، وتمَّ إغلاق إذاعة فلسطين في القاهرة على أثر هذا الهجوم (هيكل، ج3، 1996). وكان

رفض الفصائل نابعاً من أن المبادرة تعني التنازل نهائياً عن هدف تحرير فلسطين, وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني, مع قبول الدول العربية بهذه المبادرة؛ إلاَّ أن إسرائيل رفضتها أيضاً (صالح، 2003). وعلى أثر هذا الخلاف انعقدت الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني في عمّان بدلاً من القاهرة في 27 آب / أغسطس من العام نفسه, وأعلنت الفصائل رفض مبادرة "روجرز" التي تبنت القرار"242", ودعت إلى إحباط هذه المبادرة (عبد الرحمن، 1987)، إلا أن عبد الناصر برر أثناء اجتماعه مع ياسر عرفات، بان هذه المبادرة خطوة تمهديه لحين الاستعداد للحرب والتحرير(رمضان،1986)، إلا أن عرفات تماشي مع التوجه الفلسطيني الرافض لهذه المبادرة التي لم تسأل ولم تكن تعرف بها من نصوص علي حد قول "السادات" (السادات، 1979) .

وتطورت الخلافات ما بين مصر والمنظمة، إلى حد أن مصر طردت عشرات الفلسطينيين من مصر؛ رغم أن الفلسطينيين كانوا يعوّلون كل آمالهم على حرب الاستنزاف المصرية الإسرائيلية ودعم المنظمة، ولذلك تفاجئوا من هذا التصرف (عبد الرحمن، 1987)، وبقيت العلاقة الفلسطينية المصرية على هذا النحو بشيء من التوتر, ولكن تلك العلاقة عادت على أثر أحداث أيلول الأسود أيلول / سبتمبر 1970, نتيجة الاقتتال ما بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية، حيث حاولت الأردن بتلك الأحداث إنهاء المقاومة من الأردن, واستغلال الخلاف الفلسطيني المصري الذي أضعف موقف المقاومة، برفع هذا الغطاء المصري مؤقتاً. فقد عمل الملك حسين على تحسين علاقته مع عبد الناصر, من خلال موافقة الملك على مبادرة "روجرز"، والتحاقه بخط عبد الناصر السياسي. وبالفعل تمَّ استقبال عبد الناصر للملك في القاهرة (خلف، 1991)، وحاول الأخير جر عبد الناصر إلى وجهة نظره حول التجاوزات الفلسطينية، وتطاولهم على عبد الناصر والملك حسين ووجوب ضربهم, ولكن عبد الناصر رفض ذلك. ومهما يكن من أمر؛ فإن العلاقة بين المنظمة ومصر قد تعرضت لنكسة لا يمكن إنكارها؛ رغم أن مصر ساندتها (هيكل، ج3، 1996). وقد أشاعت المخابرات الأردنية بعد هذا الاجتماع؛ أنها أخذت الضوء الأخضر من عبد الناصر لضرب الفلسطينيين (خلف، 1991).

وكانت تلك المبررات الأردنية نابعة من الرأي الذي قال إن عبد الناصر وراء هذا الصدام؛ لأن حركة فتح بعد انتصارها في معركة الكرامة، رأت أنها عوّضت الشعب العربي بشيء عن هزيمة 1967، وقد نظرت الشعوب العربية لهذا النصر، على أنه خطوة أولى نحو هزيمة إسرائيل، مما زاد حركة فتح طموحاً بأن تحل محل مصر في توجيه الشعوب العربية، لأن مصر التي وافقت على مبادرة "روجرز"، قد أضعفت مصداقيتها عند الشعوب العربية. مما دعا عبد الناصر للاستغراب من تصرفات المنظمة بعض الأحيان, ولكنه لم يتركها تؤثر على رؤيته الشاملة للضروريات العربية (هيكل، ج3، 1996)، وكان ثمة وجهة نظر مخالفة هي أن عبد الناصر

أراد تأمين الجبهة الشرقية لمصر, وكان يفكر بإيجاد دولة مقاومة بقيادة فلسطينية، من أجل تأمين حدود مصر مع إسرائيل، ولكنه كان في حيرة من أمره. وفي الوقت نفسه كان من حق الملك حسين حماية بلده؛ وكذلك وضع في عين الاعتبار أن أي عمل غير محسوب؛ يمكن أن يؤدي إلى اجتياح إسرائيلي (هيكل، ج3، 1996)، فاجتمعت قيادة المنظمة على أثر الدعاية الأردنية بأخذ الضوء الأخضر؛ حيث تمَّ اقتراح بقطع علاقة المنظمة مع مصر، ولكن بعض القيادات عارضت ذلك؛ لأنهم اعتبروا ذلك بمثابة عملية إنتحارية، وتمَّ الإجماع على الذهاب لمقابلة عبد الناصر, الأمر الذي تمَّ بالفعل؛ حيث أوضح لهم بأنه رفض ضرب الفلسطينيين. وحذّر الملك حسين من أخذ أي إجراء ضد الفلسطينيين, وقد استمر هذا الأجتماع سبع ساعات, ثمَّ ذهب الوفد الفلسطيني إلى الأردن حاملاً في جيبه التطمينات المصرية؛ إلاَّ أن الملك في 16 أيلول / سبتمبر 1970، بدأ بتنفيذ مخططه بضرب الفلسطينيين في عمان بنيران الجيش الأردني, وقد بعث عرفات على أثر ذلك نداء استغاثة للدول العربية؛ ولكنه لم يجد مغيث (خلف، 1991).

وبعد أيام من القصف الأردني العشوائي للأحياء الفلسطينية في عمَّان, دعا عبد الناصر إلى عقد مؤتمر في القاهرة، وتمَّ توجيه وفد مصري عربي لإخراج عرفات من الحصار، الذي فرضته السلطات الأردنية على المخيمات والأحياء الفلسطينية في الأردن ، وقد وصل عرفات ورفاقه إلى فندق هيلتون "القاهرة" المعقود فيه مؤتمر القمة العربي (هيكل، ج3، 1996). وفوجئ الملك حسين بذلك، رغم اعتذاره عن حضور القمة بسبب انشغاله, ولكنه ذهب مسرعاً إلى القاهرة, واستغل عبد الناصر ذلك، وتمَّ توقيع اتفاق أردني فلسطيني تحت رعاية مصرية في 27 أيلول / سبتمبر من العام نفسه (خلف، 1991)، وكان عبد الناصر قبل ذلك قد تدخّل في الخلاف بين المقاومة الفلسطينية والسلطات اللبنانية في عام 1969, وتمَّ توقيع اتفاق برعاية مصرية (عدوان، 2005). وفي اليوم التالي من مؤتمر القمة في 28 من الشهر نفسه, توفى عبد الناصر وانتقلت رئاسة الجمهورية إلى الرئيس أنور السادات، وكانت أول قضية تنتظره هي ذيول أزمة ما سمي "أيلول الأسود"، ومستقبل العلاقة مع الثورة الفلسطينية ومع النظام الأردني (هيكل، ج3، 1996).

وهكذا اتسمت الفترة الأخيرة لحياة عبد الناصر، بإصلاح شأن الفلسطينيين مع الأقطار العربية، ما بين الفلسطينيين والأردن, والفلسطينيين واللبنانيين. وقد كان رد الفعل الفلسطيني على رحيل عبد الناصر يتسم بالحزن، فقد وصفه صلاح خلف "أبو إياد"، بأنه الرمز الأمل الحاضن للقضية؛ وأنه ذات مرة أخبره السادات بأن عبد الناصر عندما كان يرى صلاح خلف و ياسر عرفات, " **كان يفرح كثيراً ويوصى بهم خيراً, ويعتبرهم أمل القضية الفلسطينية**" ؛ باختصار شعر الفلسطينيون بأنهم كمن فقد البوصلة في وسط الصحراء. وقد دُهشت بعض الدول العربية من رد

الفعل الفلسطيني؛ لأن الفلسطينيين كانوا يختلفون مع عبد الناصر كثيراً, ولكنهم لم يفهموا طبيعة هذه الخلافات – كما أسلفنا الإشارة (خلف، 1991).

وهكذا كان ينظر الفلسطينيون إلى عبد الناصر, حيث كانت العلاقات الفلسطينية المصرية هي علاقة الأب بابنه, الذي يختلف مع أبيه ولكن لا يعصيه، لأنه في النهاية سوف يعود إلى أبيه، وهذا ما تبيّن خلال الفترة التي كانت تستغرقها الاجتماعات ما بين عبد الناصر والفلسطينيين، والتي وصلت إلي حد السبع ساعات أحياناً، الأمر الذي يشبه العلاقة العائلية أكثر ماهي رسمية والتي يحدد فيها الوقت ، بإضافة إلي أن عبد الناصر كان يريد حماية الفلسطينيين وهويتهم وخصوصيتها من الاندماج في باقي الهويات العربية الأخرى رغم الأصل واحد، ولكن في هذة الأجواء الاحتلالية مطلوب الخصوصية الفلسطينية ؛ لما لها من مغزى إسلامي وعربي، وهذا ما اردتة القيادة الفلسطينية ، وهذا ما كانت تدعو إلية بأن تحرير فلسطين هي البذرة نحو الوحدة العربية ، رغم أن الدول العربية تري أن الوحدة العربية هي الطريق نحو تحرير فلسطين.

ولهذا يري الباحث بان العمل السياسي وصانعة لا يحتاج إلا الي ملاذ آمن ، ولا يتوفر هذا إلا عبر ترتيب البيت الداخلي السياسي، وهذا ما كان يريده عبد الناصر، وهو ترتيب البيت العربي وتحييد الفلسطينيين من الأيادي العربية .

2.3.3 : فترة حكم السادات:

كان الرئيس محمد أنور السادات الذي كان نائباً لجمال عبد الناصر, وكذلك رئيساً لمجلس الأمة المصري، لا يعرف الكثير عن القيادة الفلسطينية سوى بعضهم, وكان مشغولاً في إطار ما أُصطلح عليه بمراكز القوى في مصر, ويحاول لملمة البيت المصري؛ مما جعله مشغولاً عن قضية الشرق الأوسط, الأمر الذي أثّر على العلاقة الفلسطينية المصرية, والتي بقيت لشهورٍ مكشوفة وضعيفة للاعتبارات السابقة. وما أن انتهى السادات من ترتيب أوضاع الساحة المصرية الداخلية وتصفية حساباته الداخلية, التفت إلى الساحة الأوسع, وهي الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية؛ ليبحث لنفسه عن مخرج للقضية التي أراد الوصول بها إلى نهاية، سواء بالحرب أم بالسلم؛ لأن تلك الورقة لها تأثير على استقرار المنطقة ككل، والساحة المصرية على وجه الخصوص. فقد كان ثمة منافساً للسادات بدأ يشعر بقوته، لغياب عبد الناصر عن الساحة؛ فقد حاول الملك حسين أن يمسك بالورقة الفلسطينية (هيكل، ج3، 1996)، ونبع هذا الفهم من الذي يملك الورقة الفلسطينية بيده يستطيع أن يملك العالم العربي بيده، وكذلك تصبح الأضواء الدولية مسلطة عليه. وكان هذا يتلاءم مع شخصية السادات الذي حاول تسليط الأضواء على نفسه، من خلال تكملة مشوار الحل السلمي كحل للقضية الفلسطينية والأزمة العربية عامة، للخروج من إزالة آثار حرب 1967.

ومهما يكن من أمر؛ فقد واجهت بداية فترة السادات الخروج من أزمة أيلول " الأسود", فالمواجهات اشتعلت من جديد بين الفلسطينيين والأردنيين, حيث ذهب صلاح خلف "أبو إياد" إلى القاهرة من أجل التدخل المصري في ذلك الشأن؛ إلاَّ أنه كما أسلفنا الإشارة كان السادات على علاقة سطحية مع الثورة؛ حيث أعرب خلف عن وجود اجتماع رباعي مصري ليبي سوداني سوري في القاهرة، فلم يُسمح له بالدخول فهدد بالانصراف على أثر ذلك، ولكن فيما بعد تمَّ حل المشكلة وحضر الاجتماع، فوجدهم يتحدثون عن أزمة الصحراء المغربية، تاركين الفلسطينيين يُذبحون في الأردن, ولم يكن لدى السادات أي حل لذلك؛ إلاَّ أن رئيس الوزراء السوري تلقى هاتفاً أثناء الاجتماع؛ يفيد بأن وفداً سورياً ذهب إلى الأردن لحل النزاع، وكان هذا إنقاذاً لموقف السادات (خلف، 1991)، ومع ذلك استمرت السلطات الأردنية في قتل الفلسطينيين، وإلغاء اتفاق القاهرة ما بين الأردن والمنظمة، الذي أُبرم في فترة عبد الناصر؛ مما جعل مصر تأخذ موقفاً مضاداً للأردن، بالتنديد بهذا الإجراء وقطعت علاقتها بها حتى منتصف عام 1971 (محمودي، 2002)، ولم تعد إلاَّ بعد اغتيال رئيس الوزراء الأردني وصفي التل في القاهرة في كانون أول / ديسمبر 1971، أثناء حضوره اجتماع مجلس الجامعة العربية، على يد ثلاثة من الفلسطينيون من مجموعات "أيلول الأسود"، فطلب السادات من الملك حسين ضبط النفس (هيكل، ج3، 1996)، وقد أطلق السادات سراح هؤلاء الفلسطينيون, تقديراً لما يعانيه الفلسطينيين، وكان الإعلام المصري قد لعب دوراً في ذلك، بالوقوف إلى جانب الفلسطينيين (خلف، 1991). ورغم ذلك بقي الملك صامتاً, وأتى هذا الصمت نتيجة الصراع الأردني المصري, فقد كان كلاهما يحاول أخذ الورقة الفلسطينية كل في يده، ولا يريد أحدهم خسارتها (هيكل،ج3، 1996).

تُوج هذا النزاع عندما اقترح الملك حسين مشروعه المُسمّى بـ "المملكة العربية المتحدة الهاشمية" في 15 آذار / مارس 1972، بين الأردن والفلسطينيين، لأخذ الورقة الفلسطينية في أحضانه (هيكل، ج3، 1996)، وعارض الفلسطينيون ذلك المشروع بجميع فصائله الوطنية، في بيان أصدروه في اليوم التالي، كما رفضه السادات –أيضاً– الذي اقترح بالمقابل مشروعاً على الفلسطينيين، وهو إقامة "حكومة فلسطينية في المنفى". وبعد دراسة ممعنة من قبل اللجنة التنفيذية لهذا المشروع المصري, صرّح خالد الحسن رئيس الدائرة السياسة بأن المنظمة أصبحت الآن حكومة فلسطينية، وعلى هذا فلا ضرورة لهذا المشروع (عبد الرحمن، 1987)، وكان موقف السادات من المشروع الأردني واقتراحه مشروعه ينبع من أهمية القضية الفلسطينية في الإستراتيجية المصرية، وعلى أثر ذلك تمَّ قطع العلاقات بين الأردن ومصر؛ وأكدت الأخيرة بأن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين (محمودي، 2002).

ووصل الصراع المصري الأردني على الورقة الفلسطينية، إلى تصفية الوجود الفلسطيني المسلح من قبل الأردن في عمان، وعلى صعيدٍ آخر كان العامل الدولي له تأثير على طبيعة هذه العلاقة السياسية؛ حيث كان "هنري كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكي، وسياسته "الخطوة خطوة" تعمل في المنطقة، من أجل إيجاد حل سياسي للصراع العربي الإسرائيلي، إلاَّ أن السادات كان قد يئس من "كيسنجر" وخطواته، ومن قبله "روجرز". وكانت المنظمة من جهتها تراقب تلك الخطوات, التي تهدف إلى حل منفرد مع مصر؛ وكان تصور المنظمة أنه لا يمكن للسادات تجاوز الحدود, ولا يمكن المضي مع الولايات المتحدة إلى النهاية, وهو الحل المنفرد في سيناء فقط بحجة أن إسرائيل ليس لها مطامع دينية فيها, وبحكم علاقة "م.ت.ف" المتميزة مع مصر، لا يمكن لمصر أن تترك الفلسطينيين والمضي في حلول منفردة، وكانت أيضاً تحلق في الأجواء بوادر الحرب، مما جعل موقف المنظمة تجاه مصر "السادات" محيراً، المضي نحو الحرب أو لا (هيكل، ج3، 1996). إلاّ أنه في النهاية وفي اجتماع ما بين صلاح خلف وياسر عرفات في أيلول / سبتمبر 1972، أعرب السادات بأنه سوف يعلن الحرب؛ وأنها سوف تكون غير كاملة، وهدفها إخراج المشكلة العربية الإسرائيلية من المأزق؛ وأنه سوف يدعو إلى مؤتمر السلام بعد هذه الحرب (خلف، 1991). وكان محمد حسنين هيكل، قد تفاجئ من السادات بإخباره عرفات وخلف بهذا القرار (هيكل، ج3، 1991).

وفي يوم الحرب استدعى السادات كلاً من صلاح خلف "أبو إياد" وفاروق القدومي "أبو اللطف" إلى مقره، من أجل إطلاعهم على مجريات الحرب، وكان هدفه في قرارة نفسه أن يكون الفلسطينيون بوجود هذين الاثنين سنداً له بالنسبة لمستقبله السياسي، وضمان تأييد الفلسطينيين له في حالة خسارته للحرب، الأمر الذي سيكون كارثة بالنسبة لمستقبله السياسي، أو في حالة ربح المعركة فيكون قد كسب ثقتهم، من أجل دمجهم في العملية السلمية التي ينوي السير فيها. ولكن انتهت مجريات الحرب ولم يكن هناك إشارة للدور الفلسطيني فيها من خلال البيانات المصرية والسورية الصادرة؛ حيث تبيّن أن السبب وراء تجاهل هذا الدور الفلسطيني، كان ضغوطاً أمريكية وأوروبية (خلف، 1991).

وبعد انتهاء الحرب أعلن السادات في 16 تشرين أول / أكتوبر 1973؛ أنه مستعد لحضور مؤتمر دولي للسلام في جنيف، هدفه تنفيذ قرار مجلس الأمن "242" الخاص بإزالة عدوان 1967، وأن تناقش فيها قضية اللاجئين الفلسطينيين، وكانت تلك تطورات لم تخطر على بال القيادة الفلسطينية, ولا تحسب لها حساب، لاعتقادها بأن الحرب لا يمكن وضع حدود لها إذا اشتعلت، وبعد ذلك تطورت الأمر إلي إصدار قرار مجلس الأمن رقم "338" في 22 من الشهر نفسه (هيكل،ج3، 1996)، على أساس وقف إطلاق النار, والتزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967, وعودة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (الشعيبي،

1979)، الأمر الذي رفضته اللجنة التنفيذية للمنظمة ودعت إلى الكفاح المسلح، بينما قبلته مصر (عبد الرحمن، 1987).

وأكمل السادات مشواره من أجل عقد المؤتمر، وأخذ على عاتقه اقناع القادة الفلسطينيين بالاشتراك في مفاوضات هذا المؤتمر، وقد اقتنع صلاح خلف و فاروق القدومي بذلك، وبضرورة العمل ضمن المسار السياسي قبل البدء بالأعمال العدائية (رولو، 1989)، ولكن دون أن يعلموا وفق أي شروط سوف يعملون؛ وأوضح السادات لهم أن المؤتمر سوف يُعقد تحت رعاية الأمم المتحدة؛ لأنها صاحبة القرار "242"، وبأنه من حقهم الاعتراض على ذلك عند حضورهم؛ لأن المنظمة ترفض القرار المذكور، وأعربوا للسادات بأن حضورهم يعني قبولهم بهذا القرار, ولكن السادات أصرَّ على حضورهم، لكي يعرضوا أطروحاتهم وأفكارهم, والدفاع عن وجهة نظرهم أمام العالم، والتي تتمحور حول تفكيك دولة إسرائيل، وبناء دولة فلسطين الديمقراطية متعددة الطوائف. ومهما يكن من أمر؛ فإن هذا الاجتماع الذي انعقد بين السادات والقياديين الفلسطينيين في 26 تشرين أول / أكتوبر 1973؛ توصّل إلى أنه يجب الانتظار حتى استلام شيء ملموس، بدعوة "م، ت،ف" للاشتراك في مؤتمر السلام (خلف، 1991).

وهذا ما يتوافق علية الباحث بأن الانتظار لحين وضوح الرؤية السياسية وأبعادها، هو ما يجب ان يحكم العلاقات الفلسطينية العربية مجتمعة ليس مصر فقط.

3.3.3 : مؤتمر القمة العربية السادس (الجزائر) 1973/11/26:

لقد حسم هذا المؤتمر مسألة التمثيل الفلسطيني حسماً مبدئياً بأن تكون لـ"م،ت،ف"، وكانت تلك خطوة أولى من جانب السادات، لأخذ الورقة الفلسطينية معه نحو مؤتمر جنيف، وإبعاد الملك حسين عنها. ودون الخوض في تفاصيل المؤتمر، ويمكن القول بأن خطابي السادات وعرفات بشكلٍ موجز، ليبيّن مدى العلاقات السياسية. فقد أشاد السادات بالتضامن العربي من أجل تحقيق أهداف الأمة، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة 1967، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المغتصبة، وبرّر موقفه إزاء وقف إطلاق النار؛ بأنه جاء نتيجة التدخل الأمريكي لصالح إسرائيل، ثمَّ تحدّث ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؛ فأكّد علي ضرورة التحرير الكامل للأراضي المحتلة، وتحرير القدس، والالتزام باستعادة الحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطيني، وفق ما تقرره "م. ت. ف"، وكذلك استخدام البترول كسلاح للمعركة، والارتباط الكامل بين رفع الحظر البترولي لأي دولة، وبين الالتزامات بتأييد القضية الفلسطينية الكاملة (رياض،ج1، 1987)،(السادات:1979)، وكان واضحاً أن شعار الوحدة العربية كان شعار السادات قبل الحرب وبعده، وفي ختام هذا المؤتمر، تمَّ التركيز علي كيفية استعداد الملوك والرؤساء العرب لتحقيق هذا التضامن، وتأكيدها علي التسوية

الشاملة، والانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية، ولمواجهة المناورات التي يلجأ إليها "كيسنجر"، لإجهاض أهداف حرب تشرين أول "أكتوبر"، وإعادة إسرائيل من جديد إلي المركز الأقوى (رياض ،ج3، 1986).

وكان أهم القرارات التي خرجت بها القمة العربية، اعتبار"منظمة التحرير الفلسطينية" الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني" (خلف، 1991)، رغم مقاطعة الأردن للقمة، وبسبب هذا القرار فقد حُسم بشكل جزئي النزاع الأردني الفلسطيني حول التمثيل، بمساعدة مصرية. ونصح السادات بتشكيل حكومة فلسطينية في المنفي (محمودي،2002). وأكّدت "م. ت. ف" علي أهمية التضامن والضغط السياسي العسكري الاقتصادي، الذي يمكن فرضه علي إسرائيل، للقبول بالانسحاب من الأراضي التي أُحتلت عام 1967، والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وحقه في العودة وتقرير المصير، كما وطالبت بشكلٍ خاص مصر وسوريا، بتبني تلك المطالب الفلسطينية في مؤتمر جنيف القادم (عبد الرحمن، 1987).

وفي الفاتح من كانون ثانٍ / ديسمبر 1973، دعت الجبهة الوطنية الفلسطينية في مذكرة دبلوماسية سرية، إلي تشكيل حكومة مؤقتة في المنفي، وطالبت بالمشاركة في مؤتمر جنيف للسلام، والمطالبة فيه بحق الفلسطينيين بإقامة دولتهم الذاتية الخاصة المستقلة، وكان ممثلو الهيئات الرسمية والمهنية والاجتماعية في القدس والضفة الغربية، قد بعثوا بمذكرة الي هيئة الأمم المتحدة من أجل تقرير مصيرهم واسترداد أرضهم، وجاءت المذكرة في الوقت، الذي أصبح فيه الحديث عن ضرورة إقامة للدولة الفلسطينية "سياسة رسمية" معلنة من جانب الدول العربية، وهذه المذكرة تمَّ إرسالها إلي الاجتماع الشهري الذي عقده مجلس الأمن الدولي في ذلك الوقت، بناء علي طلب مصري للبحث في قضية الشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد قال محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصري: "**يجب أن يكون للفلسطينيين صوت عند الحديث عن أية تسوية للشرق الأوسط، وضرورة احترام حقوق الشعب الفلسطيني، وفقاً لما جاء في قرار التقسيم، والذي اعترفت فيه دول أعضاء مجلس الأمن بإسرائيل، والتزام مماثل بالاعتراف بالفلسطينيين، وحقهم في العيش بسلام داخل حدود التقسيم المشار إليه**". وقد جاءت هذه المذكرة بترحيب صامت من قبل القيادة الفلسطينية؛ مع عدم وجود تصريح يشيد أو يرحب بتلك التصريحات الرسمية (الشعيبي، 1979).

وبعد هذا العرض، أصبح هناك التقاء فكري بين اقتراحات السادات وبعض المنظمات الفلسطينية، وهذا يدل علي تأثّر الفلسطينيين بسياسة السادات، الذي بذل كل جهده من أجلهم في مباحثاته مع "كيسنجر"، وأخذ الورقة الفلسطينية بجانبه، وأصبح الفلسطينيون أكثر وعياً وانتباهاً؛ بعد أن لاح في الأفق تحركات نحو الحل السلمي. إلاَّ أن إعلان اتفاق النقاط الست تمهيداً لفك الارتباط بين مصر وإسرائيل بمساعدة "كيسنجر" جعل المنظمة متخوفة. وكان السادات متمسكاً

بجزء من قضية فلسطين، ولو كغطاء لتحركاته؛ وطلب من "كيسنجر" أن يعطيه شيئا للفلسطينيين؛ ليبرهن لهم أن قضيتهم في حساباته، الأمر الذي حدث بالفعل، فقد أعطاه "كيسنجر" ورقة خاصة بالفلسطينيين؛ فردّت المنظمة بأن تلك الورقة إنما هي عبارة عن نصائح لا أكثر ولا أقل، وهذا ما حسّه السادات في قرارة نفسه، فألح السادات مرة أخري على "كيسنجر" (هيكل، ج3، 1996).

وقد أفرز "كيسنجر" له مساعده من الجنرال "فورون والتر"، وهو مساعد وملحق في السفارة الأمريكية في القاهرة، من أجل الاتصال بمندوب من المنظمة، هو سعيد كمال ممثلها في مصر من أجل الاجتماع، وكذلك في اجتماعٍ آخر عُقد مع نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وكان هدف الاجتماع إيجاد صيغة لتسوية شاملة بين "م ت ف" وإسرائيل، ونجم عن هذين الاجتماعين موقف المنظمة، وهو "نعم" لمؤتمر السلام، ولكن ضمن شروط ، باعتبار "م. ت. ف" ممثلة للفلسطينيين؛ وأن تكون لجنة الفدائيين المركزية "اللجنة التنفيذية" التي هي في تطور دائم، هي المسؤولة عن الحقوق القومية للشعب الفلسطيني، وعلّق السادات بأن هذه الشروط لا غني عنها؛ وأنها عادية (رولو، 1989)، وتبيّن فيما بعد في هذه الاجتماعات؛ أن المندوب الأمريكي لم يكن لديه إلاَّ مجموعة أسئلة من نوع ما ورد في ورقة "كيسنجر"؛ وأحسّت القيادة الفلسطينية أن الأمر ليس جاداً؛ وخصوصاً بعد أن بدأت الحركة حثيثة في اتجاه اتفاق لفك الاشتباك علي الجبهة المصرية، ومن ثمَّ انعقد مؤتمر جنيف، وأُستبعد الفلسطينيون من بين أطرافه، ثمَّ قاطعته سوريا (هيكل، ج3، 1996).

4.3.3 : مؤتمر جنيف:

وفي كانون أول / ديسمبر 1973، اجتمع في جنيف كل من مصر والولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد السوفيتي، الذين دعوا مصر وسوريا وإسرائيل والأردن للحضور، ولم توجه الدعوة إلي "م. ت. ف"، وقد اعتذرت سوريا عن الحضور، وكان الوفد المصري علي قناعة بأن الحل الجزئي سوف يتم في المؤتمر، ولم يسفر هذا المؤتمر إلاَّ عن تشكيل لجنة عسكرية لفصل القوات في جبهة سيناء، وكان حضور الأمين العام للأمم المتحدة شكلياً؛ لأن إسرائيل كانت ترفض حضور الأمم المتحدة؛ وأن يكون لها دور ايجابي، حتى لا تجد نفسها مطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة السابقة الذكر. وكان السادات مستاءً من هذه المباحثات في جنيف؛ ولكن دعوة "كيسنجر" بررت الموقف بأن يكون هذا الحل الجزئي في جنيف خطوة نحو الحل النهائي (رياض، ج1، 1987).

وكان عقد هذا المؤتمر من أجل التحضير للحل الجزئي ما بين إسرائيل ومصر، مما جعل الفصائل الفلسطينية "م، ت،ف" تعلن رفضها للحلول الجزئية والمنفردة، على أساس أنها تؤدّي

الى عزل الدول العربية الرئيسية في المواجهة العربية الإسرائيلية، وتمكن من تمرير حلول أمريكية إسرائيلية على حساب الشعب الفلسطيني ومصالحه (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، 1975). ورغم هذا الإعلان العلني؛ إلاَّ أن "م،ت،ف" نسّقت مع مصر وسوريا للضغط العربي في المؤتمر، من أجل القضية الفلسطينية (سخنيني، 1975). وكان وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي، قد ركّز في هذا المؤتمر على ضرورة تنفيذ بنود قرار مجلس الأمن "242"، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وضرورة استعادة حقوق الشعب الفلسطيني (عثمان،2003)؛ مع أن "كيسنجر" أوضح لإسماعيل فهمي قبل المؤتمر؛ بأنه لا يمكن حل مشكلة تمثيل الفلسطينيين في هذا المؤتمر في المرحلة الراهنة (كونت، 2002).

وهكذا كان الموقف المصري في هذا المؤتمر، الذي جاء بتنسيق مع "م،ت،ف"، التي اُستثنت من هذا الاجتماع، مما أدّي إلي إعادة المنظمة حساباتها، وكذلك وجدت المنظمة نفسها في مأزق عملي هذه المرة، فأخذت تبحث عن مخرج، وبدأت المنظمة تبحث لأول مرة عن سياسة فعلها، بدلاً من سياسة رد فعلها (الشعيبي، 1979)، وجاء هذا نتيجة حرب 1973، التي كانت لمجمل الأمة العربية مجرد انقشاعه قصيرة الدوام، وبدلاً من أن تشق الطريق لتحرير الأراضي المحتلة؛ فإنها عززت النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، ومسيرة مؤامرات تصفية المقاومة الفلسطينية، وبالمقابل فإن الحرب ونتائجها أثّرت في صفوف الفلسطينيين، مما سيدفعهم علي تكيف أهدافهم مع الحقائق الراهنة، باتخاذ قرارات جريئة تضع حداً نهائياً لسياسة "كل شيء أو لا شيء" (خلف، 1991).

وأثرت هذه النتائج على الساحة الداخلية الفلسطينية، وتبلور فيما بعد اتجاهان: (عبد الرحمن،1987)

الاتجاه **الأول** : يرى أن هناك إمكانية الاستفادة من الأجواء السياسية، التي أتاحتها الحرب وعلي أساس النضال المستمر، لإحباط التسوية الأمريكية وتحقيق تسوية وطنية، من خلال التعاون مع الدول العربية والدول الصديقة؛ لانتزاع ما يمكن انتزاعه من الحقوق الوطنية المشروعة. وتبنّى أصحاب هذا الاتجاه رؤيتهم على أساس أن الحرب أحدثت تبدلاً جزئياً في ميزان القوى لصالح الجانب العربي، يمكن الاستفادة منه لتحقيق تسوية متوازنة، للحصول على عدد من المطالب الوطنية، بالمقدار الذي يسمح به التبديل الحاصل. وأن الوضع الدولي للقوي المحلية لا تسمح بتحقيق المطالب الكاملة؛ وأن غياب "م. ت. ف" عن المشاركة سيفتح المجال لشيء واحد فقط، هو تقدّم الأردن لملء الفراغ الناجم عن الغياب الفلسطيني؛ ولذا يجب ألا تكون المنظمة غائبة عن هذه التطورات الجارية؛ ولأن لها أن تحدد إجابات واضحة حول المسائل المتصلة باحتمال

التوصل إلي التسوية، وتحقيق مطالب وطنية فلسطينية مرحلية. وهذا الاتجاه من وجهة نظر أصحابه واقعي وبنّاء.

أما **الاتجاه الثاني** : فكان يرى أن تلك الحرب وإن تضمنت مطلب تحرير فلسطين كاملة، أو بمطلب الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل فلسطين، فاعتبروا تجزئة الحل في ظل موازين القوى القائمة يُشكل تنازلاً عن الحق التاريخي في فلسطين. بالتالي فإن تحقيق تحرير فلسطين لا يتم إلاَّ بانتهاج أسلوب حرب التحرير الشعبية الطويلة؛ بمعنى أن أية أهداف مرحلية يجب أن تصب في الأهداف الاستراتيجة الرامية لتحرير فلسطين كاملة، وقد عبّر هذا الفريق عن نفسه داخل "م. ت. ف" ومؤسساتها، خصوصاً داخل اللجنة التنفيذية والمركزية؛ وذلك قبل أن يتبلور خارج إطار المنظمة. وظهرت بواكير تعبيراته بعد الحرب بأشهر معدودة، وذلك من خلال النقاشات التي دارت حول النقاط العشر بصورة أساسية، أو كافية للتسوية، وإمكانية مشاركة "م. ت. ف" فيها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ويمثّل الشعب الفلسطيني وقضيته، في المحافل العربية والدولية كافة، ومسألة السلطة الوطنية التي سُتقام على الأراضي الفلسطينية المستعادة بعد انسحاب إسرائيل عقب التسوية المحتملة (عبد الرحمن، 1987)، والتي سوف يتم بحثها خلال الفصل التالي.

ومما سبق بيانه؛ نستنتج أن طبيعة العلاقة الفلسطينية المصرية، لا يمكن خلالها انتهاج مصر أي مسار سياسي في المنطقة دون الفلسطينيين؛ لأن الطرفين مرتبطان بمصيرٍ واحد، ولذلك حاول السادات إقناع "كيسنجر" بضرورة عمل شيء للفلسطينيين؛ لأهمية القضية الفلسطينية في الإستراتجية المصرية؛ ولأن الساحتين تنعكس إحداها على الأخرى، وأيضاً أصبحت المنظمة أكثر نضجاً من الفترة الناصرية، من خلال تنوع المطالب السياسية النابعة من الجبهة الوطنية الفلسطينية، والاختلاف ما بين التيارات الفلسطينية السياسية داخل إطار "م.ت.ف"، والوعي وإدراك السياسة الدولية، ومناورة السادات إزاء ذلك، ولكن إلي هذا الحين فهل تُرجمت الأماني الفلسطينية وفق وعود السادات لتحقيقها، أم كانت هذه الوعود ضمن التكتيك السياسي المصري وفق القضايا الثلاث التي فُرضت علي السياسة المصرية الخارجية بعد حرب 1967، والتي خلقت معالم سياسية وحقائق جديدة، وهي احتلال سيناء والأراضي العربية كالجولان والضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. فهل عمل السادات وفق المطالبة بالانسحاب من الأراضي العربية ككل مع سيناء، وفق المطلب العربي، أم عمل علي استعادة الأخيرة دون الأراضي الاخرى، أم يُمكن استغلال تلك الأراضي لصالح الأولي؟ فهذا ماسوف يحاول الباحث الإجابة عنه، خلال الفصول التالية.

الفصل الرابع

تجاذب العلاقات الفلسطينية المصرية بين عامي 1974- 1975

1.4 . الفلسطينيون من الشرعية العربية إلي الشرعية الدولية

إن العلاقات الفلسطينية المصرية في عام 1974، أصبحت مرهونة ضمن سياسة السادات، الذي رسم لنفسه مساراً سياسياً أثّر على الساحة السياسية الفلسطينية، التي انقسمت نحوه إلى اتجاهين. **الأول:** الذي يسمّى بـ "القابلين" للحلول السلمية، **والثاني:** الذي يسمّى بـ "الرافضين" للحلول السلمية. وسبق الإشارة إلى هذين الاتجاهين في الفصل السابق، واستمر هذان الاتجاهان في النمو داخل الساحة الفلسطينية، وبرزا بشكلٍ واضح في عام 1974، وأصبحا أكثر تصادماً بينهما وبين مصر، حيث حدد السادات سياسته التي أدّت إلى الانقسام السياسي الفلسطيني، وتمحورت في أن الصراع العربي الإسرائيلي هو صراع أجيال، وليس بمقدور جيل واحد أن يحرره وحده، وواجب الجيل الحالي المعاصر تجسيد الحقوق السياسية الراهنة للشعب الفلسطيني، في دولة تضم قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن، مع وجود ممر بينهما، ويمكن أن يتم توازن مقبول عالمياً للصورة، واعتراف واقعي بإسرائيل، في مقابل اعتراف واقعي بالدولة الفلسطينية، ويترتب على ذلك الاعتراف بإسرائيل سياسياً في حدود الخطوط الثلاثة التالية: (المجذوب،1978)

1. إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل في هذا الجيل.
2. الاعتراف بإسرائيل كأمرٍ واقع، مع عدم التبادل التجاري والدبلوماسي معها.
3. ترك تحرير الأراضي للأجيال القادمة؛ لأن الجيل الحالي أُرهق نتيجة الحروب المتتالية، ولذلك لا مفر من العمل السياسي والدبلوماسي من أجل الحصول على مكاسب متتالية، مهما تكن صغيرة وجزئية، لكنها في النهاية تحقق إزالة عدوان عام 1967.

وقد نصح السادات الفلسطينيين بإتباع المسار الذي رسمه لنفسه، من أجل إيجاد حل لقضيتهم؛ وأوضح لهم بأن الثورة الفلسطينية قامت من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية كلها، عن طريق إعلان الثورة حتى النصر، ولكن هذه الثورة بمفردها وبقوتها الراهنة والمحتملة، وحتى المساعدات الممكنة عربياً ودولياً، غير قادرة عسكرياً على تحرير فلسطين في المستقبل المنظور؛ ولهذا فإن الممكن والمتاح لا يتعدى إقامة وطن فلسطيني على الأراضي الفلسطينية التي أُحتلت خلال حرب 1967 (المجذوب، 1978).

وهكذا حدّدت مصر علاقتها مع الفلسطينيين ضمن هذا المفهوم، الذي دعمت باتجاهه طوال العامين التاليين "1974، 1975"، ووجدت نصيحة السادات الأخيرة للفلسطينيين، صدى لدى فريق "القابلين" فلسطينياً للحلول السلمية كوسيلة للتحرير، وكان هناك اتجاه داخل الفلسطينيين الذين عارضوا ذلك، وهم "الرافضون" لهذه النصيحة، وظهر هذا كله بعد مؤتمر جنيف الذي انعقد في كانون أول / ديسمبر 1973 المنصرم ، فقد صرّح صلاح خلف "أبو إياد"، في إطار المسار القابل للنصيحة السياسية للسادات، مبدأ أخذ قرار مؤتمر الجزائر بخصوص التمثيل الفلسطيني، وكذلك إقامة حكومة منفى، والمشاركة المستقلة للفلسطينيين في مؤتمر جنيف الثاني المزمع عقده؛ حيث قال: "**يجب أن تعلن (م. ت. ف)، برنامجاً عملياً مرحلياً، يواجه احتمالات التسوية، بحيث يكون ذا طابع برنامج مرحلي وليس تصوفياً للقضية الفلسطينية**" (مجلة الأخبار، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام1974: 1976) .

وعمل هذا الاتجاه داخل "م.ت.ف" على أساس نصيحة السادات، وتمَّ الاجتماع ما بين فاروق القدومي "أبو اللطف" ووزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي في 6 كانون ثانٍ / يناير 1974 في القاهرة، ودار الحديث في هذا الاجتماع حول احتمال اشتراك الفلسطينيين في الاجتماعات المقبلة لمؤتمر جنيف؛ ورغبة مصر في ذلك، لأنها ترى هذه خطوة متقدمة على طريق الحصول على مزيد من الدعم السياسي للحق الفلسطيني، وأكّد الوفد المصري أن مصر تسعى من أجل اشتراكهم كطرفٍ مستقل وأصيل في هذا المؤتمر، للبحث في النزاع الدائر في المنطقة (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974: 1975).

وهكذا كانت العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية، التي كانت تتحكّم فيها السياسة الأمريكية المتمثلة "بكيسنجر" وزير خارجيتها وسياسته "الخطوة خطوة"، التي كان هدفها إفراط عقد التضامن العربي وفق مصلحة إسرائيل، فمنذ بداية العام طاف "كيسنجر" في المنطقة لهذا الغرض المبني على الحلول الجزئية، ولذلك أصدرت "م.ت.ف" بياناً نددت فيه بسياسة "الخطوة خطوة". وقد ذهب صلاح خلف "أبو إياد" إلى السادات لنصحه بألاَّ ينجر وراء تلك السياسة، والاتفاقيات الجزئية، وأن يبقى ضمن سياسة الثورة الفلسطينية "القابلون"، المبنية على الحلول الشاملة. إلاَّ أن خلف وجد السادات غاضباً من بيان اللجنة التنفيذية للمنظمة، ومن ياسر عرفات. فقد كان مقتنعاً بما سيقدمه له "كيسنجر"، وأعرب السادات لخلف ؛ بأنه لن يتراجع ولو "قيد أنملة"، ولو قدم "كيسنجر" له في الغد متراً مربعاً واحداً في سيناء فسوف يأخذه منه، ولن يتراجع عن الخط الذي رسمه لنفسه أبداً، وحاول خلف أن يقنعه من أجل التنسيق مع الرئيس السوري حافظ الأسد في تلك الخطوات، فاجتمع الاثنان بالفعل في الرياض، ولكن اجتماعهما لم يسفر عن شيء، سوى أن السادات واصل الطريق التي رسمها له "كيسنجر" (خلف، 1991).

وتوترت العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية في هذه الفترة، فتوقف الاجتماع التنسيقي ما بين فاروق القدومي وإسماعيل فهمي، فالأخير كان يهدف من هذا الاجتماع، تفادى اعتراض "م.ت.ف" على الخطوات التي تريد مصر أخذها (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، 1975،).

ورغم نصيحة خلف للسادات، إلاَّ أن عامل التوتر حدث، والمتمثّل بعقد اتفاق فصل القوات المصرية الإسرائيلية في 18 كانون ثانٍ / يناير1974، في الخيمة الخضراء التابعة للأمم المتحدة عند الكيلو متر 101 على طريق القاهرة السويس، وكان هذا الاتفاق إلحاقاً لاتفاقية جنيف في كانون أول / ديسمبر1973 (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، 1975)، فقد تباينت الفصائل الفلسطينية في بادئ الأمر حول التنديد بهذا الاتفاق، حيث أصدرت اللجنة التنفيذية في 19 كانون ثانٍ/ يناير بياناً تندد بهذا الاتفاق (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، 1975)، غير أن عرفات عارض هذا البيان، وشاركته حركة فتح ذلك الاعتراض، باعتباره غير قانوني لحضور أربعة من أعضاء اللجنة التنفيذية، من أصل "14" عضواً في هذا الاجتماع ؛ ولكن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اعتبرته قانونياً وشرعياً (محمودي، 2002)، ومن ثمَّ تراجعت فتح عن موقفها واعتبرته شرعياً (الكتاب السنوي القضية الفلسطينية لعام 1974، 1975،). ولم يكن موقف عرفات الذي كان في جولة عربية أثناء إبرام الاتفاق عبثياً؛ وإنما أكّد السادات حضور عرفات أثناء إبرام الاتفاق (محمودي، 2002).

وأكّد عرفات على موقفه في 29 كانون ثانٍ/ يناير من العام نفسه؛ عندما صرح بأن هناك تنسيقاً بين الدول العربية والثورة الفلسطينية، وأكّد إيمان الثورة بأن "**من يمشي معنا ربع الطريق نمشي معه، ومن يمشي معنا كل الطريق نتحالف معه**". وهذا الموقف نابع من تطمينات مصرية؛ بأن الاتفاق هو مجرد اتفاق عسكري، ولم يتطرق إلى المسائل السياسية للشرق الأوسط (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، 1975،). واعتبرت الجبهة الشعبية أن هذا الاتفاق ضمن الحلول الاستسلامية (مجلة الهدف، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1986،).

ورغم ظهور تباين ما بين الفصائل الوطنية وياسر عرفات، والذي نجم عن وجود انقسام في العلاقة السياسية الفلسطينية المصرية؛ إلاَّ أن عرفات استمر في التنسيق مع السادات في هذه الفترة، تمهيداً للتوجه إلى تأليف لجنة مصرية فلسطينية عليا، بهدف متابعة تنسيق المواقف بين الطرفين. وأكّد السادات على هذا التنسيق، مؤكداً استعداده التنسيق مع الأردن، على أن لا يثير أي اعتراض على اشتراك الفلسطينيين في المؤتمر (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، 1975،)، بصفة مستقلة في جنيف؛ وأكّد أنه لا يمكن أن يحل السلام في الشرق الأوسط بدون حل المشكلة الفلسطينية، واحترام حقوقهم، وهذا ما جاء في البيان المصري

السوفيتي في 24 من الشهر نفسه (مجلة البتراء، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1976،).

وأثناء زيارة وفد فلسطيني من الضفة الغربية إلى القاهرة، قاموا بمقابلة السادات في 31 كانون الثاني"يناير"، وطرحوا عليه مطالب الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، بحضور ياسر عرفات، فأكّد السادات على عدم تنازل مصر عن أي شبر من الأراضي المحتلة، والتزامها بالمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني؛ وأنه لن يوقّع على إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، ما لم يُحقق هذان الهدفان، وأعرب لهم أنه طلب من "كيسنجر"، تمثيل الفلسطينيين كوفدٍ مستقل في مؤتمر جنيف (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، 1975،). كما أعرب وزير الخارجية المصري عن هذا التنسيق بين المصريين والسوريين والفلسطينيين؛ وبأنه يأمل أن يكون على نطاق أوسع، من أجل مواجهة متطلبات المرحلة المقبلة، وهذا يتطلب جهداً كبيراً موحداً، ووحدة الهدف من أجل الوصول إلى مؤتمر جنيف برأيٍ موحد، وهذه التأكيدات جاءت ضمن الاجتماعات ما بين وزير الخارجية المصري والوفود من الضفة الغربية وغزة (جريدة النهار، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1976).

وهكذا عادت العلاقات الفلسطينية المصرية إلى طبيعتها الأولى، من حيث التنسيق في المواقف على المستوى الدولي والعربي والفلسطيني والمصري الرسمي منه والشعبي بزيارة الوفود الفلسطينية إلى مصر، والاجتماع مع وزير الخارجية المصري والسادات، رغم اعتراض الفلسطينيين بشكلٍ عام على الحل الجزئي التي قامت به مصر، ولكن في المقابل كان هناك الشق الثاني المعارض لمصر بين الفلسطينيين، الذي يعارض المسار المصري السلمي أصلا، والذي استغل هذا الحل الجزئي، فتمَّ تأجيج الموقف. وهذا ما شوهد في10 شباط "فبراير" انعقدت ندوة في جامعة بيروت، أُلقيت فيها كلمات لجميع الفصائل الفلسطينية بواسطة ممثليهم، وقد كانت القاعة مليئة بالمعارضة للحلول الجزئية، ودوّت الهتافات المعبّرة عن أن تلك الحلول "خيانة" للشعب الفلسطيني. وألقى صلاح خلف كلمة عبّرت عن وجهة نظر القابلين داخل المسار السياسي الفلسطيني للحلول السلمية، رغم معارضتهم للحلول الجزئية. وبرر خلف موقفهم هذا، "**بدعوته الفلسطينيين إلى عدم إدارة عيونهم عن الحقائق التي تواجههم بعد حرب 1973، والمستجدات التي بعدها والتي أدّت إلى وضع الجلاء عن الأراضي المحتلة عام 1967، على جدول أعمال الساعة، وعلى عودة الضفة الغربية وغزة إلى الشعب الفلسطيني، وعدم تركها إلى فريقٍ ثالث هو الملك حسين، بحجة عدم الدخول في المسألة المطروحة اليوم، أو الإعراض عنها وتنطوي تحت شعار تحرير فلسطين ككل، وأن هناك عوامل دولية ومحلية وبلدان عربية، تحض على التسوية أو على الأقل على مراعاة المرحلة، وبالتالي علينا أن نميّز ما بين "التفريط" و"التسوية"، وأن نعرف أن نأخذ إلى حين ما يُقدم لنا دون تخلي عن هدفنا الاستراتيجي، أي عن إقامة دولة ديمقراطية على كامل فلسطين، يعيش فيها العرب واليهود كمواطنين متساوين. وينبغي أن ننتهي من سلبية ومزايدات الماضي، والتقليدية في الحركة الفلسطينية؛ التي رفضت أن تأخذ جزءاً من**

فلسطين مقابل طلبها بكل فلسطين، فلم تأخذ الجزء ولا الكل، رغم أن "بن غوريون" استطاع أن يرضى بجزء من فلسطين لبناء إسرائيل، مع أنه كان يريد فلسطين كلها؛ وقد استطاع أن ينشئ إسرائيل. واعتبر خلف أن الرفض هو هروب من المشاكل، وينبغي أن ننتهي من السلبية ومزايدات الماضي. ولذلك أخذت حركة فتح عدة قرارات، منها: عدم التخلي عن حقوق الشعب الفلسطيني القاطعة، في حق تقرير المصير في تحرير وطنه، ومنع الملك حسين من السيطرة على الضفة الغربية وغزة، وإقامة سلطة وطنية على كل جزء يتم تحريره من فلسطين "(خلف، 1991).

وبدا واضحاً هذا الخلاف في وجهات النظر بين الحركات السياسية الفلسطينية منذ شباط / فبراير، وتمَّ الانتقال بهذه النقاشات إلى المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لـ "م.ت.ف"، وقدمت فتح والصاعقة والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ورقة عمل تضمن بناء دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية، التي ينحسر عنها الاحتلال، ورفض القرار "242"، ورفض عودة السلطة الأردنية إلى أية أرض فلسطينية يزول عنها الاحتلال، ويجب أن يكون ذلك باتصال وتنسيق مع مصر والاتحاد السوفيتي، وتمَّ تأجيل الجلسة بطلبٍ من الفصائل الاخري (عبد الرحمن، 1987). وفي المقابل كانت مصر تعمل على التنسيق بين المواقف العربية، حيث عقدت مؤتمراً رباعياً في الجزائر في 13 و14 شباط / فبراير 1974، حضره كلٌ من الرئيس السوري حافظ الأسد، والرئيس الجزائري هواري بومدين، والرئيس المصري أنور السادات، والعاهل السعودي فيصل بن عبد العزيز، وتمَّ التوصل إلى وضع خطة عربية موحدة من أجل مواجهة المرحلة المقبلة. وأكّدوا على قرارات مؤتمر قمة الجزائر المتعلقة بالانسحاب الكامل من الأراضي التي أُحتلت في حرب 1967، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه، وقد سافر وزراء خارجية مصر والسعودية بهذه القرارات إلى الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون"، والفرنسي "بيبدو" ليسلموا رسائل جهودهم (الكتاب السنوي الفلسطيني لعام 1974، 1975،).

وعلى المستوى الفلسطيني استئنأفت الفصائل الفلسطينية القابلة للحلول السلمية جهودها فيما يخص الورقة الفلسطينية، المقدمة من حركة فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ومنظمة الصاعقة للفصائل المعارضة للحلول السلمية، فقد رفضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الورقة المقدمة، وكان محل معارضة الأخيرة؛ أنه لا يمكن إقامة سلطة رجعية داخل فلسطين (الشعيبي، 1979).

وهكذا كانت مصر تعمل في المجال العربي، من أجل التنسيق في المواقف للخروج بموقف عربي داعم، باتجاه تعزيز التضامن العربي لمواجهة الحلول السلمية بموقف عربي موحد، وكذلك كان "القابلون" داخل الساحة الفلسطينية يعملون على نفس النهج المصري، من أجل توحيد مواقف الحركات السياسية الفلسطينية بموقفٍ موحد، ولكنها فشلت مؤقتاً، وبقي النقاش مفتوحاً بين الفصائل الوطنية من أجل توحيد الموقف، واستمر "القابلون" بالتنسيق مع مصر وسوريا

بالاتجاه نحو الخروج بالموقف العربي الموحد لمؤتمر جنيف. وهذا ما صرّح به صلاح خلف في آذار/ مارس ؛ أنهم حريصون كل الحرص على علاقتهم الإستراتيجية بمصر وسوريا في الأساس، من أجل ألاَّ تُصاب القضية الفلسطينية العربية بنكسة جديدة، إذا أُصيب الموقف العربي بالتمزّق والتصدّع، وأكّدت الصحافة المصرية بعد زيارة عرفات في 12 من الشهر نفسه على وجود لجنة تنسيق وتفاهم مصرية فلسطينية، وذلك رغم نفي بعض المنظمات علمها بها، وأكّدت من طرفها خلافها مع مصر بشأن التسوية السلمية والقرار "242" (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1974، 1975).

وبقيت الساحة الفلسطينية منقسمة في علاقتها مع مصر، ما بين "القابلين" و"الرافضين" للحلول السلمية، وبقيت المناقشات قائمة حتى قبيل الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، ولكن قبل هذه الدورة في 18 آذار/ مارس ، انتاب العلاقات الفلسطينية "القابلون" المصرية بشيء من الفتور، نتيجة رفع الحظر النفطي في اجتماع وزراء النفط العرب في فينا، بأخذهم قراراً بتعليق شحنات النفط بالنسبة للولايات المتحدة، وعمل "كيسنجر" بدأب واجتهاد من أجل رفعه، حيث ساعده في ذلك الرئيس السادات (نافعة، ج2، 1986)، بطلبه من وزراء البترول العرب بخصوص ذلك، وكان مبرر السادات هو أنه كلما تقدمت الولايات المتحدة خطوة، فعلينا نحن أن نتقدم –أيضاً– خطوة، والمهم المصالح المشتركة العربية (جريدة الرأي، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1976)، وأعرب أن هذه الخطوة بمثابة تشجيع للولايات المتحدة، من أجل أن تُبدي رغبة في العمل لإيجاد حل عادل للقضية العربية، يؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي تماماً، وإلى إحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (بحيري ، 1980). وهكذا تمَّ رفع الحظر النفطي بمساعدة مصرية، ضمن الإطار السياسي الذي حدده السادات، بحكم أنه مؤمن بأن السياسة الأمريكية في تغيير من أجل العمل لصالح القضية الفلسطينية. ولكن كان الرد الفلسطيني معارضاً ككل لهذه الخطوة، رغم أن لهجة الاستنكار مختلفة ما بين الحركات السياسية الفلسطينية على حسب علاقاتها بمصر قبل هذا القرار. وهذا ما برهنته الجبهة الشعبية بهجومها علي مصر والسعودية، بسبب رفع الحظر النفطي عن الولايات المتحدة و أوروبا، بما اعتبرته تجميل لوجهها، الذي يمثّل تهديداً خطيراً للنضال الفلسطيني والعربي، واعتبرت هذا القرار كغطاء للحل الاستسلامي التصفوي للقضية الفلسطينية، ويخدم الأنظمة العربية الرجعية، وكان رد فعل الجبهة الشعبية ذا طابع هجومي، ورفضاً كاملاً لهذا القرار، أما اللجنة التنفيذية لـ"م،ت،ف"، فكانت ذا طابع متحفّظ ومستغربا، وهي تنم عن الموافقة الضمنية لهذا القرار، واستمر التنسيق ما بين عرفات والسادات في 26 آذار/ مارس، حيث اجتمع الاثنان معاً؛ واتفقا على أن تبدأ اللجنة المصرية الفلسطينية المقترحة في نيسان "أبريل"، من أجل التنسيق فيما يمس دور الفلسطينيين في المرحلة المقبلة في مؤتمر جنيف، على أن تقدم وزارة

الخارجية المصرية و"م. ت. ف"، ورقة عمل تحدد فيها رؤيتها للتسوية المقترحة، بما فيها المسألة الفلسطينية (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1974، 1975).

وتمَّ تأجيل اجتماع اللجنة الفلسطينية المصرية، بسبب زيارة الملك حسين إلى القاهرة في الفاتح من نيسان/ أبريل ، حيث حاول الملك حسين في هذه الزيارة إقناع السادات بوجهة نظره القائمة على أساس أن "كيسنجر" لا يريد مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر جنيف، وعرض على السادات دخول الفلسطينيين ضمن الوفد الأردني (جريدة الأهرام، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام)، وحاول أيضاً جرّ السادات من أجل الرجوع عن قرارات مؤتمر القمة في الجزائر؛ وأن يوافق على فك الارتباط على الجبهة الأردنية (الشعيبي، 1979)، وحاول السادات من جهته أن يحصل من الملك حسين، على تمثيل "م.ت.ف" في مؤتمر جنيف (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، 1975). وتُوج هذا الاجتماع ببيان ختامي؛ على أن تبقى الاتصالات قائمة بين الأردن ومصر ضمن التنسيق العام لوحدة الموقف العربي، والتباحث بالمستجدات الطارئة على الساحة العربية (جريدة الدستور، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1976).

ورفضت الجبهة الشعبية هذا الاجتماع، واعتبرت أن مجرد الاجتماع مع الملك حسين "خيانة" للقضية الفلسطينية (مجلة الحرية، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1975). وعارض فاروق القدومي طرح مسألة التنسيق ما بين المنظمة والأردن، بسبب الصفة "الخيانية" لملكها الحسين، من خلال التجارب بين الفلسطينيين والملك حسين (جريدة النهار، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1975).

وهذا الشيء تشترك فيه جميع الفصائل الفلسطينية، وهو عدم تمثيل الأردن للفلسطينيين ومعارضتهم ذلك، حتى ولو تدخلت مصر في ذلك، ورغم رفض الفلسطينيين وعلى رأسهم القابلون التنسيق مع الأردن، بالمقابل تمَّ التأكيد على وجود تنسيق مصري، سوري، فلسطيني مشترك من قبل عرفات في تصريح له في الأول من نيسان/ أبريل ، فقد جاء هذا التنسيق بناء على قرار المجلس المركزي واللجنة التنفيذية، وأعرب –أيضاً– عن الاتصال بكلٍ من مصر وسوريا، والتنسيق معاً بموقف يخدم المصلحة القومية، والمحافظة على التضامن العربي، والعمل من أجل إيجاد موقف مصري وسوري وفلسطيني موحد مدعوم بموقف عربي عام، على أساس قرارات مؤتمر القمة في الجزائر، والتأكيد على الأهداف المرحلية لخدمة الهدف الإستراتيجي، واتضح أن الاتصالات تلك أثبتت وجود اتفاق في الرأي على القضايا الأساسية، ومن خلال ذلك ثبت عدم وجود لجنة فلسطينية مصرية، ولكن وجود اتصالات واجتماعات مكثفة فلسطينية سورية مصرية (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، 1975). وأيضاً في الجانب الفلسطيني

كانت النقاشات ما بين "القابلين" و"الرافضين" مستمرة، إلى أن اتفقوا على برنامج مرحلة مشترك، ولذلك عُقدت جلسة للمجلس الوطني الثاني عشرة لإقرار البرنامج المرحلي.

1.1.4.دورة المجلس الوطني الثاني عشرة 1-9 حزيران (يونيه) 1974:

فقد تميّزت هذه الدورة بحصيلة ما كان يدور في الأفق السياسي الإقليمي والدولي، مما أثّر على الساحة السياسية الفلسطينية، واستشعرت فصائل الثورة المختلفة بازدياد النشاط الدبلوماسي العربي، وبخاصة المصري في اتجاه عقد مؤتمر السلام وإجراء تسوية شاملة ونهائية. وبالتالي يمكن أن تعكس هذه آثار كبيرة على مسيرة حركة النضال الفلسطيني، وأخذ الخطوات الواجب اتخاذها اتجاه المتغيّرات (الحوت، 1986).

وقد خرج المجلس في هذه الدورة بتحديد إجابات واضحة للمرة الأولى، في تاريخ الفكر السياسي الفلسطيني حول القضايا الوطنية المحددة، تضمنها البرنامج السياسي المرحلي الذي أقره المجلس الوطني (عبد الرحمن، 1987)، لتأهيل المنظمة لتكون طرفاً فاعلاً في التسوية السياسية (المصري، 2008). وقد أعلن ممثلو كافة الفصائل الفدائية بإجماع إرادتهم في إقامة دولة فلسطينية على جزء أو أية أراضٍ فلسطينية يتم تحريرها؛ مضيفين بعد ذلك بأن الهدف الاستراتيجي للمنظمة يبقى بناء دولة ديمقراطية على كامل الوطن الفلسطيني، وبذلك خرجوا ببرنامج مرحلي في هذه الدورة سُمي بـ "النقاط العشر" (خلف، 1991) ، مع تأكيد علي أن "م،ت،ف" هي الممثل الوحيد والمفوض باسم الشعب الفلسطيني وما دونه ليس له الحق التحدث باسمة ، مع رفض الأخيرة لقرار "242" ،مع إيجاد تكتيك بديل عن هذا الرفض لبلوغ محاكاة الواقع السياسي الدولي (وثائق فلسطين، 1987) انظر أيضا (حواتمة ،عبد الكريم،2002) .

وبذلك استطاع التيار السلمي "القابلون" فرض أطروحاتهم على المجلس الوطني، بسعيه لأول مرة لإنشاء سلطة وطنية تقام على جميع الأجزاء المحررة (رولو، 1989)، وكان رد الفعل للقيادة المصرية مرحباً ومؤكداً على دعمه لهذا البرنامج ، وفق ما أعرب عنة وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي، أن انعقاد هذه الدورة حدث تاريخي يركّز العالم الدولي والعربي عليه بلا شك، وأن القرارات التي اتخذتها القيادة الفلسطينية، تعزز المزيد من التعاون العربي للمصلحة الفلسطينية، وكان هدف مصر الأساسي وللأمة العربية هو خلق كيان فلسطيني، يفرض على إسرائيل والعالم للتعامل مع الفلسطينيين، على أساس أن لا يمكن إقامة سلام عادل في المنطقة بدون خلق هذا الكيان، وألاَّ يتعاملوا مع الفلسطينيين على أساس لاجئين فقط (جريدة الأهرام، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام1974، 1976) ، وهذا ما كان يأمله إسماعيل فهمي قبيل انعقاد القمة وتمَّ ذلك، وكذلك أكّد السادات على قرارات قمة الجزائر، ضمن استقلال القرار الفلسطيني دون أي تدخل أو ضغط عربي، والتزام مصر باستقلالية الشعب الفلسطيني حتى

حصوله على حقوقه المشروعة، وأثنى على أن وحدة الصف الفلسطيني، هو السلاح الأمضى من أجل الدفاع عن هذه الحقوق في إطار التضامن العربي (جريدة الأهرام، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1976) .

وجاء هذا ضمن رسالة بعث بها السادات لدى افتتاح هذه الدورة للمجلس الوطني، ويبدو أن السادات في هذه الدورة، قام بالضغط على المندوبين من أجل اتخاذ البرنامج المرحلي، الذي أسماه السادات "بالقرارات الشجاعة"، وقد تغنّت الصحف والإذاعات المصرية بهذا البرنامج، الذي حقق من خلاله السادات ما يريد وهو محاولة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة يربطهما ممر بإشراف وضمانة الدول العربية، وعلى الدولة الفلسطينية المرجوة أن تحدد علاقتها مع المملكة الأردنية، وأيضاً نوّه على وجود دولة إسرائيل المعترف بها من العالم أجمع (آندرلين، 1998)، وهذا يعني أن السادات طبّق سياسته بمحاولة إقامة سلطة وطنية، مع إمكانية الاتصال مع إسرائيل سياسياً فقط، وأعرب زهير محسن الأمين العام لمنظمة الصاعقة، في تعقيب على البرنامج الذي توصلت إليه الفصائل؛ بأنه أخرج الثورة الفلسطينية من الدائرة الرومانسية إلى الدائرة الواقعية (الحوت، 1986)، وطاف عرفات على أثر هذا النجاح بجولة عربية لطرح هذا البرنامج، وقد قابل السادات وأعرب الأخير عن دعمه لهذه القرارات والبرنامج الذي تمخّض عن المجلس الوطني الفلسطيني (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1974، 1975،).وهذا يدل على نجاح التنسيق الذي كان قائماً بين القابلين الفلسطينيين ومصر، وكذلك أعرب المجلس الوطني عن شكره للسادات لمساعيه وجهده من أجل دعم تقرير المصير الفلسطيني، والالتزام المصري بـ"م،ت،ف" كممثل وحيد وشرعي للفلسطينيين، والموقف الثابت لمصر في إطار عدم التفريط في الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كما حددها ممثلوه، وسعي مصر لبناء كيان فلسطيني كمقدمة للدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني (جريدة الأهرام، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1976).

وجاء هذا الشكر رداً على الرسالة التي بعث بها السادات في افتتاحية المجلس الوطني، وهذا ينم عن العلاقات الفلسطينية المصرية المكملة لبعضها البعض في إطار العمل الموحد، وهكذا أفلح القابلون من أجل جمع الفصائل الوطنية ضمن برنامج موحد بمساعدة مصرية، التي عملت على الساحة العربية ضمن هذا المسار، للخروج بموقف عربي موحد لمواجهة مؤتمر جنيف، بأقصى قوة عربية سياسية داعمة للموقف العربي، واستمرت العلاقة الفلسطينية المصرية في هذه المرحلة بنوع من الاستقرار؛ إلى أن جاءت زيارة الرئيس الأمريكي "نيكسون" إلى المنطقة في 12 حزيران/ يونيه 1974؛ حيث عادت الساحة الفلسطينية إلى الانقسام مرة أخرى في علاقتها مع مصر، بعدما أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية – القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي في بيان لهم: "**أن هناك من الدول العربية الرجعية المستسلمة**

باستقبالها رأس الامبريالية، يريدون طمس حقوق الشعب الفلسطيني، وتثبيت الكيان الصهيوني وضرب جميع المنجزات، التي حققتها حركة التحرير الوطني العربية بالعملية الاستسلامية، واستبدال الكفاح المسلح بهذه العملية الاستسلامية. وسوف يظل العداء مستمراً بيننا وبين أعدائنا، مهما حاولت الأنظمة المتردية طمس معالم هذا العداء، حتى يُحسم لصالح شعبنا" (مجلة الهدف، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1976).

هكذا كان موقف الفصائل الفلسطينية بالمقابل استمر السادات بممارسة الضغوط على "نيكسون" في زيارته لمصر، من أجل تحقيق المطالب الفلسطينية المشروعة؛ وتأكيده على أنه لا يمكن تحقيق السلام الحقيقي بدون هذه الحقوق الفلسطينية (جريدة الأهرام، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1976)، وشرحه المطول عن القضية، ونقل أماني الشعب الفلسطيني في إيجاد حل سياسي للمشكلة الفلسطينية، يؤدي إلى سلام دائم، وبناء دولة فلسطينية؛ وأن هذا لا يعني إنهاء إسرائيل (جلال العظم ، 1974). وقد تبيّن أن هدف هذه الزيارة جاءت كنوع من الترفية عن "نيكسون"، ولفت الأنظار عن فضيحته المسماه "وترجيت"، التي تبيّن منها تورطه في التجسس على خصومه في الحملة الانتخابية (رياض، ج3، 1976)، وهذا يدل على فشل الزيارة التي حاول السادات من خلالها أخذ تعهد من "نيكسون"، من أجل تفعيل العملية السلمية في المنطقة، ولكن السادات استمر في المسار السلمي نفسه، لتحسين علاقاته مع الولايات المتحدة. فأثناء جولة "نيكسون" في المنطقة برفقتة "كيسنجر"، حاولوا إقناع إسرائيل بالتحاور مع الملك حسين، من أجل فك الارتباط على الجبهة الأردنية، وتسليم الضفة الغربية للأردن بدلاً من عرفات، ودعم "كيسنجر" طوال تموز "يوليه" بذلك الاتجاه، وقدم "نيكسون" أيضاً لإسرائيل عرضاً بإعفائها من 500 مليون دولار من المستحقات من أجل ذلك (كونت، 2002).

وقد ساعدهم السادات في ذلك لتحسين علاقته مع الأردن، على أساس أن السادات رأى بعد اتفاق فصل القوات على الجبهة المصرية ثمَّ السورية، إمكانية أن يكون هناك فصل قوات في الضفة الغربية، وكان يأمل أن تُسلَّم إلى "م،ت،ف"، ولكن هذا كان بعيداً بسبب عدم موافقة إسرائيل والولايات المتحدة على ذلك، ولذلك سعى السادات والأنظمة الرسمية العربية في تسليمها إلى الأردن، رغم أنها لم تشترك في حرب 1973، وتمَّ الاتفاق ما بين "كيسنجر" والسادات، ودعموا باتجاه ذلك (العقاد، 1998)، فقد عمدت مصر إلى عقد اتفاق مشترك مصري أردني، أُطلق عليه "بيان الإسكندرية" في 18 تموز "يوليه" ، حمل توقيعي الملك حسين والسادات؛ والذي أُعلن فيه أن المنظمة هي الممثل الشرعي للفلسطينيين، باستثناء الفلسطينيين المقيمين في المملكة الأردنية، وكذلك ورد فيه ضرورة التوصل إلى اتفاق لفصل القوات على الجبهة الأردنية (عبد الرحمن، 1979)، وعلى وجوب اشتراك "م.ت.ف" بوفدٍ مستقل في أعمال مؤتمر جنيف في المرحلة المناسبة، تأكيداً على حق الشعب الفلسطيني (الشعيبي، 1979).

وأكّدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير رفضها لهذا البيان؛ لأنه يتعارض مع مقررات قمة الجزائر، ورفضها لأي دعوات لاقتسام الأراضي الفلسطينية تحت أي مسمى، وأكّدت على القرارات التي أُتخذت في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني، الداعية لبناء سلطة وطنية على أي أرض تنسحب منها إسرائيل (وكالة وفا، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1975). وأكّدت منظمة الطلائع رفضها للبيان المذكور، ورفضها الاعتبارات التكتيكية التي يراها البعض مبررة للقبول بالمنطق الذي يسوقه النظام الأردني (جريدة الثورة، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974 ،1975)، وكذلك حمّل ياسر عرفات الأردن مسئولية التنسيق مع إسرائيل، للانقضاض على الشعب الفلسطيني وتمزيق قضيته، وطلب من الأمين العام لجامعة الدول العربية الإسراع في عقد مؤتمر قمة عربية (وكالة وفا، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1975).رغم أن ياسر عرفات كان قد اجتمع مع السادات وأعرب له عن قناعته والموافقة علي التكتيك المصري وابعادة السياسية ، ولكنة عندما وصل دمشق واجتمع مع القيادة الفلسطينية هناك ،ابدي معارضته لهذا التكتيك المصري وفق التوجه العام الفلسطيني المعارض لهذا ، ولذلك يرجع الازدواجية في القرار الفلسطيني هو طبيعة العلاقات مابين الدول العربية ونزاعتها أو توافقها، وهذا ما أبداه السادات من استغرابه من هذه ازدواجية، التي أرجاها إلي الضغوط السورية (الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981 ،1982)، واشتركت البيانات الثلاثة السابقة في التأكيد على المسار السياسي للعملية السلمية، وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى مقررات قمة الجزائر، والبرنامج المرحلي للمنظمة، وحمّلوا الأردن مسؤولية التنسيق مع إسرائيل، ومعارضتها اللعب في الأمور الأساسية للقضية الفلسطينية، مثل التمثيل الفلسطيني.

ومهما يكن من أمر؛ فقد كان رد فعل الجبهة الشعبية مختلفاً، ففي مذكرة بعثتها إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، كان محتواها الاستنكار للبيان المصري الأردني، ولكنها في الوقت نفسه هاجمت سياسة "م،ت،ف" المتخاذلة، وصمتها عن تخاذل النظام الرسمي المصري والتعاون معه؛ واتهمتها بأنها تشكّل غطاء لانحراف الأنظمة المستسلمة للعملية السلمية، واستخدام الثورة الفلسطينية لهذا الغرض، وطالبت الجبهة بأن لا تقوم اللجنة التنفيذية فقط بإدانته، بل وشجب البيان المصري الأردني، وتعرية وفضح النظام الرسمي المصري، وكل سياساته الخاطئة التي جاء البيان تتويجاً لها، وحذّرت الجبهة الشعبية منظمة التحرير من استمرار علاقاتها مع النظام الرسمي المصري في هذه المرحلة؛ لأن استمرارها يؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية؛ ولكن الجبهة أعربت بأن ذلك لا يعني الصدام مع مصر (مجلة إلى الأمام، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1975)،(سخنيني،1974). ويتبيّن من خلال ردود الفعل

السابقة مدى طبيعة العلاقة ما بين الفصائل الفلسطينية ومصر؛ لأن الأولي كان ردها ذا طابع هجومي على الأردن وليس علي مصر، أما الأخيرة فكان رد فعلها ذا طابع هجومي، وهذا راجع لرفضها للمسار السياسي المصري.

ولكن رغم جهود السادات و"كيسنجر" و"نيكسون"، رفضت إسرائيل فك الارتباط على الجبهة الأردنية؛ لأن المنطقة التي يُراد بها فصل القوات لها أهمية دينية لدى الإسرائيليين (العقاد،1998). وحاول السادات امتصاص الغضب الفلسطيني، وهجوم الجبهة الشعبية على مصر، ففي 22 تموز/ يوليه 1974 في ذكرى ثورة يوليه، تطرّق في خطابه لتبرير بيان الإسكندرية؛ بأنه لتوحيد المواقف العربية حتى يكون هناك موقف عربي موحد، وحتى لا تستغل إسرائيل نقطة الضعف "الخلاف الفلسطيني الأردني" في الموقف العربي، وتوقّع حرب أهلية عربية، إذا لم يتم التنسيق الفلسطيني الأردني، وأضاف أن المنظمة تمثّل كافة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وأن الأردن معترف بأن الضفة الغربية وديعة لديها؛ كما أن غزة كانت وديعة لدى مصر (جريدة الأهرام، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1976)، وأن لا أحد يستطيع أن يكون وصياً على الفلسطينيين، ولكن عندما يكون في الأردن فلسطينيين يعملون في القوات المسلحة والوظائف الحكومية الأردنية ولهم مصالح؛ فلا يستطيع أيّاً كان أن يقول بأن المنظمة تمثلهم، ولكن عند إنشاء دولة فلسطينية وفي حالة أرادوا الرجوع إلى هذه الدولة، وقتها يمكن الاعتراف بأن المنظمة تمثلهم (مجلة الصياد، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1975)، وفي هذا الصدد أكّد وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي؛ أنه أبلغ المسئولين في المقاومة بأن موقف مصر ملتزم بعدم عودة الضفة الغربية إلى السلطات الأردنية، وأن الفلسطينيين عليهم أن يقرروا عند فك الارتباط على الجبهة الأردنية، دورهم في تحمّل مسؤولياتهم الوطنية؛ وأن مصر تؤيد إقامة سلطة وطنية فلسطينية مستقلة على أية أرض تخلو عنها إسرائيل، سواء عن طريق مؤتمر جنيف، أو بالعمل العسكري في حال مماطلتها، كما أكّد السادات رفضه لمشروع المملكة العربية المتحدة (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، 1976).

ولم تكفِ هذا التبريرات للفلسطينيين "الرافضين"، حيث صعّدت الجبهة الشعبية من حدة موقفها بإصدارها بياناً تراجعت فيه عن النقاط العشر؛ وأعربت أنها عندما ارتضت التعاطف مع صيغة النقاط العشر؛ رغم أن الصيغة لا تمثّل وجهة نظرها بشكلٍ واضح وحاسم؛ فإنما كانت تناضل من أجل منع أي تفجير في الساحة الفلسطينية، وتفويت فرصة للعدو من الاستفادة من أي انقسام يصيب حركة المقاومة في هذه المرحلة، واعتبرت تصريحات بعض قادة لـ"م.ت.ف" بلقائهم الملك حسين حسب شروط شكلية، وعلامة بارزة على طريق الانحراف عن الميثاق الوطني الفلسطيني، وتجاوز البرنامج السياسي للمنظمة (مجلة الهدف،موثقة في الوثائق

الفلسطيني الغربية لعام 1974، 1976)، وشنّت حملة شعواء ضد الدويلة الفلسطينية، وبدأت الملصقات المعادية لسياسات حركة فتح تظهر على جدران بيروت، وكانت إحداها تعرض خريطة فلسطين، وقد اخترقتها عشر رصاصات (خلف، 1991).

ثمَّ تطور الأمر في 28 تموز/ يوليه، وتمَّ إرسال مذكرة إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، من قبل الجبهتين الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية – القيادة العامة– ، وجبهة التحرير العربية، وكان فحواها استنكار البيان المصري – الأردني، وإعادة النظر في علاقة منظمة التحرير بمصر ومقاطعتها، وفضح سياسة مصر المستسلمة للمشاريع التصفوية (مجلة إلى الأمام، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1975). وهكذا كانت علاقة الرافضين من الفلسطينيين بمصر علاقة عداء ضد سياسة مصر، وكان هناك القابلون حيث تمَّ تبرير العمل السياسي المصري لفهم هذه السياسة لديهم، والعوامل التي تؤثر على طبيعة هذه الحدود المسموح لها بالاختلاف مع مصر، حيث علّق زهير محسن الأمين العام لمنظمة الصاعقة على هذه المذكرة، عندما وُضعت في برنامج الجلسة التالية للجنة التنفيذية؛ بأن العلاقة ما بين مصر والمنظمة لا تحتاج إلى مذكرة، ولكن إذا أرادوا أن يطرحوا وجهة نظرهم؛ فعليهم أن يقابلوا مسئولين مصريين مباشرة، وتأتي العلاقة المباشرة نتيجة لعمق العلاقة الفلسطينية المصرية، لِما لمصر من دور مؤثر في سياسة المنظمة ومستقبلها، ومصير القضية والشعب الفلسطيني، ورغم وجود نوع من الاختلاف، فلا يمكن المقاطعة مع مصر للاعتبارات السابقة؛ ولكنه أكّد– أيضا– أن ما ورد في المذكرة لا يعني تفكيراً انشقاقياً، ومن حق التنظيمات الاجتهاد في إطار تصحيح الأخطاء في العلاقات الفلسطينية المصرية، ولكن ضمن المناقشة الموضوعية والديمقراطية حسب الأصول النظامية داخل اللجنة التنفيذية، وتطرّق إلى أن المطلوب من مصر كتبرير للبيان المصري الأردني، بيان مصري رسمي يزيل الآثار السلبية للبيان المصري الأردني (جريدة النهار، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1976).

وأعرب صلاح خلف "أبو إياد"– أيضاً– ، عن مفهوم القابلين لسياسة مصر؛ بأن هناك في مصر اتجاهين معاً تبلورا بعد حرب 1973، **الاتجاه الأول:** يدعو إلى الارتماء في أحضان الولايات المتحدة والاستجابة لشروطها، سواء في مجال التسوية أو في المجالات الأخرى، وهذا يدفع باتجاه الأردن؛ ومنطق أصحابه أنه ما دامت الولايات المتحدة وإسرائيل ترفضان الفلسطينيين و"م،ت،ف" كممثلة لهم؛ فلن تتم التسوية بأسرع ما يمكن؛ وعلى مصر أن تستجيب للشروط الأميركية والإسرائيلية، التي ترى عزل "م،ت،ف" عن تمثيل الفلسطينيين، وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة على أي جزء من الأراضي الفلسطينية، التي يجلو عنها الاحتلال، **والاتجاه الآخر:** الذي يقف نسبياً مع الشعب ومع "م،ت،ف" ، ويرفض أي تقارب مع الأردن على حساب شعب فلسطين، وهذان الاتجاهان على حسب علاقة مصر مع الاتجاه الأول،

والداعي إلى التقارب المصري الأمريكي، وأصحاب هذا الاتجاه يدعون إلى التقارب السوفيتي المصري، ومن هنا بقدر ما يتغلب الاتجاه الوطني المصري في تحديد سياسة مصر اتجاه الشعب الفلسطيني؛ يمكن للأمور أن تعود إلى نصابها، ويكون التراجع إلى أصل الموقف المصري؛ الذي يذكر أن المنظمة هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن هذا المنطلق أعرب صلاح خلف عن الحرص على أن تكون العلاقات الفلسطينية المصرية السياسية على أحسن ما تكون؛ نظراً للدور العظيم للشعب المصري في حركة التحرير والتقدم العربي (مجلة البلاغ، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1976).

وما بعد فشل "كيسنجر" و"نيكسون" في إقناع إسرائيل بعقد فك الارتباط الأردني الإسرائيلي، وبسبب ركود "كيسنجر" السياسي في المنطقة، بسبب تسلّم الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس "جيرالد فورد" في 9 آب/ أغسطس 1974؛ وجد السادات بأنه لا يوجد جديد في السياسة الأمريكية تعطيه له؛ فتراجع السادات عن البيان الأردني المصري، وعادت علاقة التنسيق مع المنظمة من جديد، وقد أثار هذا التقارب الفلسطيني المصري السلطات الأردنية، وكان ياسر عرفات متفهماً لتلك السياسة المصرية، فقام بجولة في عددٍ من الدول العربية لمساندة موقف المنظمة من بيان الإسكندرية، وأثمرت جولاته واتصالات اللجنة التنفيذية من 20–21 كانون أول / ديسمبر 1974، عن عقد اجتماع ثلاثي مصري سوري فلسطيني، صدر على أثره بيان مشترك، أكّدوا فيه على عدم قبول أية محاولات لتحقيق أية تسويات جزئية منفردة، وأيضاً تعزيز التضامن العربي، والتأكيد على مقررات مؤتمر القمة في الجزائر (وكالة وفا، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1976)، وأوصى بعرض القضية الفلسطينية على الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأمر الذي يتيح لعرفات التحدّث باسم الفلسطينيين أمام الجمعية العامة، كما تقرر أن تبدأ أعمال مؤتمر القمة العربية في الرباط في 26 تشرين أول / أكتوبر المقبل (رياض، ج1، 1987).

وجاء هذا الاجتماع ضمن التضامن العربي الذي يحاول السادات دعمه، وضمن الجهد لطمس الخلاف الأردني الفلسطيني (رياض، ج3، 1986)، ولكن رغم هذا البيان الذي صدر عن الاجتماع الثلاثي التنسيقي، والذي اعتبرته "م،ت،ف" انتصاراً سياسياً، ورد اعتبار لها على البيان المصري الأردني، فعملت على تثبيته عربياً ودولياً (عبد الرحمن، 1987)، إلاَّ أن السادات أصرَّ على موقفه؛ بأن المنظمة لا تمثل الفلسطينيين الذين يعملون ضمن السلك الحكومي الأردني، ودعا إلى اجتماع رباعي مصري– سوري– فلسطيني– أردني، من أجل الخروج بموقف موحد في مؤتمر جنيف (مجلة الأسبوع العربي، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1976)، ولكن الأردن رفض ذلك.

وعلى أثر البيان الثلاثي، انسحبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من اللجنة التنفيذية لـ"م،ت،ف" وعبّرت عن أسباب انسحابها بسبب الانجرار نحو الخط السياسي الذي تسير على أساسه قيادة المنظمة، مما يؤدي إلى موقف اللا موقف في طريق التسوية، والاستعداد للاشتراك في مؤتمر جنيف، والاستعداد للتنسيق مع الأردن، وتجاهل المنظمة لمذكرة التنظيمات الثلاثة المقدمة بتاريخ 28 تموز/ يوليه (مجلة الهدف، موثقة في الوثائق الفلسطيني العربية لعام 1974، 1976). وتطور الأمر إلى تشكيل "جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية"، في 15 تشرين أول/ أكتوبر، والمكونة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية – القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي، وتمحور برنامجها في رفض كل مشاريع التسوية المطروحة، باعتبارها ترمي إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني؛ على أن تضم هذه الجبهة فصائل المقاومة وكافة القوى والهيئات والمنظمات الجماهيرية والشخصيات الوطنية الرافضة للحلول الاستسلامية، غير أنه جرى التشديد على ضرورة الاستمرار في بذل الجهود، من أجل الوحدة الوطنية الفلسطينية باتجاه التحرير الكامل لفلسطين، وعلي أثر ذلك رفضت المشاركة بوفد منظمة التحرير إلى القمة العربية في الرباط (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، 1975، ص29).

وهكذا حسمت هذا المنظمات علاقتها مع مصر، بعلاقة عدائية بشكلٍ جماعي ضد سياستها، وجعلت الباب مفتوحاً أمام المنضمين لها، أما القابلون الذين انحصروا في حركة فتح، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فاستمروا في التنسيق مع مصر من أجل عقد مؤتمر الرباط، وللتأكيد على القرار الذي سعوا منذ إنشاء "م،ت،ف" للاعتراف به، وحسم الخلاف الأردني الفلسطيني.

وعلي صعيدٍ آخر؛ ففي 20 آب/ أغسطس 1974، وصل "كيسنجر" إلى المنطقة، وكان حاملاً في جعبته هذه المرة مكيدة لمنظمة التحرير، وهي عدم الاعتراف بها ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني في مؤتمر الرباط المقبل، وقد أعرب السادات أثناء لقائهما، بعدم موافقة مصر على هذا القرار (هيكل ،ج2، 1996)؛ لأن "كيسنجر" كان يعتقد حتى تلك اللحظة؛ أن المسألة الفلسطينية مرتبطة بالأردن وبالملك حسين، وكذلك كان الرئيسان: حافظ الأسد، والسادات، والملك فيصل، لهم نفس التوجه، كلاٌ لأسبابه (هيكل، ج3، 1996)، وخرج "كيسنجر" من اجتماعه مع السادات، مطمئناً بأن السادات سوف يدعم باتجاه إعطاء الملك حسين صلاحيات التفاوض، بشأن الضفة الغربية بدلاً من المنظمة (كوانت، 2002).

ورغم هذه التطمينات؛ إلاَّ أن السادات في قراره نفسه لم يكن بإمكانه أن يفعل ذلك، في عرقلة صدور المشروع الفلسطيني لاعتبارات عدة، منها، أنه من خلال لقائه مع "كيسنجر"، وجد الأخير ورئيسه في حالة سياسية داخلية سيئة، تجعلهما عاجزين في الضغط على إسرائيل، من أجل

المشروع الذي طرحه "كيسنجر" في هذا الاجتماع، وهو فك الارتباط المصري الإسرائيلي الثاني في سيناء، ووجد مدى العجز الأمريكي في تقديم التنازلات الإسرائيلية، وكذلك بسبب ضيق الوقت الذي يفصلهم عن اجتماع الرباط، مما لا يتيح للسادات فرصة للتحرك، وأيضاً كان اعتقاد السادات والدول العربية أن مشروع "م.ت.ف" كممثل وحيد، هو تعويض عن العجز العربي عامةً بعد حرب 1973، التي فشلت في إعطاء الفلسطينيين أي شيء، ولذلك أرادوا تعويضهم عن هذا الفشل في "الموضوع "بالمبالغة في "الشكل"، على أساس أن هذا المشروع متوافق مع رغبة المنظمة، التي وجدت أن الدول العربية بعد الحرب، تحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه من مطالبها تاركة قضية فلسطين، وإذا كان ذلك فمن باب أولى، أن يتقدم الفلسطينيون ليحملوا بأنفسهم مسئولية العمل من أجل قضيتهم؛ فبالنسبة لمصر فإن صدور هذا القرار لن يغيّر في موقفها الأساسي شيء، فالأمور بالنسبة لها تُقرر سلباً أو إيجاباً بمقتضى ما تتخذه من سياسات ومواقف، وبالتالي فقد كان الأولى الاستعداد "لكيسنجر"،الذي ذكر للسادات أنه سوف يعود إلى المنطقة مرة أخرى، ليحاول تحقيق فك الارتباط الثاني على الجبهة المصرية (هيكل،ج3، 1996)، وهكذا كان "كيسنجر" يحاول مقايضة السادات بمنعه إصدار المشروع الفلسطيني مقابل عقد اتفاق ثانٍ على جبهة سيناء، ولكن إضفاء الاتجاه الوطني المصري، أرجع الموقف المصري إلى أصله، وهذا يأتي كما أوضحه صلاح خلف – كما سبق بيانه.

وهكذا كانت الأجواء السياسية قبيل مؤتمر الرباط؛ حيث أعرب صلاح خلف عن هذه الحالة السياسية قائلاً: "**لم تكن منظمات الرفض المحارب الوحيد الذي يحاربنا عام 1974، فقد كان علينا مواجهة إسرائيل و"كيسنجر"، الذي كان يحتمي بظل دبلوماسيته السرية، ليكيد لنا ويبعدنا عن المسرح السياسي، متلاعباً بالسادات وبالملك حسين. ملوحاً للأخير بإعادة الضفة الغربية إلى التاج الهاشمي**" (خلف، 1991)، وهكذا كان القابلون ومصر يواجهون العداء من جبهة الرفض، وأيضاً من "كيسنجر"، الذي كان يتحكّم في طبيعة العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية، والذي حاول إفشال الدعم المصري للمنظمة؛ إلاَّ أن السادات مضى في دعمه للمنظمة في مؤتمر الرباط؛ مع أنه أعرب بأن القرار في الرباط، لا يؤثر على السياسة المصرية المتأثرة بتوجيهات "كيسنجر".

2.1.4. مؤتمر القمة العربية السابع– الرباط ،1974:

اجتمع وزراء الخارجية العرب في 22 تشرين أول/ أكتوبر1974، للتحضير لقمة عربية في الرباط، التي انتظرها الفلسطينيون طويلاً، ومن أهم ما جاء بها خطاب إسماعيل فهمي ممثلا للموقف المصري، حيث ذكر الاعتبارات الرئيسية المؤثرة في السياسة المصرية، وتتمحور في رفض أي تنازل عن أية أرض عربية، ووجوب عودة أية أرض محررة إلى أصحابها، وأكّد على التضامن العربي الذي يرتكز على الالتزام؛ بأن يكون الحل السلمي هو سيد الموقف السياسي،

ويجب أن يكون حلاً شاملاً، وضرورة عقد مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط وبسرعة، على أساس التنسيق ما بين دول المواجهة و"م،ت،ف"، والدولتين الضامنتين لقرار مجلس الأمن "242"، وأما فاروق القدومي،أكد على التضامن العربي الداعم للقضية الفلسطينية، وعلى إعادة قرارات مؤتمر القمة العربية السادسة "الجزائر"، ورفض الحلول الجزئية أو الفردية، وحق الفلسطينيين في إقامة السلطة المستقلة على أي جزء من الأراضي المحررة، وإعادة التعزيز العربي الداعم لهذه المطالب على المستوى الأوروبي والأفريقي ودول عدم الانحياز والدول الإسلامية والاشتراكية (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، 1975،).

وجاء هذان الخطابان لإسماعيل فهمي وفاروق القدومي متناغمين على التأكيد على التضامن العربي، ووحدة الموقف العربي الداعم للقضية الفلسطينية ومطالبها، وتوحيد الموقف العربي باتجاه مؤتمر جنيف للسلام، ورغم ذلك إلاَّ أنه حدث خلاف على المشروع الفلسطيني، فقد ذكر سعيد كمال ممثل منظمة التحرير في القاهرة؛ أنه كان هناك بعض الدول العربية التي لا تريد للمشروع الفلسطيني طرحه في مؤتمر الرباط، إلاَّ أن القدومي هدد بالانسحاب، ولكن تمَّ العدول عن ذلك بأن أصدر ورقة عمل بتنسيق مصري، سوري، فلسطيني، سعودي في المؤتمر، تدعو على حق الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير في إقامة سلطة وطنية مستقلة في الأراضي التي يتم تحريرها، وتقوم دول المواجهة بمساعدة هذه السلطة عند قيامها في جميع المجالات وكافة المستويات، وأوصى المؤتمر برفض الحلول الجزئية للقضية الفلسطينية، ودعم هذه القضية عند عرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتوثيق العلاقات بالدول الأفريقية ودول كتلة عدم الانحياز (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، 1975، ص110).

كما جاء ذلك متناغماً مع خطاب القدومي، وأيضاً الاقتراح المصري من وزير خارجيتها، باقتراحه قراراً باعتبار "م.ت.ف" ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، فأدهش الاقتراح زيد الرفاعي وزير خارجية الأردن، الذي اعتبره دليلاً على الازدواجية المصرية، وحاول عبثاً أن يعارض التصويت؛ إلاَّ أن القرار أُتخذ بالإجماع ما عدا صوتاً واحداً هو الصوت الأردني (آندرلين، 1989) ، بالمقابل يذكر صلاح خلف أن هذا المشروع جاء نتاج ضغط فلسطيني خارجي، حيث كان هناك مجموعة فدائية فلسطينية قد ذهبت إلى الرباط، لاغتيال الملك حسين أو أي رئيس عربي يعارض المشروع الفلسطيني، وقد علمت جميع الوفود بذلك، فانتاب المشاركون في جلسة مجلس الوزراء العرب نوعاً من الخوف والرعب، لاحظه وفد "م،ت،ف" على وجوه الوفود العربية المشاركة، وراح ذلك يؤثر يوماً بعد يوم على موقف الوزراء، وحتى على أولئك المعروفين بانحيازهم لمصالح الملك حسين؛ فانتهوا بأن أصبحوا مدافعين ومستميتين عن "م.ت.ف" (خلف، 1991).

ومع ذلك ففي نهاية المطاف، تمَّ أخذ المشروع الفلسطيني وعرضه على مؤتمر القمة في الرباط، بتنسيقٍ ودعمٍ مصري وبمعارضة أردنية، مما جعل الزعماء العرب عند وصولهم يواجهون

الخلاف الأردني الفلسطيني، حيث طغى على مؤتمر القمة، وعمل السادات من أجل إسكات هذا الاعتراض الأردني، فاجتمع السادات مع ياسر عرفات والعاهل الأردني كلٌ على انفراد، لتطويق هذا الخلاف (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974: 1975)، ومن جانبه قام عرفات بتوزيع مذكرة على الملوك والرؤساء العرب، بُعثت من الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة إلى المؤتمر، تؤكد على المطالبة من الزعماء العرب؛ الدعم باتجاه أن المنظمة هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، والدعم باتجاه بناء سلطة وطنية علي الأراضي التي ينحسر عنها الاحتلال، كخطوة أولى نحو بناء الدولة الفلسطينية، ودعم المنظمة في المؤتمرات الدولية، والتأكيد على قرارات المؤتمر الإسلامي، ودول عدم الانحياز، ومؤتمر القمة في الجزائر، وكانت تلك المذكرة موقعة من مخاتير، ووجهاء، ومحامون، وأساتذة جامعة ومدارس، ورؤساء بلديات غزة والضفة الغربية، أي من كل فئات الشعب (جريدة النهار، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1976).

ومهما يكن من أمر؛ فإن الأردن وقفت ضد أطروحات عرفات، و برر الملك حسين موقفة ؛ بأن الاتجاه الدولي يريد حل القضية الفلسطينية على أساس قرار مجلس الأمن "242"، هذا القرار الذي لا يتناسب مع "م.ت.ف" المرفوضة من قبل إسرائيل والولايات المتحدة، أما الأردن فهي مقبولة عندهما، وأنهما يفضلان التفاوض معها عن المنظمة، وأضاف أن نصف سكان الأردن من أصل فلسطيني؛ واعترض على أن تكون المنظمة ممثلة لهم (هيكل، ج3، 1996)، وتحدّث عرفات بعد الملك حسين وردَّ عليه؛ بأن المنظمة متمسكة بمشروع التمثيل الفلسطيني، ومقررات مؤتمر القمة في الجزائر؛ وأنه لا يعتقد بأن الملوك والرؤساء يريدون التراجع عنه (رياض، ج1، 1987)، وأن مهمة هذا المؤتمر هو تطبيق مقررات مؤتمر الجزائر وليس مناقشتها، وما تمَّ إنجازه فيها وتطويرها، تمَّ تكريسه في سائر المحافل العربية والدولية، وأن جامعة الدول العربية نفسها لم تعترف بقرار ضم الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974: 1975).

وأكّد السادات على اقتراح إقامة حكومة فلسطينية، تتولى مسؤولياتها إزاء الشعب الفلسطيني، وأكّد على مؤتمر الجزائر وما أُخذ فيه من مقررات، بعدم التفريط في شبرٍ واحد من الأراضي العربية المحتلة، ولا مهادنة في حقوق شعب فلسطين، وحقه في تقرير مصيره بنفسه. وأيَّد موافقته على الرأي الذي يقول؛ بأنه على الفلسطينيين أخذ كل شبر يحصلون عليه من الأراضي حتى ولو أتى به "كيسنجر"، أو الشيطان، لتقوم مرة أخرى كلمة فلسطين، التي حاولت إسرائيل القضاء عليها، وهذا كله يأتي ضمن توحيد الصفوف للوقوف أمام إسرائيل والولايات المتحدة، التي تحاول تفريق العرب وزعزعة صفوفهم (رياض، ج3، 1986)، (ابونحل وآخرون، ب.ت).

وهكذا كان الموقف السياسي المصري الداعم لمنظمة التحرير في المؤتمر، وتمَّ تتويجهَ بتشكيل لجنة من الدول العربية وعلى رأسها مصر، بهدف إنهاء الخلاف الفلسطيني الأردني، واتخذوا قراراً بالإجماع بحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه، وحقه في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وعلى أية أرض يتم تحريرها، ودعا القرار الدول العربية إلى مساندة هذه السلطة عند قيامها، وإلى الحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم التدخل في الشئون الفلسطينية. كما دعا كلاً من الأردن وسورية ومصر ومنظمة التحرير إلى وضع صيغة لتنظيم العلاقات بينهم، في ضوء هذه المقررات لتنفيذها. وذكرت بعض المصادر أن السادات والأسد، والحسين، وعرفات، سيعقدون اجتماعاً لاحقاً للمؤتمر بقصد تنسيق العمل بينهم، والاتفاق على تنفيذ القرارات التي اتخذها المؤتمر بشأن القضية الفلسطينية (وكالة وفا، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1976)، (الدجاني،1980).

وبهذا الإجماع العربي وبمساعدة مصرية، لم يجد الملك حسين سوى الموافقة، فتمَّ طمس الخلاف الأردني الفلسطيني مؤقتاً بعد الجهود المصرية من أجل ذلك منذ بداية العام، لتوحيد العرب ضمن التضامن العربي، وفي نهاية المؤتمر أشاد السادات بالزعماء العرب وبياسر عرفات، والملك حسين، لإنجاحهم المؤتمر وتحقيق هذه الخطوة لإنهاء الخلاف الفلسطيني الأردني (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974: 1975)، وأكّد السادات ذلك في مؤتمر صحفي عقده؛ بأن ما حصل يُعتبر انعطافاً في تاريخ الأمة ككل، وأعلن أن دولة جديدة قد ظهرت الآن، أسمها فلسطين؛ وأن هدف مصر كان دائماً إيجاد أرضية مشتركة، يمكن أن تجمع الملك حسين والمقاومة؛ وبأن الإحساس دائماً أن الكيان الفلسطيني أمر حتمي؛ وأنه في حالة تحرير أي شبر من الأراضي، فلا بد أن يقام عليه الكيان الفلسطيني (الكتاب السنوي للقضية القلسطينية 1974: 1975)، ورغم تعانق الملك حسين وعرفات في نهاية المؤتمر؛ إلاَّ أن الملك الأردني "**لن يغفر أبداً للسادات دوره في التصويت على هذا القرار الذي ضيّع عليه نصف مملكته بما فيها القدس**" (آندرلين، 1989)، رغم التأكيدات التي تقدّمت له من "كيسنجر" في اجتماعهما في الأردن قبل المؤتمر، بدعم السادات له في مؤتمر الرباط – كما أسلفنا الذكر.

ويذكر صلاح خلف أن هذا القرار جاء من منطلق أيدي خفية، كانت تعمل على الضغط باتجاه ذلك، والمتمثّل بالفدائيين الأربعة عشر الذين تمَّ احتجازهم في المغرب؛ لأنهم كانوا يريدون اغتيال الملك حسين، أو أي زعيم عربي يريد معارضة المشروع الفلسطيني – كما سبق الإشارة (خلف، 1991). ويذكر محمد حسنين هيكل أن السادات عارض المشروع الفلسطيني نتيجة اقتناعه بكلام الملك حسين، ولكن بسبب إعلان الملك المغربي الحسن الثاني مضيف المؤتمر بتهديد الانسحاب من الجلسة، وبسبب تدخلات الزعماء العرب تمَّت الموافقة على المشروع (هيكل،

ج3، 1996) ، وأيّاً كانت الضغوط أو المواقف، ففي النهاية تمَّ الوصول إلى ما تريده المنظمة، فعمَّ الشارع الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة السرور، وظهر ذلك في التوجهات السياسية لدى الشارع الفلسطيني؛ الذي اعتبر أن حصول برنامج المنظمة الداعي في معناه الرئيسي إلى إقامة كيان وطني مستقل للشعب الفلسطيني، بإجماع عربي بما فيها الأردن بمثابة إنذار شؤم يهدد المرتكزات للموقف السياسي الإسرائيلي، الساعي إلى اعتبار الأردن كشريك وحيد في المفاوضات حول مستقبل الضفة الغربية (الشعيبي، 1979).

3.1.4. الفلسطينيون في الأمم المتحدة:

إن أحد مقررات مؤتمر الرباط وجلسة الوزراء العرب، كان تبنّى قراراً بإدراج قضية فلسطين على جدول الأمم المتحدة ودعمه عربياً، فوافقت الجمعية العامة بموجب القرار رقم "3210" في تشرين أول/أكتوبر 1974، على دعوة "م.ت.ف" الممثلة للشعب الفلسطيني، إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامة؛ وذلك على اعتبار أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين، وبناء على هذا القرار، وجّه رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة برقية إلى "م.ت.ف"، دعا فيها إلى المشاركة في مناقشة القضية الفلسطينية في مطلع تشرين ثانٍ "نوفمبر" (الأمم المتحدة ،1990)،(عبد الرحمن، 1987). وألقى عرفات يوم 13 تشرين ثانٍ / نوفمبر1974، كلمة منظمة التحرير أمام الأمم المتحدة. وكان صعوده على منبر الأمم المتحدة بدعوة من مائة وخمسين دولة كأعضاء في الجمعية العمومية، يوم فرح وغبطة لدى جميع الفلسطينيين والعرب (الشعيبي، 1979)، ويري البعض بأنة لولا حصول "م،ت،ف" . علي الاعتراف الرسمي بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني خلال مؤتمر الرباط، ما كان لياسر عرفات يتسلم دعوة لإلقاء كلمة في هيئة الأمم المتحدة (أبو نحل وآخرون، ب.ت).

وعلى أثر ذلك، أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم (3236–29) في 22 من الشهر نفسه، التي أكّدت فيه من جديد على حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين غير القابلة للتصرّف، والحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنية (الأمم المتحدة 1990)، كما طالبت الجمعية العامة بموجب هذا القرار إلى الأمين العام؛ أن يقيم اتصالات مع "م.ت.ف" في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين. وكانت قد عارضت الولايات المتحدة وإسرائيل هذه القرارات، كما أقرت الجمعية العامة بموجب القرار "3237" في اليوم نفسه، منح المنظمة مركز "المراقب" (عبد الرحمن، 1987)، مما أدّى إلى فرحة عامة، وأعرب صلاح خلف عن ذلك؛ بأن بلوغ المنظمة المسرح الدولي قد بلغت أهدافها؛ ولم يعد ينظر إليها علي أنها خارجة عن القانون؛ وأنها عبارة عن مجموعة عصابات إرهابية وقتلة (خلف، 1991). وكانت

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في إطار ذلك قد دعت في 11 تشرين ثانٍ/نوفمبر إلى عقد جلسة للمجلس الوطني ، من أجل مناقشة الخط السياسي الذي تنتهجه قيادة المنظمة، واعتبرت سلوك الأخيرة بمثابة خروج عن الميثاق الوطني إلى المسار الاستسلامي، ودعت إلى التفاهم والمناقشة مع المنظمة (مجلة الهدف، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1976).

وهكذا تحقق الحلم الفلسطيني بمساعدة مصرية، وكان قد برز توتر بسيط ما بين المنظمة والسادات أثناء هذه الجهود، بسبب قضايا حجز الفدائيين الفلسطينيين التابعين لجبهة الرفض مجموعات بشرية أو خطف طائرات، وكان من ضمن طلباتهم عودة وفد منظمة التحرير من الأمم المتحدة، ولكن صلاح خلف أقنعهم بصحة مسار المنظمة، وانتهت الأزمة بنجاح (خلف، 1991). وعلى صعيدٍ آخر ففي أواخر عام 1974، سعى عرفات إلى تثبيت تلك الانتصارات التي حققها في المؤتمر الدولي ومؤتمر الرباط، فدعا إلى انضمام الفصائل الوطنية لذلك (جريدة الشعب، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، 1976).

وهكذا انتهى عام 1974 بعد أن خرجت "م،ت،ف" بموقف سياسي قوي، على المستويين: **الأول** : علي صعيد علاقتها بمصر ، أصبحت أكثر قوة واستقلالية، وأعلى درجات التنسيق مع مصر، ولكن بقيت جبهة الرفض معارضة للسياسة المصرية.

الثاني : حاول السادات الموازنة ما بين الرغبة الفلسطينية للسلام، والرفض الأمريكي المبني دون تحقيق هذه لرغبة ، وإجمالاً يمكن تقييم العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية خلال هذه الحقبة، بأنها في أوج القوة التنسيقية، ومعرفة المراد السياسي المتواكب مع الواقع الإقليمي أو الدولي، ولأهمية هذه الفترة أخذت حيزاً مميزاً عن مباحث الرسالة السابقة.

2.4 . بدايات الحلول الانفرادية في المنطقة

1.2.4. سياسة كيسنجر في المنطقة وأثرها علي العلاقات الفلسطينية المصرية

استمرت طبيعة العلاقة الفلسطينية المصرية من الناحية السياسية، على أساس التأرجح ما بين جولات "كيسنجر" التي كانت توتر العلاقات الفلسطينية المصرية، مما أدّى إلى إفسادها بسبب تغلب "كيسنجر" في جر السادات إلى فك الارتباط الثاني "سيناء2"، وحتى توقفت العلاقات ما بين القابلين ومصر التي كانت تتسم بروح التنسيق والتعاون في أواخر عام 1975، أما على الصعيد الآخر، فبقيت العلاقة بين مصر وجبهة الرفض كما هي "عدائية" ، ورغم هذا استمرت مصر خلال هذا العام علي سياستها، بالعمل على إنهاء الخلاف الأردني الفلسطيني، من أجل دفع العملية السياسية إلى الأمام بموقفٍ عربي موحد، لدفع الولايات المتحدة وإسرائيل على إشراك الفلسطينيين في عملية التسوية، وفي حال تعذّر ذلك، فالبديل هو أن يجري تحول في الحل الجزئي المرحلي في سيناء، وهذا لا يعني استغناء مصر عن تأييدها لحقوق الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، بل يبقي موقف مصر على هذا التأييد، موقفاً ثابتاً عن طريق التصريحات الصحفية والمؤتمرات الدولية، ومحاولات إقناع الأمريكيين حتى في الحلول الجزئية، التي قامت بها مصر من أجل الاعتراف بـ"م،ت،ف" والتفاوض معها.

استمرت مصر في بداية الأمر تطبّق مقررات قمة الرباط، ففي 4 – 5 كانون ثانٍ/يناير 1975، اجتمعت في القاهرة دول المواجهة الأربع "مصر– سوريا – فلسطين – الأردن"، تنفيذاً لمقررات قمة الرباط للتنسيق بينها لدعم"م،ت،ف" ، والتطبيق العملي باتجاه تنسيق الجهود الفلسطينية الأردنية (عبد الرحمن، 1987)، وقد ظهر في هذا الاجتماع صراع خفي ما بين مصر والمنظمة، حيث اقترحت مصر على الفلسطينيين، تفويض الأردن بفك الارتباط على الجبهة الأردنية الإسرائيلية؛ إلاَّ أن الفلسطينيين رفضوا ذلك (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، 1977، ص16–17).

وهكذا كان التنسيق جارياً ما بين مصر والمنظمة؛ إلاَّ أن مصر أكّدت على عدم وجود تناقضات بينها وبين المنظمة، وعمل السادات طوال شهر كانون ثانٍ/ يناير إلى منتصف شباط "فبراير"، فوجّه وزير خارجيته إلى الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة للحصول على تأييد طلب المنظمة بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوجيه الدعوة لمنظمة التحرير لمؤتمر جنيف، ودعم الولايات المتحدة من أجل الاعتراف بمنظمة التحرير (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، 1977)، ولكن فيما يبدو انتاب العلاقات الفلسطينية المصرية نوع من الفتور، على أثر زيارة "كيسنجر" إلى المنطقة في منتصف شباط/ فبراير، فأصدرت اللجنة التنفيذية في 25 منه بياناً ضد سياسة "كيسنجر" المبنية على قاعدة "الخطوة خطوة"، التي تحاول

تصفية القضية الفلسطينية، وطعن حركة التحرر العربي خطوة بعد خطوة؛ لأنها تعتمد على الحلول الجزئية وليس الشاملة (الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975: 1977).

وأعدّت المنظمة اجتماعاً لها في سوريا، من أجل أخذ خطوات عملية ضد "كيسنجر" وجولته، فأرسلت وفوداً فلسطينية إلى الدول العربية، ذهب أحدها إلى مصر بقيادة فاروق القدومي، فرفض السادات استقبالهم، وطالب بحضور اللجنة التنفيذية بكاملها إذا أرادوا مقابلته، وفوجئ القدومي من ردة فعل السادات، حيث لم يتجرأ زعيم عربي على عدم استقبال أي وفد فلسطيني قبل ذلك، وكانت سابقة خطيرة بالنسبة للفلسطينيين.، ويبدو أن السبب في ذلك أن السادات كان منزعجاً من بيان اللجنة التنفيذية التي هاجمت سياسة مصر و"كيسنجر"؛ إلاَّ أن القدومي أعرب بأن مصر لم تكن هي المقصودة؛ وإنما انتقدت "كيسنجر" وسياسته، وتمَّ احتواء الخلاف بجلوس مسئولين فلسطينيين ومصريين، واتفقوا على إعادة الحوار، وأعرب القدومي عن ارتياحه من حل هذا الخلاف، الذي وصفه باجتهاد بين الأخوة (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975: 1977).

وفي الوقت نفسه تمَّت في 5 آذار/ مارس عملية "سافوي" في تل أبيب، وبعدها بيومين وصل "كيسنجر" إلى المنطقة، ووجد السادات شديد الثقة بنفسه، وطرح عليه اتفاقية جديدة لفك الارتباط الثاني مع إسرائيل، فوافق على ذلك، وقد أدان السادات عملية "سافوي"، واعتبرها عملاً ليس ضد إسرائيل فحسب؛ وإنما ضد مصر– أيضاً– ، وهذا ما نقله "كيسنجر" لـ"رابين"، حيث اعتبرها الأخير ضوء أخضر من السادات لضرب الفلسطينيين (آندرلين، 1989). وهكذا بدأت الخطوات العملية للمنظمة لمواجهة سياسة الخطوة خطوة، وهذا ما أعرب عنه القدومي؛ بأن عملية "سافوي" جاءت كرد فعل على جولة "كيسنجر"، والدعم الأمريكي المستمر لإسرائيل، وهذان السببان اللذان أديّا إلى توتر المنطقة (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975: 1977). وكانت إدانة السادات للعملية كمحفز لإسرائيل، وكذلك إرسال مساعده السفير أشرف مروان إلى الملك فيصل، من أجل إنجاح جولة "كيسنجر" في المنطقة لفك ارتباط ثانٍ في سيناء، وإنجاح مطالبه التي قدمها "لكيسنجر"، وهي: الاعتراف بمنظمة التحرير، والاتصال معها من قبل الولايات المتحدة، وفك الارتباط على الجبهة السورية، فوعد الملك بذلك (هيكل، ج3، 1996).

ويتضح مما سبق؛ أنه رغم الخلاف مع المنظمة؛ فإن السادات يقرنها معه في أي اتفاق، حتى ولو كانت المنظمة معارضة لذلك الاتفاق، ولو حصل بقناعة السادات سيقبله الفلسطينيون، وهذا ما يدل على مدى تأثير السادات على المنظمة.

إلاَّ أن جولة "كيسنجر" فشلت في 22 آذار/ مارس ، وعاد إلى بلاده وهو مقتنع برفض إسرائيل وإفشال مساعيه (العقاد، 1998)، وعادت العلاقات الفلسطينية المصرية من جديد، على أثر فشل هذه الجولة التي أدّت إلي توتر العلاقة بين الطرفين، طوال شباط "فبراير" وآذار "مارس"،

بسبب معارضة المنظمة لسياسة الخطوة خطوة (سخنيني، 1975). فقد عادت مصر إلى موقفها بعد هذا الفشل، ولم يبقَ أمامها سوى التمسك بشعار الحلول الشاملة، والتأكيد على دور المنظمة من أجل مؤتمر جنيف وتحقيق مطالبه. وأعرب وزير خارجية مصر، أن مصر من مكانها القومي قد طلبت من "كيسنجر" في جولته الأخيرة، إشراك الفلسطينيين في مؤتمر جنيف، لأنه بدون ذلك لا يمكن إحلال وتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ولكن بسبب رفض إسرائيل فشلت مساعيه، ثمَّ زار صلاح خلف مصر في 23 آذار/ مارس واجتمع بالسادات، ثمَّ التقى السادات بياسر عرفات في السعودية أثناء تشييع جثمان الملك فيصل إثر اغتياله في 25 آذار/ مارس 1975، وهكذا عادت العلاقات الفلسطينية المصرية السياسية إلى مجاريها (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، 1977، ص263).

وفي 28 من الشهر نفسه، اجتمع ياسر عرفات مع "جورج ماكنفرن" رئيس اللجنة الفرعية لشئون الشرق الأوسط في مجلس الشيوخ الأمريكي في بيروت، وهو من أبرز زعماء الحزب الديمقراطي، وهو أول اجتماع بين مسئولٍ رفيع في المنظمة ومسئولٍ أمريكي على هذا المستوى. وقد أعرب عن موافقته على مطالب "م،ت،ف" بإقامة السلطة الوطنية، وما ورد في مؤتمر الرباط، وإقامة الدولة الفلسطينية التي أصبحت شيئاً مهماً بالنسبة للتفكير الأمريكي (سخنيني، 1975)، و أكد "ماكغفرن "أنة لم يعارض فكرة الدولة الفلسطينية علي الضفة الغربية وقطاع غزة ،وتأتي أهمية تصريحات هذا الأخير كونه من الشخصيات التي عارضت دخول ياسر عرفات الأمم المتحدة (الشعيبي ،1975،)، وهذا ما أظهرته إعادة التقييم للسياسة الأمريكية، التي حاول الرئيس "جيرالد فورد" تطبيقها بعد فشل "كيسنجر" في جولته في آذار/ مارس ، بسبب التعنت الإسرائيلي. وتمحور التقييم حول ثلاث أطروحات، هي: الدعوة لمؤتمر سلام في جنيف؛ على أن تدعو الولايات المتحدة إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية، مع تقديم ضمانات قوية لأمنها، أو إجراء تسوية كاملة بين مصر وإسرائيل "أي حل منفرد مع مصر"، أو استئناف دبلوماسية الخطوة خطوة (رياض، ج1، 1987).

وهذا يدل في المقام الأول على التأثير الذي أثّرته القرارات التي أُتخذت في الرباط؛ فاجتماع عرفات بمسئولين أمريكيين، يدل على عدم اختلاف المنظمة مع مصر بشأن الاتصال الأمريكي؛ وإنما الاختلاف –فقط– على سياسة الخطوة خطوة، التي تعادي "م،ت،ف" وتخدم إسرائيل والأردن، وبقي السادات ينتظر هذه العملية التقيمية، وفي هذه الفترة تمَّ اغتيال الملك السعودي "فيصل بن عبد العزيز" أهم حليف للسادات، وكذلك هدوء "كيسنجر" وسياسته اتجاه المنطقة في انتظار عملية التقييم، مما ترتب على ذلك كما سبق بيانه، رجوع العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية إلى مجاريها، –وأيضاً– عودة العلاقات المصرية السورية، التي توُجت باجتماع مصري سوري برعاية الملك السعودي الجديد خالد بن عبد العزيز في نيسان /أبريل ، وتمَّ الخروج من

هذا الاجتماع بقرارات أهمها ،عدم لجوء مصر إلى الحلول المنفردة، وعدم التعجّل في اتخاذ مواقف متعجّلة في مؤتمر جنيف، والإعداد الجيد بين سوريا و"م،ت،ف" من أجل التنسيق للخروج بموقف موحد. وعلى أثر هذا الاتفاق تحسنت العلاقات السوفيتية المصرية، مما أثار حفيظة "كيسنجر" الذي سعى من أجل إحباط هذا الاتفاق (رياض، ج3، 1986)، بسعيه لعقد قمة في سالزبورج بالنمسا، بين الرئيسين "فورد" والسادات، وأيضاً عمل مع زعماء اللوبي الصهيوني بشن حملة دعاية واسعة للسادات في الولايات المتحدة؛ بأن الأخير يملك مرونة هائلة في اختيار مواقفه؛ لأنه غير مقيد بتوجهات الرأي العام العربي؛ وإنما يهمه الرأي العام المصري، الذي يستطيع التحكم في توجيهاته بوسائل الإعلام المحلية. وهذا التحرك كان لكي لا يحس السادات بيأس كامل من الخط الذي سار فيه، وحتى لا يتوجه نحو المسار المخالف لتوجيهات "كيسنجر" وإسرائيل (هيكل، ج2، 1996).

وبالفعل فقد تحدد وقت انعقاد القمة ما بين الرئيس الأمريكي "فورد" و المصري "السادات" في الأول من حزيران/ يونيه ، وقد عمل السادات قبل هذه القمة على تنسيق المواقف بجولة عربية، وأثنائها اجتمع مع ياسر عرفات في دمشق، وأعرب عرفات عن ارتياحه لهذه المحادثات، التي دارت حول جهود التضامن العربي، والتنسيق العربي الذي كان ضمن المبادئ، التي تؤكد عليها المنظمة في هذه الفترة، ونبذ الخلافات العربية العربية، ودار الحديث – أيضاً– عن الحرب اللبنانية (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، 1977). ولكن في نهاية جولات السادات العربية، أعرب الأخير على ضرورة الحل الشامل؛ إلا أنه أعلن أن 99% من أوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة (رياض، ج1، 1987)، مما يعني المضي بسياسة الخطوة خطوة. الأمر الذي تمَّ بالفعل في قمة سالزبورج، حيث عرض الرئيس "فورد" الذي انتهى من عملية التقييم، التي أكّدت على ضرورة استئناف سياسة الخطوة خطوة، نتيجة لضعف الرئيس "فورد"؛ لأنه غير منتخب، ولسيطرة اللوبي الصهيوني ودعمه لهذه السياسة، وفرضه على "فورد" العودة إلى تلك السياسة؛ مع أنه مقتنع بالآراء التي استشارها في إعادة التقييم، والتي تشير إلى عقد مؤتمر جنيف للسلام للخروج من أزمة الشرق الأوسط، ولكنه فشل بفرض هذا الرأي للأسباب السابقة (العقاد، 1998).

وعرض "فورد" على السادات في هذه القمة الحل الجزئي ما بين إسرائيل ومصر، فوافق على ذلك (رياض، ج1، 1987). وهذه الموافقة نابعة من أن السادات وجد مركز الرئيس الأمريكي ضعيفاً. وأن السيطرة "لكيسنجر" الذي وعده بإيفاء جميع ما وعده به "نيكسون" من قبل؛ وأن هذا الحل الجزئي سوف يكون خطوة نحو الحل الشامل (هيكل، ج2، 1996).

وكان موقف "م،ت،ف" من قمة "سالزبورج" معارضاً ومستنكراً؛ لأن هذه القمة أرجعت سياسة الخطوة خطوة التي أدانتها المنظمة قبل ذلك، وأعربت الجبهة الشعبية في 4 حزيران/ يونيه عن رفض حلول التسوية جملة وتفصيلاً، ورفض المسار الذي يسير به القادة العرب، والذين يعملون على تنفيذ المخططات منذ الثورة الفلسطينية، وطالبت جميع الفصائل بالوقوف بموقف سياسي موحد ضد عملية التسوية ورفضتها كافة (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975: 1977). وعلى أثر توتر العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية، حاول السادات طمأنة الفلسطينيين بأنه سوف يعقد مؤتمراً رباعياً قريباً، من أجل المضي في استقلال القرار الفلسطيني، وتحديد موقفهم في جنيف كوفدٍ مستقل. وعلى أثر هذه التطمينات التقى فاروق القدومي بالسادات في 9 تموز/ يوليو ، وأعرب عن إيجابية اجتماعه مع السادات الذي تمحور حول العلاقات الفلسطينية المصرية، وأعرب القدومي في هذا الإطار؛ بأن سياسة المنظمة تحرص دائماً على توحيد الصف العربي، وأشاد بدور مصر في دعم القضية الفلسطينية. وفي 24 من الشهر نفسه منحت مصر لمكتب "م،ت،ف" في القاهرة الصفة الدبلوماسية (الكتاب السنوي للفضية الفلسطينية لعام 1975: 1977).

وهكذا كانت العلاقة الفلسطينية المصرية في وضعٍ من التنسيق البنّاء؛ إلاَّ أنها عادت إلى حالة الفتور نتيجة عقد مؤتمر "كمبالا" في أوغندا من 28 تموز/ يوليه ، إلى الأول من آب / أغسطس ، حيث وقفت مصر في مؤتمر القمة الأفريقي هذا، موقف المتحفظ على مشروع القرار الذي عرض من قبل مجلس وزراء الدول الأفريقية التحضيري للقمة، والذي ينص على طرد إسرائيل من الأمم المتحدة وحتى إلى فرض العقوبات عليها، إلى أن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة، وتعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وهذا المشروع جاء ضمن سلسلة من النشاطات التي قامت بها "م،ت،ف" وسوريا، اللتين نجحتا في تثبيت القرار في المؤتمر الإسلامي في جدة، وأيضاً قبل ذلك في مؤتمر المرأة في المكسيك في تموز/ يوليه ، ولم تعترض عليه مصر في كلا الاجتماعين، ولكن في كمبالا اعترضت مصر؛ وكان مبررها هو أنه لو خرجت إسرائيل من الأمم المتحدة، فهذا يعني عدم التزامها بقرارات الأمم المتحدة. ولكن الحقيقة أن الموقف المصري في هذا المؤتمر، جاء متأثراً بالحملة التي قامت بها إسرائيل والولايات المتحدة ضد هذا القرار، وأوعزت لمصر بالتصدي لهذا المشروع في كمبالا، مقابل استئناف العملية السلمية الجزئية. وبالفعل تمَّ تعديل المشروع من قبل الدول الأفريقية، إلى تعزيز الضغط على إسرائيل داخل الأمم المتحدة ومؤسساتها، بما في ذلك إمكان حرمان إسرائيل من عضويتها في هذه المؤسسات. وهذا القرار المانع خضع لتحفظات عدد من الدول الأفريقية، بحجة الموقف المصري المتحفظ، وأكّدوا –أيضاً– في هذا المؤتمر مساعدتهم الكاملة للشعب الفلسطيني من

أجل استرجاع حقوقه الوطنية، وحقه في العودة إلى وطنه فلسطين، وتقرير مصيره وإقامة السلطة الوطنية المستقلة (شوفاني، 1975)،(الشئون الفلسطينية، 1975،).

وانتقد ياسر عبد ربه وزهير محسن في بيانات مختلفة هذا الموقف المصري غير المتناغم مع التوجه العربي، والذي يخدم مصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل، مما ترك انعكاسات على القضية الفلسطينية، وينم عن أقصى التغيرات لمصر عن ولائها للولايات المتحدة ورغباتها ومصالحها السياسية (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975: 1977).

وحدث كذلك أن اعترضت مصر على القرار نفسه، في مؤتمر دول عدم الانحياز في "ليما" عاصمة البيرو (شوفاني، 1975). وهكذا توتّرت العلاقات الفلسطينية المصرية على أثر ذلك، ولكن ياسر عرفات زار القاهرة، وبرر السادات موقفه لِما حدث في كمبالا، وكان هذا التبرير لتخفيف التوتر الحاصل في العلاقة بين الطرفين (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975: 1977). وهكذا عاد "كيسنجر" لتوتير العلاقة الفلسطينية المصرية من جديد، ورغم ذلك لهذا لم يمنع من تنسيق المنظمة مع مصر وسوريا وغيرها من الدول العربية، لضبط التحرّك العربي عبر مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط وعلى هامشه، وهذا التنسيق نابع من طمأنة مصر للمنظمة لعقد هذا المؤتمر (سخنيني، 1975،). وهكذا كانت العلاقات الفلسطينية المصرية تتسم بعلاقة تنسيق دائم، رغم الاختلاف بالتكتيك بينهما؛ إلى أن سارت مصر نحو عقد اتفاق ثانٍ للقوات المصرية الإسرائيلية في سيناء، والذي أُنجز في أيلول/ سبتمبر 1975م.

2.2.4. اتفاقية سيناء (2) :

جاء هذا الاتفاق نتيجة جولات "كيسنجر" منذ قمة سالزبورج، وأثر عودته في 30 آب/ أغسطس 1975، وكما بيّنّا سابقاً، فقد جاء لإحباط مقررات قمة الرباط، وتوّج جميع هذه الجهود بعقد اتفاق سيناء "2"، ونص هذا الاتفاق في المجال السياسي، بموافقة مصر على ضرورة تسوية نزاع الشرق الأوسط، بالسبل الدبلوماسية، وحظر استخدام القوة المسلحة أو اللجوء الي الحصار العسكري، وإعلان الموافقة علي مرور البضائع غير العسكرية عبر قناة السويس (العقاد،1998)، وتعهد مصر بمنع الصحافة ووسائل الإعلام من توجيه حملات الكراهية لإسرائيل، أما بخصوص القضية الفلسطينية، فقد قبل السادات بمنطق ألاَّ تعترف إسرائيل بـ"م،ت،ف"، ولا تتصل بها، إلاَّ إذا قامت المنظمة مسبقاً بالاعتراف بقراري مجلس الأمن "242" و"338"، وورد في هذا الاتفاق أيضاً تقليص المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل دون انتظار الموقف العام العربي؛ وأن تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول إلى حين عقد اتفاق جديد (هيكل، ج2، 1996)، (الشعيبي، 1975).

وتوترت العلاقات الفلسطينية المصرية على أثر ذلك، حيث أعلنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في بيان أصدرته بتاريخ 15 أيلول/ سبتمبر 1975، عن خيبة أملها من الخطوة المصرية؛ واعتبرت أن أعباء الاتفاق المذكور ستقع على كاهل الثورة الفلسطينية؛ مما دفع السلطات المصرية إلى إيقاف إذاعة منظمة التحرير عن البث من القاهرة (سخنيني، 1975)، إثر الانتقادات التي صعّدتها المقاومة الفلسطينية ضد هذا الاتفاق التي جمدت الجبهة المصرية، وأضعفت موقف الجبهة العربية الموحدة ضد إسرائيل، وأغفلت قضية الشعب الفلسطيني (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975: 1977).

هكذا كان الموقف الفلسطيني الرافض للحلول الجزئية ، وكذلك للقرار "242"، وبرّرت مصر كعادتها هذا الاتفاق؛ بأن أعلنت مجلة "روز اليوسف" المصرية أن هذا الاتفاق جاء نتيجة إخفاق المقاومة الفلسطينية في تحديد رأيها فيما تريده حلاً لمشكلة فلسطين، وكذلك عدم تحديدها أية خطوات عملية مع الملك حسين بشأن مستقبل مصر على عمل هذا الاتفاق، والبحث في الأمور المتعلقة بالقضية الفلسطينية ضمن التسوية الشاملة في جنيف (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975: 1977). ولهذا إن فشل الاتفاق بين الفلسطينيين والأردنيين يعني اللجوء إلى الحل الجزئي في سيناء، وإلزام منظمة التحرير على بالاعتراف بقراري"242 "و"383" كما ورد في الاتفاق.

وفي 3 أيلول / سبتمبر أبدى السادات ألمه للموقف الفلسطيني المعارض؛ متمنياً أن يأخذ الفلسطينيون في الاعتبار أن مصلحة الثورة الفلسطينية هي في العلاقة الجيدة مع مصر. ولكن في تلك الأثناء تمَّ الاعتداء على السفارة المصرية في العاصمة الإسبانية "مدريد"، وطالب المهاجمون بسحب مصر لاتفاقية سيناء "2"، ولكن السادات أصر كعادته على طمأنة الفلسطينيين، مؤكداً أن الاتفاقية هي خطوة أولى نحو الحل الشامل؛ وأنه حصل على تعهّدات سرّية من الولايات المتحدة، باشتراك الفلسطينيين في التسوية النهائية؛ وبأنه لا يطالب الفلسطينيين بالاعتراف والقبول بالاتفاقية؛ وإنما طالبهم بعدم تحريف الحقائق (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975: 1977)، وفي هذا الصدد أعلنت الولايات المتحدة أن هذا الاتفاق خطوة أولى نحو الحل الشامل، ولكن الحقائق غير ما صرّح بها السادات وما صرّحت به الولايات المتحدة، فإن بنود الاتفاقية والتعهّدات الأمريكية لإسرائيل بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير، يجعل الاتفاقية أبعد ما تكون عن اعتبارها طريقاً للحل الشامل، وما أكّدته الأحداث بعد ذلك عندما أشرفت الحرب الأهلية في لبنان 1975 على الاندلاع (رياض، ج1، 1987)، ولم يكن لها أي تدخل مباشرة لإنهائها (عبد الرحمن، 1987)، فقد صرّح السادات بأنه لن يزج بنفسه في صراع لا تعرف بعض أطرافه أين مصلحتها فيه، وكان بذلك يشير إلى المقاومة الفلسطينية أساساً (الكتاب السنوي لعام 1975: 1977)، وهذا الموقف المصري منذ نيسان/ أبريل ، وقت

اندلاع الحرب اللبنانية جاء مكملاً للسياسة الأمريكية وإسرائيل، المغذية لإشعال فتيل الحرب اللبنانية ضد المقاومة الفلسطينية، التي تمركزت في لبنان كقاعدة لمواجهة إسرائيل.

وكان الرئيس حافظ الأسد قد أعرب عن أن الحرب الأهلية اللبنانية، جاءت مخططة ومدبرة من قبل "كيسنجر"، الذي أرادها عملية تلفت أنظار الجماهير العربية، حتى يتيح لمصر فرصة توقيع اتفاقية سيناء "2" مع إسرائيل، ووقتذاك لن تجد معارضة قوية في العالم العربي، وتوقع الرئيس الأسد أن هذه الاتفاقية مقدمة لحل مصري إسرائيلي منفرد (هيكل، ج3، 1996). وتمَّ الاتفاق بين الولايات المتحدة وإسرائيل بالفعل على اعتبار هذا الاتفاق مقدمة لاتفاق سلام نهائي، والشيء ذاته ينطبق على الجبهة الأردنية (كونت، 2002). وبأنه خطوة أولى نحو اتفاق كامب ديفيد؛ لأن مصر قد تخلت عن أهم ورقة في يدها وهي مقاومة الاحتلال العسكري، لحساب التزامها بالحل السياسي، واعتبر ذلك مكسباً سياسياً واستراتيجياً لإسرائيل (عثمان، 2003)، وبذلك يتبيّن أن الخاسر الوحيد والمباشر من هذا الاتفاق هي "م.ت.ف" (الخليلي،1976).

وهكذا ساءت العلاقات الفلسطينية المصرية، بمحاولة السادات جر منظمة التحرير للاعتراف بالقرار "242"، وزج المنظمة في العملية السلمية على أساس الشروط الأمريكية الإسرائيلية، ولكن السادات مضى في مشواره فقابل الرئيس "فورد"، وكانت هذه الزيارة الأولى لواشنطن في تشرين أول/ أكتوبر 1975 ، وهي محطة تاريخية، فقد طلب "كيسنجر" من السادات الاستعداد للسلام الكامل وتحقيق التطبيع؛ وأنه الآن لا مجال لخطوة جزئية ثالثة مشابهة لاتفاقيات السابقة، وكان السادات غير مستعد لذلك، وفي الوقت نفسه عمدت سوريا والمنظمة لعرض نص مشروع قرار في الأمم المتحدة (هيكل، ج2، 1996)؛ بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، ونجحت في ذلك بصدور القرار الداعي لذلك رقم "3379" في 10 تشرين ثانٍ/ نوفمبر 1975 (عبد الرحمن، 1987) ،(عبد المجيد 1994) ،على الرغم من أن "فورد" طلب من السادات أثناء اجتماعهما، أن يبذل جهوده لإحباط هذا القرار. ولم يملك السادات سوى أن يصدر تعليماته إلى الوفد المصري في نيويورك بالتغيّب عن جلسة التصويت. ولم يكن ذلك كافياً من وجهة نظر "كيسنجر"، مما أثّر على علاقة السادات بالولايات المتحدة، فقد رفض الكونجرس منح مصر مساعدات أمريكية (هيكل، ج2، 1996).

وفي الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، حاولت مصر المطالبة بدعوة "م.ت.ف" للمشاركة في مؤتمر جنيف على أساس القرار "242"، ولكن منظمة التحرير رفضت ذلك المشروع، وأعرب فاروق القدومي عن امتناع المنظمة عن حضور أي مؤتمر للشرق الأوسط على أساس هذا القرار، لكن المنظمة وسوريا سعتا منذ بداية العام 1974 بمساعدة الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية من أجل تعديل القرار "242"، لمنع جعل القضية الفلسطينية قضية لاجئين؛ إلى أن صدر القرار "3236"، الداعي إلى حق العودة إلي كل فلسطين وحق تقرير

المصير؛ التي أعلنت المنظمة أنَّ على أساسه يمكنها حضور مؤتمر جنيف، ودعمت في هذا الاتجاه سوريا والاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية، ولكن مصر أصرّت على القرار "242" لحضور مؤتمر جنيف، واتخذت الولايات المتحدة وإسرائيل الموقف نفسه (شؤون فلسطينية،1975 ،ع52)، ورغم أن وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي برّر الإصرار المصري علي ذلك؛ بأنه طلب من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، لدعوة المنظمة للاشتراك في مؤتمر جنيف علي أساس القرار "3236"، الاَّ أن الاتحاد السوفيتي أشار بأن الصيغة التي تريدها مصر؛ من الصعب إقناع الأطراف بها لأنها قوية، وتمَّ الالتفاف علي هذه الصعوبة، باقتراح من السادات بطرح مبادرة لاستصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بدعوة المنظمة للمشاركة بمؤتمر جنيف علي قدم المساواة مع الأطراف الأخري، واستجابةً لتلك المبادرة أصدرت الجمعية العامة في10 تشرين ثانٍ / نوفمبر 1975، قرارها رقم "3375"؛ الاَّ أن إصرار الولايات المتحدة وإسرائيل علي عدم مشاركة الفلسطينيين في المؤتمر، علي أساس القرارين السابقين جعل مصر تتمسك بالقرارين "242" ، "338" (جريدة الأهرام، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975، 1977).

وهكذا بقيت العلاقات الفلسطينية المصرية حتى نهاية العام 1975، وهي علاقة توتر واختلاف على الرؤى السياسية بين الطرفين، بسبب تدخلات "كيسنجر" الذي حاول إفساد العلاقة بينهما، وتمَّ ذلك باتفاقية سيناء "2"، وأيضاً على المستوى الدولي نجحت المنظمة في تثبيت قراراتها.

ويتبيّن أن الساحة العربية السياسية انقسمت نتيجة اتفاق سيناء "2"، التي جعلت المنظمة أكثر قرباً لسوريا التي فشلت في عقد اتفاق فك الارتباط علي جبهة الجولان، على أساس وعد "كيسنجر" للسادات بسبب التعنت الإسرائيلي والمراوغة الأمريكية، اللتين أرادتا أن يكون الاتفاق تجميلياً، لهذا فشلت مصر في سياستها التي كانت تسير بخطين، وهي فك الارتباط علي الجبهة الأردنية والسورية وحل القضية الفلسطينية، وقد فشل هذا الخط. أما الخط الآخر فهو الحل الفردي، وقد كانت مقدمته اتفاقية سيناء "2", التي استبعدت هذه الجبهات والقضية الفلسطينية. مما جعل الساحة العربية منقسمة، وأصبحت سوريا تحاول استغلال التنافس الفلسطيني الأردني علي تمثيل الفلسطينيين من أجل حسمه، علي أن تصبح سوريا قوة عربية تساوم أمريكا وإسرائيل بورقة الفلسطينية ، وإن قبلت أن تنجر بمطالب إسرائيلية وأمريكية فسوف تتخلي عن قوتها العربية، وتصبح ذيلاً ضمن الحلول المصرية الجزئية التجميلية. ولهذا لجأت إلى عمل تحالف فلسطيني أردني سوري لمواجهة اتفاقية سيناء, وسياسة السادات التي كانت قناعته بأن 99% من أوراق اللعبة في يد الولايات المتحدة (الخليلي, 1976).

وخاضت سوريا برغم ما أنتجته اتفاقية سيناء "2"، من إضعافٍ في الموقف السياسي العربي وتمزيقه، معركة دبلوماسية علي صعيد مجلس الأمن تحقق بنتيجتها توجيه مجلس الأمن دعوة للمنظمة لحضور اجتماعات خاصة تعقد في إطاره، لمناقشة قضية الشرق الأوسط بما فيها قضية فلسطين. ففي الأول من كانون أول / ديسمبر 1975، قرر مجلس الأمن تجديد مدة مرابطة القوات الدولية في الجولان، وفي الوقت ذاته قرر أن يعود إلي الاجتماع مرة أخري في 2 كانون ثانٍ / يناير 1976، لاستكمال مناقشاته حول الشرق الأوسط ، بما فيها قضية فلسطين، مع أخذ جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة. غير أن ردة الفعل الإسرائيلي كانت علي أثر ذلك، بشن غارات علي المخيمات الفلسطينية الشمالية في لبنان، وقتل وجرح العديد من الفلسطينيين. فقد جاءت النتيجة السياسية لذلك بأن تمنح المنظمة فرصة أخرى ، لتأكيد أهليتها التمثيلية عبر مجلس الأمن ذاته. وبالفعل حضر ممثلون عن المنظمة في الخامس من الشهر نفسه، لمناقشة العدوان الإسرائيلي، لأول مرة منذ نشأة منظمة التحرير عام 1964. وكان الحدث الأكبر يتمثّل في انسحاب الوفد الإسرائيلي احتجاجاً علي الظهور الفلسطيني الساطع في أروقة أهم هيئة دولية. وظل حضور منظمة التحرير لاجتماعات مجلس الأمن حدثاً مميزاً في الحياة السياسية للمنظمة، بالرغم من عدم توصل المجلس إلي قرار محدد نتيجة استخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو ضد قرار إدانة إسرائيل، لقيامها بغارات متعمدة في الأراضي اللبنانية. وعلى أثر ذلك وجدت المنظمة فرصة كبيرة في انعقاد مجلس الأمن مرة أخري، لإيجاد أرضية تفاوضية جديدة لها علي غير الأساس الذي عُقد عليه مؤتمر جنيف، وهو قرار"242" ، ولهذه الغاية أجرت المنظمة اتصالات مع الأطراف العربية والدولية وأرسلت وفداً إلي نيويورك، وكانت تلك فرصة للمنظمة، لتأكيد مكانتها الدولية وشرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني عبر مجلس الأمن، في وقتٍ كانت فيه الساحة الفلسطينية مليئة بالمظاهرات الشاملة التي تتجددت في الضفة الغربية المحتلة، بعد الانجازات الدبلوماسية والسياسية التي حققتها المنظمة في الدورة الثلاثين للجمعية العامة، وكذلك في وقتٍ اتسعت فيها الحرب الأهلية اللبنانية، فجاءت مناسبة تجديد مدة مرابطة القوات الدولية في الجولان لمدة 6 أشهر، فرصة لمنظمة التحرير لبناء موقفها السابق (الشعيبي، 1975)، وهكذا بقي الموقف الفلسطيني السياسي في حالة انتظار الجلسة، التي سوف تُعقد في 12 كانون ثانٍ / يناير 1976.

3.2.4. الخاتمة :

إن العلاقات الفلسطينية المصرية طوال عامي 1974 – 1975، كانت ما بين الاختلاف والتنسيق والمقاطعة، على المستوى الفلسطيني استمرت طوال هذين العامين موجودة ما

بين القابلين للحلول السلمية والرافضين للحلول السلمية حتى ذلك الوقت ، إلى أن جاءت اتفاقية سيناء "2"، مما دفع الساحة الفلسطينية من خلال الاتجاهين السابقين لمعارضة مصر في سلوكها السياسي الجزئي، ولكن هذا التباين ما بين الاتجاهين الفلسطينيين في علاقتهما مع مصر، أدّى إلى أن "جبهة الرفض" كانت علاقتها مع مصر وحتى نهاية تلك الفترة، معارضة لجميع الحلول السلمية التي قامت بها مصر، أما القابلون "م،ت،ف"، فقد قبلوا بالحل السياسي الشامل، وكان خلافهم مع مصر فقط بخصوص الحلول الجزئية التي كانت نتائج سياسة "الخطوة خطوة "المعادية لمنظمة التحرير، وأيضاً معارضتهم للقرار "242"، الذي يعتبر المشكلة الفلسطينية مشكلة لاجئين؛ رغم أن مصر كانت تحث منظمة التحرير على الاعتراف به.

غير أن المنظمة استطاعت في نهاية هذه الفترة تحديد موقفها السياسي تجاه حضور مؤتمر جنيف على أساس قرار الجمعية العامة "3236"، الداعي للحقوق الفلسطينية، بينما بقيت مصر متمسكة بالقرارين: "242"، و"338"، وفشلت مساعي المنظمة لتعديلهما بسبب المعارضة الأمريكية والإسرائيلية الرافضة لذلك، ولهذا وجدنا أن علاقة الفلسطينيين السياسية متأثرة دوماً بعلاقة مصر مع الولايات المتحدة، وقد سعت مصر طوال هذه الأعوام، للحصول على اعتراف بمنظمة التحرير كطرفٍ فلسطيني مستقل في العملية السلمية في مؤتمر جنيف "المشروع المصري"، وبأي شكل حتى عبر الحلول الجزئية، فقد اعتبر السادات أن هذه الحلول وسيلة للحل الأشمل، ولكنه فشل في تلك السياسة التي أدّت إلى توتر العلاقة بينه وبين المنظمة. ولكن السادات استمر في مشواره السياسي الذي رسمه لنفسه رغم توتر العلاقة مع المنظمة؛ لأنه كان يُدرك بأن لا مخرج للمنظمة إلاَّ بعودتها إلى مصر، الأمر الذي سنلمسه فيما بعد خلال عام 1976، بتحسن العلاقات الفلسطينية المصرية في مؤتمر الرياض.

الفصل الخامس

العلاقات الفلسطينية المصرية بين الواقع والمجازفة السياسية.

1.5 . "م،ت،ف " ما بين التأديب المصري والقضاء السوري.

إن العلاقات الفلسطينية المصرية في عام 1976، كانت مرتبطة بالعلاقات المصرية السورية, فمصر وقعت اتفاقية فك الاشتباك سيناء "2"، فهاجمت كلٌ من "م.ت.ف" وسوريا هذه الاتفاقية، وكانت العلاقات الفلسطينية المصرية قد توترت في أواخر العام الذي سبقه، وبقي الأمر على ما هو عليه دون حل؛ ولذلك لجأت سوريا بعد أن فشلت في عقد اتفاق جزئي آخر مع إسرائيل في الجولان، وفقدانها الحليف العسكري المصري، فلم يبق لها سوي التمسك بالورقة الفلسطينية، حتى تحافظ علي قوتها السياسية الإقليمية والدولية للمرحلة القادمة، التي سوف يكون عنوانها الحلول الشاملة، وجوهر هذه الحلول هي القضية الفلسطينية، وبذلك تستطيع سوريا المناورة بها، فربطت الأخيرة بين تجديد وجود المراقبين الدوليين في الجولان بالقضية الفلسطينية (الخليلي،1976)، واستطاعت بإصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم "381"، في 30 تشرين ثانٍ/ نوفمبر 1975، أن تدعو مجلس الأمن لمواصلة مناقشاته الخاصة بمشكلة الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية، واضعة في الاعتبار قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الخصوص في الجلسة التالية في 12 كانون ثانٍ /يناير 1976 (عبد الرحمن، 1987).

وكان الموقف الفلسطيني السياسي في بداية عام 1976 متوتراً باتجاه مصر؛ حيث أعرب القيادي في "م،ت،ف" ماجد أبو شرار عن سياسة المنظمة خلال هذا العام, بما اصطلح على تسميته بـ "التصدي والتحدي" لاتفاقية سيناء2، وما وراءها من مشاريع صهيونية إمبريالية أمريكية، وأعلن عن توحيد الموقف والصف الفلسطيني الوطني لمواجهة ذلك، وحدد المسار السياسي موافقة المنظمة لحضور جلسة مجلس الأمن التالية في 12 كانون ثانٍ/ يناير، علي أساس قرار الجمعية العامة رقم "3236"، الذي يضمن الحقوق الفلسطينية وحق تقرير المصير بإقامة السلطة الوطنية، كمقدمة لإقامة الدولة الفلسطينية علي كامل التراب الفلسطيني (وكالة وفا،موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976، 1978).

غير أن الموقف السياسي المصري كان مختلفاً للرؤية السياسية الفلسطينية؛ حيث نظر إلي الموقف الفلسطيني السابق لاتفاقية سيناء "2" والمهاجم لها؛ على أنه نتاج الوصايا السورية التي تستغل اليافطة الفلسطينية من أجل مهاجمة مصر، ومن ثمَّ أكد السادات علي ألاَّ يصبح عرفات

أداة لمن يريد مهاجمة مصر؛ وأكد علي أن القضية الفلسطينية في أيدي مصرية أمينة، وهذا نابع من المسئولية القومية، وكذلك المصير الواحد لمصر وفلسطين، وبذلك أصرَّ السادات من هذا المنطلق؛ على أن يعمل ما يريد سواء قبل الفلسطينيون أم لم يقبلوا، وأنه ماضٍ في سياسته المبنية علي قناعته بأن الحل بيد الولايات المتحدة بنسبة 99 %، كما سيتضح بيانه، وكذلك وضّح إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري خلاف مصر السياسي، بناءً علي الأساس الذي حددته "م،ت،ف" لحضور جلسة مجلس الأمن في 12 كانون ثانٍ/ يناير ، وهو القرار الدولي رقم "3236"، الذي سيكون مصيره التجاهل السياسي، فمصر قبل ذلك كانت قد عرضته علي الأطراف الراعية لمؤتمر جنيف؛ علي أساس أن يكون قاعدة للحوار، إلاَّ أن الاتحاد السوفيتي رفض ذلك الأمر، مبرراً ذلك بأنه لا يجد قبولاً لدى الولايات المتحدة وإسرائيل ودولياً، ولذلك نصحت مصر "م،ت،ف" بضرورة التمسك بالقرارين، "242", و"338" كقاعدة للجلسة القادمة ،لأنهما مقبولان دولياً, ورغم الخلاف الناشب بين الطرفين، إلاَّ أن مصر حضرت المناقشة (الوثائق الفلسطينية العربية، لعام 1976، 1978).

وتم التحضير لجلسة مجلس الأمن من قبل المنظمة، من خلال اتصالها بعدة أطراف، كان من ضمنها الاجتماع مع مصر؛ لبحث الموضوع (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976، 1979)، غير أنه لم يطرأ جديد، وبقي الخلاف السياسي المصري الفلسطيني حول الأساس, وهذا ما تبين من طرح فاروق القدومي , في افتتاحه لجلسة مجلس الأمن في 12 كانون ثانٍ/ يناير، حيث أكد علي رفضه للقرارين "242" و "338", اللذين اعتبرهما لا يعيدان الحقوق الفلسطينية ولا تعترف بهما إسرائيل, والتمسك بقرارات قمة الرباط, والجمعية العامة رقم "3375", "3376", "3236", من أجل إحلال السلام العادل للجميع، وفي الوقت نفسه استمرار الشعب الفلسطيني في نضاله العادل, وبجميع الوسائل المشروعة لتحقيق أهدافه العادلة، ليسود السلام الدائم والعادل في الشرق الأوسط, من خلال قرار ايجابي في إطار ذلك المجلس (وكالة وفا، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976، 1978)،(عبد المجيد،1994).

وفي 23 كانون ثانٍ/ يناير وفي إطار المناقشات, تقدمت سوريا والمنظمة بمشروع عن طريق دول عدم الانحياز, وطالبت بضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه، بما فيهما تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967، والاعتراف بحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام، وضمن حدود آمنة (الشعيبي،1979)، ولكن هذا المشروع اصطدم في 27 من الشهر نفسه بفيتو أمريكي، وبررت الولايات المتحدة اعتراضها، باكتفائها بالقرار"242"، فعلّق القدومي على ذلك باستمرار الولايات المتحدة بمعاداتها للنضال والحقوق العادلة للفلسطينيين (حمود،1976) انظر أيضا الي ، (حسن،1976) ، (الشعيبي،1976)

وهكذا كان مصير المشروع الفلسطيني السوري الاصطدام بالفيتو الأمريكي، وحمّلت مصر المنظمة وسوريا هذه النتيجة التي لا تقبلها مصر؛ لأن مسار الأخيرتين سوف يزيد التعنت الإسرائيلي والأمريكي، مما سوف يؤخر عقد مؤتمر جنيف (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، عام 1976: 1979)، ويتضح من ذلك الخلاف السياسي ما بين المنظمة ومصر؛ بأن الأولي ترفض مؤتمر جنيف، والأساس الذي يقوم عليه وهو القرار "242", وهذا ما رفضته المنظمة في دورات المجلس الوطني السابقة، وحاولت بمساعدة سوريا تعويض ذلك بالأمم المتحدة ومجلس الأمن؛ كإيجاد بديل عن مؤتمر جنيف, وأيضاً بديل عن القرار "242" وهو القرار "3236" الصادر عن الجمعية العامة؛ الاَّ أنه تم رفض ذلك في الجلسة السابقة (الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976، 1978). وأصرّت المنظمة على موقفها؛ إلاَّ أن مصر سوف تصر علي موقفها السياسي الداعم لمؤتمر جنيف، وأساسه القرارين: "242", و"338", لمعرفتها الجيدة بالوضع الدولي, وهكذا كان أول صدام سياسي دولي في الرؤى المصرية الفلسطينية السياسية.

ومما سبق ذكره؛ فإننا نستنتج بأن المشروع التي قدمته دول عدم الانحياز؛ رغم أنه لم يأخذ رقماً متسلسلاً في مجلس الأمن؛ إلاَّ أن النقاشات التي سبقته وتلته أيضاً, أوضحت عمق البعد الفلسطيني لمشكلة الشرق الأوسط، وبالقدر نفسه اتضح أن مجلس الأمن سوف يُدعى في مناسبة ما, وبحضور "م،ت،ف" لكسر القرار الذي أصدره عام 1967، في وقت لم تكن فيه المنظمة لها أي حضور معترف فيه, وفاعلية سياسية وأهلية تمثيلية حاسمة (الشعيبي، 1979).

ورغم الخلاف مع الفلسطينيين مضى السادات في رؤيته، حيث قام بجولة عربية خليجية, وكان مغزاها سياسياً واقتصادياً من أجل جمع التأييد لمسعاه السياسي، ودعمه اقتصادياً، ليكون أكثر قوة في المرحلة القادمة, حيث تمَّ التأكيد في تلك الجولة علي الإستراتيجية العربية والتضامن العربي, من أجل تحرير القدس دون التطرق الي اتفاقية سيناء "2" (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، عام 1976، 1979)، مع التزام مصر بدعم "م،ت،ف" في جميع المحافل الدولية (مجلة الحوادث، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية، عام 1976: 1978).

كما ويتضح مما سبق؛ أن دول الخليج العربية كانت مؤيدة للسياسة المصرية، وهكذا كانت الساحة العربية منقسمة على نفسها؛ ويرجع حقيقة هذا التأييد نتاج مصالح مشتركة، بسبب وجود الشركة العربية للتسليح وهي شركة مشتركة ما بين مصر ودول الخليج العربي، من أجل تنويع مصادر التسليح، وهذا ما أكده السادات (مجلة الحوادث، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية، عام 1976، 1978).

وكان لهذه الزيارة العربية أثر علي العلاقة السياسية الفلسطينية المصرية, فقد وضع السادات معايير لعلاقته مع الفلسطينيين, بحيث عاد السجال ما بين سورية ومصر من جديد؛ بعدما اعتبر السادات الموقف الفلسطيني وأساسه السياسي نتاج الوصاية السورية, واتهم سورية باستغلال الفلسطينيين لمصالحها القطرية، كما اتهمها بأنها تحاول تخريب القضية الفلسطينية, والتدخل بشؤونها الداخلية من خلال زرع أشخاص وتنظيمات تابعة لها، الأمر الذي لم يرض السادات أن يقوم به؛ لأنه اعتبر ذلك مخالفاً للإستراتيجية العربية ومقررات قمة الرباط؛ ولذلك حدد السادات بأن هذا العام سيكون "عام فلسطين"، بمعني إدخال الفلسطينيين مؤتمر جنيف كطرف مستقل في هذا المؤتمر، الذي سوف يُبحث فيه الحل الشامل, لضمان إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني؛ لأن القضية الفلسطينية هي محور السلام في الشرق الأوسط، وليست سيناء ولا الجولان، ولهذا دعا سوريا والدول العربية لتوحيد الصفوف، من أجل الاستعداد لذلك الطرح المصري ووضع إستراتيجية واحدة (مجلة الحوادث، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية، 1976، 1978).

بل وذهب السادات إلي أبعد من ذلك، حيث بقيت العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية متوترة بعد جولته العربية, فأخذ السادات قراراً بإلغاء معاهدة الصداقة السوفيتية المصرية في 14 آذار/ مارس 1976، وأرجع ذلك بأن الاتحاد السوفيتي يحاول تمزيق المنطقة العربية، من خلال علاقته الجيدة بسورية, وذلك بخلق المحاور في المنطقة العربية, وفرض القيود علي مصر، وهذا ما رفضته مصر (الشعيبي، 1976)، والسبب الآخر هو محاولته دعم "جيرالد فورد" في الانتخابات الأمريكية (هيكل، ج3، 1996)، وكذلك الأمر تطبيق اتفاق تمَّ بينه وبين "هنري كيسنجر"، الذي ربط إلغاء المعاهدة بتطبيق الحل الشامل, وذلك خلال زيارته لواشنطن في تشرين أول/ أكتوبر من العام المنصرم (رياض، ج3، 1986)، ولكن ما فعلة السادات ، يأتي ضمن النزاع السوفيتي الأمريكي حول رؤية الأخيرة كيفية إدارة الصراع العربي الإسرائيلي وقضيته الفلسطينية وحلها ،وفق دفع الخطر و المواجه بتفاهم مع الاتحاد السوفيتي ،عبر مشاركته في تحقيق التسوية،ووضع الإجراءات والمبادئ ، وما بين إبعادة والمضي في تحقيق التسوية دونه،(الدجاني ،1980)، وهذه الرؤية الأمريكية طبقها كيسنجر مع السادات ، وكان هذا مجتمعاً من أجل استئناف الولايات المتحدة لتحركاتها السياسية للحل الشامل، لكنها باءت بالفشل (رياض، 1987) ، رغم توضيحات السادات "لفورد" عبر رسائل الشكر من قبل الأخير للسادات على تلك الخطوة ، إلاَّ أن السادات أوضح له، بأن المنطقة حُبلى بالمشاكل ويمكن أن تنفجر في أي لحظة، ويجب التحرك لمسك صمام الأمان والتمحور حول حل القضية الفلسطينية (هيكل، ج2، 1996) .

وكان رد الفعل الفلسطيني علي إلغاء الاتفاقية بين مصر و الاتحاد السوفيتي بأن اعتبر هذه الخطوة تأكيداً لتبعية مصر للامبريالية الأمريكية، التي تهدف إلي تمزيق المنطقة العربية والتعاون بينهما في وقت تبذل فيه الامبريالية جهداً في مساندة إسرائيل ضد المصلحة العربية، ومن جانبه كان رد فعل سوريا والاتحاد السوفيتي بنفس المضمون (الشعيبي، 1976)، ولكن الاتحاد السوفيتي زاد بأن اتهم السعودية؛ بأنها وراء ذلك بإعطائها مساعدة أمريكية مقابل ذلك (إسماعيل، 1987)، ولكن رغم ذلك فإن السادات يأس من رد الفعل الأمريكي وخموله, ورغم توتر العلاقات الفلسطينية المصرية؛ إلاَّ أن السادات حاول استغلال العامل الفلسطيني لصالحه, فأمر بعدم التعرّض لمجموعة فلسطينية حاولت خطف طائرة إسرائيلية "عملية عنتيبي", لتكون عاملاً لتحريك المسار السياسي الأمريكي والإسرائيلي؛ ولكن تبين فيما بعد أنه عند حدوث العملية ونجاحها, قدّم السادات التسهيلات للكوماندوز الإسرائيلي لكي يُنقذ الرهائن الإسرائيليين, وذلك لإثبات حسن النية من أجل التحرك الأمريكي الإسرائيلي، ومع ذلك لم يحصل سوى على الشكر, ولذلك وصل به اليأس إلي صورة غير متصورة (هيكل، ج2، 1996).

ورغم ذلك أصرَّ السادات علي اتخاذ خطوات نحو الغرب, فذهب في جولة أوروبية استغرقت الفترة من 29 آذار/ مارس إلي 15 نيسان/ أبريل 1976, وشملت ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا, والفاتيكان ويوغسلافيا والنمسا، ونتج عن الزيارة بأن اعترفت تلك الدول بالحقوق الفلسطينية؛ وبأن القضية الفلسطينية هي محور الحل الشامل, الذي يضمن للإسرائيليين والفلسطينيين العيش بأمان, وبناء الدولة الفلسطينية، وهذا يتحقق كله بمؤتمر جنيف، وكذلك طالب السادات بفتح مكاتب لمنظمة التحرير في ألمانيا؛ إلاَّ أن المستشار الألماني "شميث" وضع شرطاً وهو اعتراف المنظمة بإسرائيل (الشعيبي، 1976). وكذلك المستشار النمساوي الذي استعد وبنفس الشرط, أما فرنسا فكانت أول دولة أوروبية تفتح مكتباً لمنظمة التحرير (جريدة الأهرام، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976، 1978). وفي جانب آخر أرسل السادات نائبه حسني مبارك إلى الصين، لعقد اتفاقيات اقتصادية وعسكرية؛ ووضّح السادات بأن هذه التحركات المصرية جاءت لتثبت للعالم قدرة مصر علي التحرك، وتمتين الصداقات لمصر في نفوس الكثيرين في العالم بفضل نضالها الوطني (الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976، 1978).

ومما سبق يتبيّن؛ أن السادات طبّق سياسته بغض النظر عن علاقته بالقيادة الفلسطينية, وهذا ما تبيّن من خلال مضي السادات في نهجه، وهو السعي نحو عقد مؤتمر جنيف للسلام مع حشد دولي كبير, رضي الفلسطينيون أم رفضوا، وهذا ما أوضحناه فيما سبق من تحديد السادات لطبيعة علاقته بالفلسطينيين.

وعلي المستوي الداخلي الفلسطيني, فقد كانت هناك الانتفاضة الفلسطينية التي تتجدد وفق الانتهاكات الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة، والتي نُظمت من جديد في 19 آذار/ مارس 1976 بعد صلاة الجمعة ، وسقط شهداء من المتظاهرين، مما أدّى إلي اشتعالها على مستوي الأراضي الفلسطينية ككل مع رفع شعارات مؤيدة لـ "م.ت.ف" (الشعيبي، 1976)،(الدجاني ،1980)، حيث سعي السادات علي المستوي الدولي لمساندة الشعب الفلسطيني, فتطرق من خلال جولته الأوروبية لهذه الأحداث بمؤتمر صحفي مع الرئيس اليوغسلافي "جوزيف تيتو"، إذ اعتبر السادات تلك الانتفاضة ما هى نتاج عدم استجابة إسرائيل لقرارات مجلس الأمن، الداعية للانسحاب من الأراضي الفلسطينية, وبناء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذلك دعا "تيتو" إلى حل للسلام العادل والقائم علي حل المشكلة الفلسطينية (جريدة الأهرام، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976، 1978). وكذلك الأمر اجتمع مجلس الأمن في آذار /مارس، لبحث الأوضاع المتردية في الأراضي الفلسطينية, حيث تميّز هذا الاجتماع بعدم انسحاب إسرائيل من هذا الاجتماع, وقد استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع دول عدم الانحياز (الشعيبي ، 1976)، والذي اعتبره السادات خطوة متقدمة نحو التفهّم الإسرائيلي الفلسطيني، بسبب عدم انسحاب الوفد الإسرائيلي (جريدة الأهرام، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976، 1978).

ونتج عن هذه الانتفاضة؛ أن فكرت إسرائيل بعمل انتخابات بلدية داخل الأراضي الفلسطينية، بحيث يتم استبدال القيادات الموجودة بقيادات أكثر مرونة واستجابة مع إسرائيل كبديل عن المنظمة ، ولكن انقلب السحر علي الساحر بفوز المنظمة بغالبية المقاعد الكبرى للبلديات في12 نيسان/ أبريل (الشعيبي، 1979)، وهذا ما اعتبرته المنظمة استفتاء علي أحقيتها في تمثيل الشعب الفلسطيني.، وكان لمصر في هذه الانتخابات تأثير غير مباشر عليها؛ فالانتخابات الأولي كانت في عام 1972, في ظل أجواء هزيمة حرب 1967, وكانت الروح المعنوية مهزومة, لذلك لم يكن للمنظمة حضور كبير، أما الانتخابات الحالية فكانت في أجواء انتصار حرب 1973, وصعود نجم المنظمة علي المستوي الدولي، وتمحور الشخصية الفلسطينية وبروزها عالمياً وإقليمياً، ولذلك حاولت الجماهير المحافظة علي تلك الصورة، بالالتفاف حول هذا الأمل (الشعيبي، 1976)، وتلاحم الجماهير داخل الأراضي 1948، بنفس النهج ، وهذا ما عبرت الجماهير عنة يوم الأرض، وبذلك نجحت المنظمة علي الصعيد الداخلي بتأييد السياسي لها(الدجاني 1980)، وعلي أثر هذا الفوز أبعدت إسرائيل بعض الشخصيات التي فازت في الانتخابات إلى خارج الأراضي المحتلة, فزادت الانتفاضة اشتعالاً (آندرلين، 1998)، فقامت مصر في آيار/ مايو, وكذلك في تشرين أول "أكتوبر" بالطلب من مجلس الأمن، النظر بصفة عاجلة في الأوضاع السائدة في الأراضي المحتلة، وأصدر المجلس بيانين تمَّ التوصّل إليهما

بتوافق الآراء، بإدانة سياسات وممارسات إسرائيل، واعتبارها إجراءات باطلة وعقبة في طريق السلام (الجهود المصرية،(2008): .http://www.2.sis.gov.eg).

ومهما يكن من أمر؛ فإن مصر كانت تُرجع هذه الانتفاضة إلي التعنت الإسرائيلي، الرافض للانسحاب من الأراضي الفلسطينية لإقامة دولة فلسطينية، كما كان السادات يدعم هذا التحرك الفلسطيني، ويعتبره مهماً لنيل الحرية وحقه في العيش بسلام.

وبذلك كانت العلاقات الفلسطينية المصرية قد انتابها التوتر, والذي أرجعه السادات إلي وقوع "م،ت،ف" أسيرة لبعض الأنظمة الرسمية العربية والمزايدات؛ غير أنه حدد علاقته مع الفلسطينيين بأنها إستراتيجية وليس مرحلية، ولذلك تعتبر مصر نفسها هي الأم التي تحتضن فلسطين؛ فيجب علي الفلسطينيين أن يتخلصوا من أسر أنظمة المزايدات والمحاور والشعارات، ورغم ذلك فإن السادات مضى في التزامه بمقررات قمة الرباط وبالحق الفلسطيني, وبمنهج سياسي حدده وهو شعار عام 1976 بأنه "عام فلسطين"، وبناء دولته الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة كمرحلة أولى لهذا الجيل, وكمقدمة لبناء دولته الفلسطينية، وذلك من خلال مؤتمر جنيف واشتراك الفلسطينيين, وهذا ما تمَّ تعميمه في جولاته سواء من زيارته للولايات المتحدة وبريطانيا في العام الماضي، أو الأوروبية والصين والهند بإرسال مبعوثين عنه، والسادات بتلك السياسة الدبلوماسية في جولاته المتنوعة الأخيرة, يكون قد استخدم تلك السياسة كسلاح، لمواجهة المفاهيم الخاطئة عند الأوروبيين عن الصراع العربي الإسرائيلي، وتحييدهم عن دعمهم اللا محدود لإسرائيل، وتحويله إلي شكل موضوعي، ولهذا الغرض دعا جميع العرب لتقوية هذا السلاح الدبلوماسي، وتعميق مفهومه لحل القضية الفلسطينية باجتماع علي طاولة واحدة ووضع إستراتيجية واحدة , وعودة التضامن العربي من جديد وإنهاء الخلافات من أجل ذلك، وتخطيط ما سوف يعمل لخدمة ذلك الهدف, كما فعل الصهاينة في مؤتمر" بازل "عام 1897 ونجحوا في ذلك (جريدة الأهرام، موثقة في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976، 1978)

1.1.5 .الحرب اللبنانية :

إن سياسة السادات اتجاه القضية الفلسطينية, أملتها ظروف تلك الفترة التي تميزت بتصاعد وتيرة الحرب الأهلية اللبنانية، ومغزاها السياسي, كان لها تأثير علي العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية، فقد كان اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية إيذاناً بأن سياسة الخطوات الصغيرة قد استنفدت أغراضها؛ وأن ما سيجري خلال الحرب ما هو إلا تمهيد لتسوية شاملة أو شبه شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، فمباشرة سوريا التمهيد لتنفيذ مشروعها الكونفدرالي مع الأردن

والفلسطينيين, كان نوعاً من الإعلان عن يأسها من الوصول الى اتفاق سوري إسرائيلي، كذلك الأمر مصر بعد اتفاقية سيناء؛ التي لم ترَ أن هناك إمكانية لخطوة صغيرة أخري علي الجبهة المصرية، وهذا ما أعلنه السادات في أكثر من مرة، ولكن تسوية شاملة أو شبه شاملة, كانت تتطلب أولاً إيجاد حل للقضية المركزية للتسوية، وهي المسألة الفلسطينية، وقد كانت هذه الحرب في لبنان المقدمة لمباشرة البحث عن حلول لهذه المعضلة, ضمن الظروف والأوضاع الجديدة التي قد تتولد عن هذه الحرب (الخليلي، 1976).

ويبدو أن ذلك ما كانت المنظمة تشعر به, وهو زجها في الصراع اللبناني الداخلي؛ رغم أنها أعلنت أكثر من مرة؛ أن لا دخل لها بالحرب اللبنانية، ومع ذلك تمَّ الاعتداء علي التجمعات الفلسطينية سواء في تل الزعتر أو المسلخ، الكرنتينا، والضبية وبلدة الدامور, من قبل القوات المسيحية اللبنانية وبعض فئات الجيش اللبناني، وقد أرسل عرفات برقيات لمبعوثين في القاهرة والاتحاد السوفيتي والملوك العرب، من أجل التدخل ولمنع تحقيق ما تشعر به المنظمة من مؤامرة عليها، لتحجيمها وتحطيم مكانتها الدولية التي اكتسبتها في السنوات الأخيرة (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976: 1979).

غير أن الموقف المصري لم يكن محدداً، فقد أعرب السادات بأنه حائر لما يدور في لبنان، وخلال جولته أكّد علي المحافظة علي المقاومة الفلسطينية، والتعاون بينهما وبين القوي اللبنانية للحفاظ علي عروبة لبنان, حتي وصل إلى موقف أكثر وضوحاً؛ باعتبار أن ما يحدث في لبنان من خلال الفلسطينيين، هي "فقاقيع" ناتجة عن استغلال الدول المزايدة؛ وبأن مصر ليست مسئولة عن تلك الفقاقيع, بحكم إستراتيجيتها بعدم التدخل في الشؤون الفلسطينية، وفي الاحتفال بعيد العمال في الأول من آيار/ مايو 1976؛ قال السادات إن الحرب اللبنانية هي نتاج عامل داخلي لبناني، مع وجود قوى معادية دولية, وقوي المزايدات الرخيصة التي تحاول شق الصف العربي ومحاربة المقاومة الفلسطينية، والتي كانت قد حققت نصراً عظيماً في المحافل الدولية والعربية بدعم مصري، ورغم وجود خلافات مصرية عدة مع التنظيمات الفلسطينية؛ إلاَّ أنه لم يحاول المس بجسد الثورة الفلسطينية، أو حرية إرادتها؛ فأسلوب خلاف السادات مع تلك التنظيمات، لم يكن يتطرق أبداً إلي محاولات إضعاف عزيمتها، أو حرية إرادتها (الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976، 1978).

هكذا كان الموقف المصري تجاه الحرب الأهلية اللبنانية، وما تعرضت له من اعتداءات. فكان على شكل النصح والإرشاد وعدم التدخل المباشر؛ وهذا ينم على أن مصر كانت مؤيدة للجبهة اللبنانية، بينما سورية كانت مؤيدة للمعسكر الفلسطيني والتقدمي اللبناني (الروسان، 2009) في بداية الحرب ، وهذا الموقف يأتي ضمن النزاع السوري المصري، وهذا ما سوف يعرضه الباحث فيما بعد.

ولكن هذا لا يمنع من القبول بقول السادات؛ بأن هناك قوى خارجية تحاول تحجيم الإنجاز الفلسطيني، ولكن المنظمة أرجعت ذلك التدخل كنتاج لاتفاقية سيناء، وربط المشاريع الأمريكية للقضية الفلسطينية بتفجير أحداث لبنان تلك (الكتاب السنوي لعام 1976: 1979)، لأن الفلسطينيين عندما اتخذوا من لبنان معقلاً لهم، وهو آخر معقل بعد طردهم من الأردن؛ فأصبحوا أكثر قوة ؛ حيث أصبح بمقدورهم أن يرفضوا أو يقبلوا ما يريدون، وبذلك أصبحوا عقبة أمام المسار السلمي والقوى السلمية، ولذلك كان هناك رؤى لهذه القوي، وهي الولايات المتحدة وإسرائيل كانتا تريدان القضاء على المقاومة الفلسطينية في لبنان، ونفيها من معادلة التسوية السلمية، وكان الأردن ضمن ذلك التيار للقوى الانعزالية (الخليلي، 1976)، عندما طُرح على الملك الحسين من صديقه اللبناني داني شمعون، كيفية المحافظة على التجمع الماروني المسيحي في لبنان، فرد عليه الملك حسين بأنه يجب الاستعانة بالإسرائيليين، وبالفعل تمَّ اتصال ما بين آل شمعون وآل الجميِّل بإسرائيل، حتى أصبح الشمعونيون والكتائب اللبنانية المسيحية يقاتلون ضد الفلسطينيين نيابة عن إسرائيل، وبإشراف "بنيامين بن أليعازر" وزير الدفاع ، الذي كان متواجداً أثناء قتل الفلسطينيين في تل الزعتر (آندرلين، 1998).

أما سوريا التي فشلت في إنجاز وحدة كونفدرالية بينها وبين الفلسطينيين والأردن، بسبب عدم التوافق بين الفلسطينيين والأردنيين؛ لذلك عمدت إلي تحجيم الثورة الفلسطينية، ولما فشلت بوسائل الضغط المباشرة دون الصدام العام، لجأت إلي مرحلة لاحقة للصدام المباشر والعام، الذي أخذ يتأرجح في الصدامات الأخيرة بين حدي التحجيم والتصفية النهائية للثورة الفلسطينية (الخليلي، 1976)، وبهذا التدخل السوري منذ حزيران/ يونيه 1976، وما أدى إلى تحذير عرفات من الصدام مع القوات السورية، من خلال إرساله المراسلات للملوك والرؤساء العرب، عبر مبعوثي المنظمة (الكتاب السنوي لعام 1976: 1979)، فباتت الساحة العربية منقسمة الي تيارين، اتجاه بدأ الوساطة الفردية من خلال الدول العربية كليبيا والجزائر، عن طريق إيفاد مبعوثين إلي سوريا ولبنان والفلسطينيين، واتجاه آخر تمثّل بالتحرك العربي عن طريق الحل بعقد مؤتمرات لوزراء خارجية العرب، ولجان مكونة من الدول العربية، وكانت مصر تتمثل في هذا الاتجاه الأخير (العلاقات اللبنانية السورية،1976: http://www.yabeyrouth.com)، ولذلك قام إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري بدعوة لعقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب، للتوصّل إلى تشكيل لجنة عربية، ولإرسال قوات سلام عربية تحل بدل القوات السورية. ولكن هذه اللجنة فشلت فيما بعد، بسبب استمرار القتال في تل الزعتر (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976، 1979). وحاولت السعودية لملمة الوضع بجمع وزيري خارجية مصر وسورية بحضور الكويت في الرياض، وانتهى الاجتماع إلى تشكيل لجنة من وزيري خارجية مصر

وسوريا، ولكن تلك المساعي فشلت للسبب السابق (الجهود المصرية،(2008): .(http://www.2.sis.gov.eg

وهكذا بدأ التحرك المصري غير المباشر عبر التحرك العربي، ولكن المغزى المصري كان في استغلال التدخل العسكري السوري لصالحها، فقد اعتبرت ذلك التدخل فرصة للهروب من العزلة؛ وأن تعيد روابطها مع "م،ت،ف" ؛و إرباك الحكومة السورية والسعي لهزيمتها، بإلقاء مصر بثقلها على الجانب الآخر، وحققت الدبلوماسية المصرية نجاحاً محدوداً، وانتهت عزلة مصر وأعيدت علاقاتها بالمنظمة (ساتي، 2008)، وكانت بوادر ذلك بالسماح لإذاعة المنظمة بالبث من القاهرة من جديد بعد التدخل السوري (عبد الرحمن، 1987).

وهكذا انقلب الموقف المصري، بحيث أصبحت مصر بجانب الفلسطينيين والقوات التقدمية اللبنانية، بعدما أصبحت سورية مؤيدة للجبهة اللبنانية، وباتت اللعبة المصرية واضحة حيث كانت ترمي إلي عزل سوريا، والإبقاء على الزعامة المصرية للعرب (الروسان، 2009). وهذا ما أوضحه "خلف" بالإشارة إلى الموقف المصري تجاه مجزرة تل الزعتر، فقد وصف خلف الموقف؛ بأن أحداً من العرب لم يجرؤ على كبح مئات من المسلحين المسيحيين، الذين كانوا يحاصرون المخيم ويذبحون الفلسطينيين، وكانت حجتهم إزاء ذلك في دعمهم للمعسكر المسيحي، هو التخوف من التفوق الفلسطيني في لبنان، مما يعطي حجة لإسرائيل بالتدخل وإشعال حرب غير محسوبة في لبنان؛ ولهذا تدخلت سوريا، أما مصر فكانت تؤيد الفلسطينيين تأييداً مطلقاً؛ بل وتحضهم على أن يكونوا أكثر تصلباً؛ لأنها لم تكن ترى في ذلك إلاَّ تعميقاً للهوة بين المقاومة ومنافستها سورية (خلف، 1991).

وهكذا كان النزاع السوري المصري، وكانت الضحية هي المنظمة التى وقعت ضحية لهذا النزاع؛ رغم أن علاقات الأخيرة تحسنت بمصر بعد حزيران /يونيه من العام نفسه، بسبب التدخل السوري للقضاء علي المقاومة، وعندما عقدت المنظمة مع سورية اتفاقاً في تموز/ يوليه؛ وتمَّ التعرّض إلي أن أحد أسباب الحرب اللبنانية هي اتفاقية سيناء، فاعترضت مصر على ذلك. إلاَّ أن القدومي اعتذر عن ذلك؛ وقال بأن هذا النص جاء في إطار شرح الوضع العام، ولا تقصد مصر بعينها، لما بين الفلسطينيين ومصر من علاقة حسنة، من خلال دعمها للفلسطينيين. وأكد على أن الفلسطينيين لا يعادون أياً من الدول العربية في ذلك الوقت (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976، 1979)، كما واقترحت مصر في 16 أيلول/ سبتمبر، في مستهل الدورة السادسة والستين لمجلس جامعة الدول العربية في القاهرة، بموافقة الدول العربية بالإجماع على منح "م،ت،ف" العضوية الكاملة في جامعة الدول العربية (الجهود المصرية،8 200، .(http://www.2.sis.gov.eg

و كذلك الوساطة المصرية في الاتصالات ما بين الولايات المتحدة والمنظمة، في إجلاء الرعايا الأمريكيين في بيروت، نتيجة قتل السفير الأمريكي ومستشاره، فتمَّ الشكر من قبل الرئيس "فورد" للمنظمة، الأمر الذي اعتبرته إسرائيل بداية اقتناع الولايات المتحدة بدخول المنظمة لمؤتمر جنيف (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976، 1979).

وبذلك تمَّ إعادة العلاقات الفلسطينية المصرية، ولكن ضمن الرؤية المصرية التي كانت تهدف من ورائها التدخل المباشر كما حصل في أحداث أيلول/ سبتمبر1970 في الأردن، وحسم الموقف هناك بمبادرة مصرية وشخصية من قبل جمال عبد الناصر رغم تأخره؛ إلاَّ أنه تمَّ إنقاذ القيادة الفلسطينية وكان درسا تأديبياً للفلسطينيين من قبل عبد الناصر، ولكن في أحداث لبنان كانت مصر السادات تهدف إلي تطويع وتحجيم المنظمة وليس القضاء عليها، بمعنى جعلها معتدلة وأكثر انسجاماً مع التسوية السلمية، وتكون طرفاً في معادلة التسوية متى تكون المعارضة الإسرائيلية أقل، وتلقى مرونة أمريكية أكبر، وهذا المشروع كان أقرب لبقية أنظمة التسوية العربية باستثناء سورية والأردن (الخليلي، 1976).

ومهما يكن من أمر؛ فإن هذا كان هو هدف الأنظمة العربية وعلاقتها بالمنظمة، فالكل يشد الخيوط باتجاهه. وكانت العلاقات الفلسطينية المصرية مرهونة بالنزاع العربي – العربي "أي السوري المصري"، بحيث فشلت في 13حزيران/ يونيه في إعادة العلاقات السورية المصرية. ولكن بعد نشوب القتال في" بحمدون" ووصول القتال ضد الفلسطينيين إلى أعلى درجاته تدخلت السعودية، حيث دعا الملك خالد بن عبدالعزيز إلي اجتماع في الرياض؛ مع أن الأحداث الدامية والوضع المشتعل في لبنان، كان بحاجة إلي قمة موسعة، ولكن بسبب الخلاف السوري المصري، تمَّ اقتراح عقد مؤتمر مصغر وكان سباعي على أساس اقتراح سوري، ولكن تمَّ الاستقرار من قبل الملك خالد على أن يكون المؤتمر سداسياً، وناقشت القمة إيقاف الهجوم الإعلامي السوري ضد مصر وضد اتفاقية سيناء، في مقابل موافقة مصر على سيطرة دمشق على لبنان (العلاقات اللبنانية السورية،1976،http://www.yabeyrouth.com)، واتخاذ قرار تحويل قوة ردع عربية مهامها فرض الالتزام بوقف إطلاق النار وحفظ الأمن، وإزالة المظاهر المسلحة وجميع الأسلحة الثقيلة (رياض،ج1، 1987)،(الصمادي،2008).

وعلى أثر ذلك انعقد مؤتمر القمة العربية الاستثنائي الثامن في 25 تشرين أول/ أكتوبر 1976، وأكّد على ما تبناه مؤتمر الرياض، وأكدت الدول العربية على التضامن العربي، وضرورة إنهاء الحرب بشكلها العنيف في لبنان، حيث أعرب بيان القمة العربية الاستثنائي عن وقف إطلاق النار في لبنان، وإعادة الحياة الطبيعية وتنفيذ اتفاقية القاهرة بين المنظمة والحكومة اللبنانية، والتزام الملوك والرؤساء العرب بمقررات المؤتمر للقمة العربية السابع في الرباط، باعتماد المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ودعم المنظمة، وأكدت المنظمة من جانبها على عدم

التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي، وكذلك بحث الملوك والرؤساء العرب الوضع المتدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطالبوا المجتمع الدولي بالوقوف ضد هذه الممارسات (الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976، 1978).

وهكذا عادت العلاقات السورية المصرية على حد قول المثل القديم: "**اشتم اليوم وقم بالتقبيل غداً**"، وكانت المصالحة لصالح الفلسطينيين (ساتي، 2008)، فالتقت أنظمة التسوية العربية على ضرورة إنهاء الحرب بشكلها العنيف، وعلى قاعدة مشروع التسوية للمسألة الفلسطينية، الذي كان بشكل عام الأقرب إلي المشروع المصري منه إلي السوري (الخليلي، 1976)، وهذا ما أكّده السادات لدى اجتماعه بعد مؤتمر القمة مع وفد الكونغرس الأمريكي في تشرين ثانٍ /نوفمبر، بتأكيده لهم بضرورة عودة التضامن العربي، واستعداد العرب الذين سوف يشاركون في مؤتمر جنيف وهم، مصر، سورية، الأردن، والفلسطينيين (رياض،ج1، 1987).

وأكد لهم السادات بأن السلام الدائم هو هدف العرب، الذي يتلخص في بناء الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا ما سيعطي الفلسطينيين نوعاً من المسؤولية أمام العالم، وكانت تلك رسالة للرئيس الأمريكي الجديد "جيمي كارتر" (الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976: 1978)، بعدما فاز الأخير بالانتخابات الأمريكية. وهكذا ترك "كيسنجر" بخسارة "فورد" البيت الأبيض، وترك القضية الفلسطينية المؤجلة إلي "كارتر" كأول مسمار في بداية عهده (كونت، 2002). وإزاء ذلك اجتمع السادات والرئيس حافظ الأسد في 18 كانون أول/ ديسمبر، واتفقا على آلية معينة بسبب الوضع الجديد، بإقامة قيادة سياسية موحدة بين البلدين على أساس المطالبة بعقد مؤتمر جنيف للسلام في فترة لا تتجاوز شهر آذار/ مارس 1977 (رياض، ج1، 1987).

وأمام ذلك كله وقفت المنظمة وأعادت حساباتها ومكتسباتها ودراسة خطواتها السياسية، ولذلك أجلت جميع مواقفها سواء قبولها بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة "حكومة الثورة المؤقتة"، أو الأساس الذي سوف تحضر به مؤتمر جنيف إلي الدورة الثالثة عشر للمجلس الوطني الذي سوف تعقد في بداية آذار/ مارس 1977 (الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976، 1978)؛ مما أدى إلى ظهور الأصوات الفلسطينية التي كانت تطالب بتعديلات أكثر وضوحاً، إزاء الدولة الفلسطينية وحكومة المنفى والبرنامج المرحلي للمنظمة (الخليلي، 1976). أما بخصوص جبهة الرفض الفلسطينية وعلى رأسها الجبهة الشعبية وأمينها العام جورج حبش، وفي مناسبات مختلفة لها مناسبة انطلاقة الجبهة، اعتبروا ووصفوا المسار الذي انتهت إليه المنظمة ومصر والدول العربية، بالمهزلة والخيانة ضمن الحلول الاستسلامية (الوثائق الفلسطينية لعام 1976، 1978).

ومهما يكن من أمر؛ فقد عادت العلاقات العربية – العربية إلي طبيعتها ، وبالأخص المصرية السورية، ومن ثمَّ العلاقات الفلسطينية المصرية بانتظار ما سوف تنم عنه المرحلة القادمة، والاستعداد للمستجدات الجديدة، واستطاع السادات تغيير المسار السياسي الفلسطيني بالنظر بنوع من التفكير في القرار "3236"، التى نصحت بها مصر بعدم جدواه في هذه المرحلة إلي التفكير بإيجاد بديل، وكان أهم ما في هذه الحقبة هو انتهاء وخروج "كيسنجر" من البيت الأبيض، حيث كان له باع طويل في توتير علاقة "م،ت،ف،" بمصر عن طريق وعوده وسياسته الخطوة خطوة، التى كانت تهدف إلى تأجيل القضية الفلسطينية واستثنائها، حتى أصيب السادات بالملل واليأس من هذه الخطوات والوعودات، ولذلك كان الكل بانتظار ما سوف تنم عنه المرحلة القادمة، التي سوف تكون لها تأثير على العلاقات الفلسطينية المصرية السياسية.

وهكذا كانت العلاقات الفلسطينية المصرية السياسية مرهونة ضمن الوضع الإقليمي والدولي، ولكن الأهم من ذلك كله؛ هو أن القضية الفلسطينية أصبحت عبارة عن عملية رهان وقوة؛ لمن أراد أن يثبت موقفه إزاء الآخر. وهذا ما تبيّن من خلال العرض السابق، بوقوع المنظمة أسيرة المزايدات العربية، مما كان سيؤدي بها الي الهلاك السياسي من قبل دول المزايدات؛ وكان السادات أكثر وضوحاً ووعياً من الفلسطينيين بخريطة السياسة الدولية، والمآل السياسي للمنظمة، ولذلك عندما اكتشفت المنظمة مؤامرة دول المزايدات، أعادت علاقاتها مع مصر ولجأت إليها، وكانت مصر هي من وقفت موقف الأم، كما وصف السادات طبيعة العلاقات الفلسطينية المصرية السياسية.

وانتهت المنظمة بحصيلة ما حدث لها خلال هذا العام، بتحديد موقفها السياسي، بعدم النزاع أو العداء مع أي دولة عربية، والمحافظة علي علاقتها الطيبة مع الجميع، لما قاسته من النزاع السوري المصري الذي لم تخرج منه بأي تغيّر سوى ما أعدّته لها الدول العربية من خط سياسي مسموح التحرك به فقط، وهو مؤتمر جنيف والقرار "242".

2.5 . العلاقات السياسية ما بين الواقعية الفلسطينية والمفاجأة المصرية.

بدايةً إن سياسة الانفتاح التي اتبعها السادات تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل كان لها تأثيرات على وضع مصر وعلاقاتها العربية ، فقد شهدت بداية هذه الفترة من وصول إسرائيل إلى ذروة قوتها العسكرية والاقتصادية، ووصول مصر أمل العروبة والفلسطينيين إلى ذروة ضعفها العسكري (رياض، ج1، 1986)، وتفاقمت الأزمة الداخلية الاقتصادية في مصر بأن بات الغني أكثر غني، والفقير أكثر فقراً، حتى وصل التقاسم إلى رغيف الخبز نتيجة تبني السادات السياسة الرأسمالية الاقتصادية "الباب المفتوح " (نافعة، 1986)، و إلغاء معاهدة الصداقة السوفيتية المصرية التي حرمت مصر من الدعم العسكري السوفيتي، وتخلى "كيسنجر" عن وعوده فى هذين المجالين انعكس مباشرة علي الصعيد السياسي الذي أبقاها على حالتها الأولي، وهى "اللاحرب واللاسلم"، وبهذا وقع ما كان يخشاه السادات وهو ما سمي بانتفاضة 18-19 كانون ثانٍ/ يناير (هيكل، ج2، 1996)، بحيث تظاهرت الجماهير المصرية العربية لأول مرة في عهد السادات تعبّر عن رأيها السياسي، برفعها شعارات مناهضة لمساره السياسي وللإمبريالية الأمريكية التي لم تجدِ عن أي حل سياسي للصراع وقضيته الفلسطينية (شفيق، 1977)0

وهكذا كانت القضية الفلسطينية عاملاً أساسياً للاستقرار أو التوتر المنطقة ، ناهيك عن العامل الاقتصادي، رغم أن "كيسنجر" كان عامل يأس قد عمَّ المنطقة ، إلاَّ أن "كارتر" وتصريحاته فى أواخر العام 1976، وظهور"بريجينسكى" و"وليم كونت" في إدارته كان عامل أمل للقيادة العربية وخاصة الفلسطينية، الذي وضعوا آمالاً عالية مشتركة على هذين الرجلين، اللذين إشتراكا ضمن فريق مكون من ست عشرة شخصية عالمية، من بينهم صهاينة كبار بإشراف معهد"بروكينغز" أو "بروكينج" الأمريكي للسلام، بوصوله لحل سياسي للصراع فى أيلول/ سبتمبر 1975، ووصولهم للدراسة التي يدور فحواها (رولو, 1989)، "**علي أساس دعوة إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية التى أُحتلت عام 1967، مع تعديلات وعلى مراحل يقبلها الطرفان، مع حق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم، إما بإقامة الدولة الفلسطينية أو الأنضمام في اتحاد فيدرالي مع الأردن، مع وجود ضمانات للسلام**" (رياض، ج3, 1986)، وشهدت فترة كارتر انصراف "كيسنجر" واستبداله بـ "سايروس فانس" المعروف عنه بقلة إنحيازه نوعا ما للسياسة الإسرائيلية واعتبار الأول معيقاً للحل السلمي، لذلك عاودت الدول العربية بالمطالبة جميعاً بالعودة إلى عقد مؤتمر جنيف وصولاً للحل الشامل، مع الإصرار العربي على المشاركة الفلسطينية الأصيلة كطرف مستقل فى هذا المؤتمر، واعتبار أن عقد هذا المؤتمر بدون أصحاب القضية، لا يمكن من خلاله الوصول إلى الحل الشامل (رياض، ج1، 1987).

وعلى أية حال فهذا ما تمَّ التعبير عنه "لفانس" أثناء جولته في 14 شباط / فبراير 1977، على أثر إحساس هذه الإدارة الجديدة منذ اجتماعها الأول في كانون ثانٍ/ يناير"، لوصولهم إلي البيت الأبيض بتحميل "كيسنجر" المسؤولية عن هذه التوتر، وإفساد السياسية الأمريكية في المنطقة (هيكل، ج2، 199)، وتم إرسال "فانس" في هذه الجولة لحماية حليفها السادات، وكسب ماء الوجه أمام الدول الكبرى الأخرى (هيكل، 1983)، وعلى أساس الدراسة الأمريكية السابقة المرحب بها عربياً كمرجع لحل الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية (هيكل، ج2، 1996)، ولكن إسرائيل رفضت أي مشاركة فلسطينية في هذا المؤتمر، حتى عبر الوفد العربي الموحد الذي طرحه "كارتر" ووافقت عليه سوريا والدول العربية، التي أصرّت على أنه لا يمكن الوصول لأي حل شامل بدون أصحاب القضية الفلسطينية (رياض، ج3، 1986).

وبقى "فانس" يحاول إيجاد مخرج لهذه المعضلة "المشاركة الفلسطينية" فى جولته، بحيث اجتمع مع "ايغال ألون" وزير الخارجية الإسرائيلي سراً, فعبّر له عن استعداد إسرائيل للتعامل مع "م.ت.ف" بشكل آخر إذا اعترفت بالقرار "242" (هيكل، ج2، 1996)، وتم إخبار مصر والسعودية من قبل "فانس" بهذا، بحيث استعدت كلاٌ منهما على حث المنظمة على هذا الشرط الإسرائيلي (كونت، 2002)، واجتمع مباشرة في شباط/ فبراير 1977 لهذا الغرض إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري وياسر عرفات، الذي لم يوافق علي الطلب المصري (عدوان، 2005).

بالمقابل استمر "فانس" فى جهوده وأثناء عودته لواشنطن من منطلق خلاصة المطلب العربي وهو استعدادهم الدخول العملية السلمية وفق الشروط الأمريكية ، وعبر إيجاد شيء للفلسطينيين يمكن من خلاله كسب ماء الوجه وهذا ما فعله فانس ، حث رئيسيه "كارتر" على اتخاذ خطوات تحفيزية اتجاه "المعضلة الفلسطيني بعد حصوله علي ما اصطلح علية "الزاد الحرج" critical input" (عاروري ،1979) ، والتعنت الإسرائيلي بالضغط على إسرائيل، خاصة وأن الإدارة الأمريكية فى أول طريقها، ولا يوجد عليها أي ضغوط داخلية أو خارجية (كونت، 2002)، وهذا ما حدث بالفعل، أثناء وجود "إسحاق رابين" رئيس وزراء إسرائيل فى واشنطن للمرة الأولى لمقابلة "كارتر"، على أثر الدعوة التي وجهها له "فانس" في جولته المنصرفة ضمن الجهود السلمية لتقريب وجهات النظر ما بين الأطراف (هيكل، ج2، 1996) ، عندما صرّح في آذار/ مارس 1977، بعدة تصريحات أُعتبرت "ثورة من فم الرئيس الأمريكي"، متواكبة مع الدراسة الأمريكية السابقة التي رحبت بها الدول العربية (رولو، 1989)، واعتبرها السادات مثل الثلج على الصدر، وتفنيداً للإدعاءات الإسرائيلية حول احتلالها للأراضي في حرب 1967 بحجة الأمن لذلك ، عندما دعي "كارتر" على الملأ بدعوة إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية عام

1967 على مراحل، مع تعديلات يقبلها الطرفان مع وجود مناطق معزولة (رياض، ج3، 1986) ؛ أغضب "رابين" الذي أسرع لمقابلة "كارتر" الذي لطمه مرة أخرى بتبريره لهذا التصريح، بأنه نابع من أن أي دولة يعتمد آمنها على شقين هما،"القوة العسكرية" وتملكها إسرائيل،و"الوفاق السياسي مع جيرانها"، وهذا ما يجب أن تسعى نحوه إسرائيل، حتى مصر التى تعتبرها الأخيرة أكثر الدول العربية رغبةً فى هذا السلام، لا يمكنها فعل ذلك دون الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 (كونت، 2002).

كما وأعرب "كارتر" بدعوته لبناء "**وطن قومي للشعب الفلسطيني** "**National homeland** " (رياض، ج1، 1987)، رغم أن النص الأصلي جاء على الدعوة لبناء "**موطن homeland**" (أبو لغد،1977)، للاجئين الفلسطينيين الذين يعانون العذاب ويحق لهم التعويض، (عاروري،1979)، أي غير محدد المكان والشكل (خلف،1991)، أي ليس عن دولة فلسطينية وعن لاجئين وليس عن شعب له حق تقرير المصير(عاروري ،1979)؛ وتم تضخيم هذا المصطلح بصورته الأولى من قبل الإعلام والصحافة العربية الخاضعة للأنظمة الرسمية العربية لمغزى لها (أبو لغد، 1977)، وهذا كان متعارفاً عليه من قبل السادات، الذي منذ خطواته الأولى مع "كيسنجر"، حاول إقناع الأطراف العربية والفلسطينية بالتغيّر الدائم فى السياسة الأمريكية. ولكن جاءت هذة التصريحات لكارتر وفق السياسة الأمريكية المبنية علي إستراتيجية "**الفتنة**""**vietnamization** " أي "**المصلحة الذاتية المستنيرة**" الداعية لإنقاذ إسرائيل علي الرغم منها (عاروري:1979) .

علي أي حال إن الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني سوف تظهر الكثير من الانتقال من حالة الانتظار التي خيمت علي الساحة السياسية الفلسطينية والعربية ومن ثم علي العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية السياسية وانتقالها إلي حالة من التفاهم المحدود.

1.2.5 .الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني:

ومهما يكن من أمر؛ فقد كان التحرك الأمريكي السياسي الجدي ظاهرياً حافزاً على التوافق العربي وخاصة على العلاقات الفلسطينية المصرية السياسية، الأمر الذي سوف تشهده التغيّرات السياسية على البرنامج السياسي الفلسطيني المتواكب مع النصيحة والمراد المصري، التى كانت ترفضه "م،ت،ف" قبل ذلك، ثمَّ وافقت عليه بشكل علني خلال الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني "دورة الشهيد كمال جنبلاط" من 12- 20 آذار/ مارس 1977 في القاهرة، وتمَّ افتتاح هذه الدورة من قبل الرئيس المصري أنور السادات بدعوة من القيادة الفلسطينية، وهذا كله يدل على التوافق السياسي المصري الفلسطيني مبدئياً ، وأكثر من ذلك هو ما ورد فى

خطاب السادات، من رسمه للمسار السياسي الواجب إتباعه من قبل الفلسطينيين، إزاء هذه المساعي الأمريكية والأجواء الجديدة المحيطة، من مساعٍ سلمية وكيفية التعامل معها، وهذا ما ورد من خلال إعرابه بالتعامل مع الواقع السياسي بروح الفعل، وليس رد الفعل، واستغلال المواقف المتاحة والواقعية وترك أنظمة المزايدات وأهدافها القومية بالسلبية؛ لأنها مبنية على الشعارات الرنانة والجوفاء، ولهذا لا يؤخذ من قبلها أي موقف سياسي واقعي بحجة تحقيق الهدف القومي، ولهذا فمن الواجب الخروج من هذه السلبية وأخذ المواقف السريعة والشجاعة، وإنكار الذات فى سبيل المجموع مهما كانت هذه القرارات صعبة، لأن إسرائيل لا تنتظر أحداً وماضية فى تغيير معالم الأراضي التي احتلتها عام 1967 (خطاب الرئيس أنور السادات Http://www.anwarelsadat.com،2009،).

وهكذا أكمل السادات جهوده التي تكفّل بها أمام "فانس" إزاء الضغط على الفلسطينيين، وحدد العلاقة السياسية مع الفلسطينيين، وليست تلك النصيحة الساداتية بجديدة، وإنما هي النهج الذي سار عليه ودعا له منذ استلامه زمام الحكم، وكان المعيق هو "كيسنجر" ، ولهذا نجد هنا التغيير الجدي على الإدارة الأمريكية الجديدة إلي حد ما ، وبروز التيار الفلسطيني السلمي الجديد الأكثر عقلانية، المنقسم على نفسه أصلاً بشكل أكثر استجابة للواقع، ولنصيحة السادات بقيادة ياسر عرفات "أبو عمار" ، وصلاح خلف "أبو إياد"، ومحمود عباس "أبو مازن"، وهذا السبب الذي جعل البعض يطلقون عن أن الهدف من حرب 1973 المحدودة ، هو الوصول ليس للتحرير وإنما للحل الشامل "التحريك" (عدوان، 2005).

وبدأ هذا الاتجاه الفلسطيني البرغماتي أكثر جدية واستقلالاً بالتنسيق مع السادات، عندما شعرت أحد القيادات الفلسطينية، وهو محمود عباس، بأن الجميع يتكلم باسم الفلسطينيين، بينما أصحاب القضية مستثنون من هذه المساعي السلمية سواء منذ عقد مؤتمر جنيف الأول وفك الاشتباكات الأولى المصرية والسورية مع إسرائيل، واستمرار الأردن بالاتصال مع إسرائيل مباشرةً، ولهذا طُرح سؤال ، "**لماذا لا يَعتبر الفلسطينيون أنفسهم طرفاً أصيلاً في هذا المساعي السلمية؟!**" (هيكل، ج3، 1996)، ولهذا بدأ مساعيه عملياً مباشرةً، عندما تمَّ منح تكليّف رسمي للدكتور "عصام السرطاوى" مساعد عباس منذ حزيران / يونيه 1976 من قبل القيادات الثلاثة عرفات ،عباس، خلف ، بالاتصال سراً مع مجلس السلام الاسرائيلى "الآن" (عدوان، 2005)، ومن ثمَّ باتت تلك الاتصالات بشكل علني عندما عرضها السرطاوى على المجلس الوطني الفلسطيني فى الدورة الثالثة عشرة، ودافع عنه عباس، الذي استغل قلة المعرفة عند القيادة المعارضة بشأن تركيبة المجتمع الإسرائيلي السياسية، ولهذا استحوذت هذه الاتصالات على شرعيتها بالإجماع بعد 48 ساعة بفضل وعي عباس (عباس، 1994)، وصقلها فى البرنامج السياسي لهذه الدورة في المادة "11" بدعوة إلى التنسيق والاتصال بالقوى اليهودية والتقدّمية داخل الوطن المحتل وخارجه، التي

تناضل ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة، ويدعو جميع الدول المحبة للحرية والعدل والسلام، إلى قطع جميع أشكال المساعدة والتعاون مع النظام الصهيوني والعنصري، ورفضت الاتصال به وبإدارته (شؤون فلسطينية: 1977)، وتمَّ تعميم ذاك على مكاتب المنظمة في الخارج (هيكل، ج3، 1996).

أما التطور الآخر فهو رغم أن مصر والسعودية، دعت خلال شهر شباط/ فبراير 1977 فاروق القدومي إلى إلغاء الدعوة الفلسطينية، لبناء سلطة مقاتلة والدعوة إلى الدولة الفلسطينية المستقلة، ورفض الأخير لهذا المطلب (عدوان، 2005)، ولكن في هذه الدورة تم الاستجابة لهذا المطلب وفق برنامجها السياسي، والمتمثّل في الدعوة إلى بناء دولة فلسطينية مستقلة (أرشيف دارالجليل ،1984)، أي شطب كلمة مقاتلة (عبد الرحمن، 1987)، وكان هذا التغير الفلسطيني نحو شكل الدولة ، نتيجة التصريحات للرئيس الأمريكي الذي اعتبر حافزاً للفلسطينيين (رولو، 1989)، بالموافقة على بناء دولتين، فلسطينية ويهودية جنباً إلى جنب، على أن تكون هذه الدولة الفلسطينية ذات صفة جندرمية "أي لا يوجد بها سوى شرطة غير مسلحة فقط لحفظ الأمن والنظام"، وهذا ما توصّل إليه عصام السرطاوى في مباحثاته مع مجلس السلام الإسرائيلي سراً (آندرلين، 1998)، واستعد عرفات للاعتراف بالدولة اليهودية، مقابل اعترافهم المتبادل بالدولة الفلسطينية، واستعدت الأردن والسعودية ومصر وسورية بتخصيص 1 % من إنتاجها القومي لهذه الدولة الفلسطينية المستقلة، لمدة خمسة عشر عاماً فى سبيل بلوغ المنطقة السلام الكامل (رولو، 1989)، وكان مشروع الدولة الفلسطينية هذا قد قدمه السادات، بتنسيق مع ياسر عرفات في أعقاب الجهود الأوروبية لاحتواء انتفاضة كانون ثانٍ/ يناير 1977، عبر المبعوث النمساوي الجديد لدى القاهرة، عندما سافر مباشرة في الشهر نفسه إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، حاملاً هذا المشروع وهو بناء الدولة الفلسطينية المستقلة على الضفة الغربية وقطاع غزة، مع وجود بينهما ممر تشرف علية الدول العربية كحل للفلسطينيين، إذا تمت موافقة "إسحاق رابين" على الاتصال مباشرة مع "حسن التهامي" نائب الرئيس السادات، وبقى هذا المشروع ضمن المداولات الإسرائيلية إلى أن استقال "رابين" في نيسان/ أبريل، على أثر فضيحة مالية ارتكبتها زوجته أثناء زيارته لواشنطن (آندرلين، 1998)، وتمّ الموافقة الفلسطينية علي هذه المشاريع بترحاب الحار والتصفيق لعرفات عندما أعلن رسمياً في المجلس الوطني في هذه الدورة، بأنه سوف يذهب إلي مؤتمر جنيف وفق هذا الحل للقضية الفلسطينية (رولو، 1989).

ورغم هذا التوافق الفلسطيني الرسمي مع النصيحة المصرية، إلاَّ أنه بقى هناك الخلاف السياسي حول رفض "م،ت،ف" للقرار "242 "، واعتبار أي مسعى أو مبادرة أو حل سياسي للقضية الفلسطينية لم يكن على أساس قرار الجمعية العامة رقم"3236"، يعتبر غير شرعي (شؤون فلسطينية ، 1977) ،ولم يكن هذا الرفض الفلسطيني لهذا القرار من منطلق عدم الرغبة، أو

إعاقة المسعى السلمي وجهوده نحو الحل الشامل, وإنما من منطلق أن هذا القرار لايشمل أي بند من بنوده على إقامة كيان فلسطيني, ولا على الحقوق الفلسطينية وتقرير المصير, أي لا يشمل حلاً للقضية الفلسطينية، وإنما جاءت نصوصه عامة (عدوان، 2005)، وهذا ما كانت تشاطر به مصر الفلسطينيين. ولكن كان الإصرار المصري حول الاعتراف بهذا القرار من منبع القبول الدولي المبدئي للمنظمة وأخذ شرعية دخولها في العملية السلمية، وبعد ذلك تطالب بتعديله وفق موقف عربي موحد (هيكل، ج2، 1996).

لقد كان هذا المنطلق المصري تعيه بعض القيادات الفلسطينية مثل محمود عباس ، عندما قال، ليتنا نعترف بهذا القرار، وننهي الحجة الإسرائيلية بعدم إيجاد حل للفلسطينيين بهذه الحجة, وهذا ما تمَّ عندما ذهب "رابين" إلى "جنيف" لمقابلة "موفري" رئيس ساحل العاج في آذار "مارس"، بحيث أراد الأخير صقل المباحثات التى أجراها السرطاوى، مع حركة السلام "الآن" الإسرائيلية، من شكلها السري غير الرسمي إلى الشكل الرسمي، ولكن "رابين" رفض ذلك بحجة عدم اعتراف الفلسطينيين بالقرار "242"، بينما هو يحترمه (آندرلين، 1998).

وعلى أية حال بقى هذا الخلاف السياسي الفلسطيني المصري ذا خلاف "تكتيكي" لا يعيق المساعي السلمية والرؤية لكلا الطرفين, ولا يؤثر على الهدف المرحلي وهو بناء الدولة الفلسطينية المستقلة, وهذا ما أعرب عنه فاروق القدومي "أبو اللطف" (مجلة شؤون فلسطينية ،1977). وهذا ما أكّده السادات في مقابلته الأولى في نيسان/ أبريل مع "كارتر"، عندما أعرب الأخير عن تطبيق ما تمَّ الاتفاق عليه في اتفاقية سيناء "2" وملاحقها السرية، وهي الخطوة التالية لهذه الاتفاقية نحو عقد اتصالات مباشرة ما بين مصر وإسرائيل, مستغلاً أحداث كانون ثانٍ/ يناير 1977، لتطبيق هذه الخطوة الجريئة. فرد السادات علي كارتر لا يمكن تطبيق ذلك دون التقدم في المسألة الفلسطينية نحو إيجاد حل لها (هيكل، ج2، 1996).

وعلى الرغم من هذا الربط من قبل السادات لهذه الخطوة بالمسألة الفلسطينية, تبيّن أن "كارتر" أوضح للسادات بأن علاقته مع إسرائيل ليست علاقة ضغط، وإنما "إرشاد وتوجيه"، ويُفضّل أمام عجزه عن هذا الضغط الاتصال مباشرة مع إسرائيل، ووضع جميع المسائل على الطاولة ويمكن ذلك إذا تمَّ هذا اللقاء (رولو، 1989)، واتفق كل منهما على إيفاد إسماعيل فهمي لعقد لقاء مع "فانس" للتحضير لهذه الخطوة (خلف، 1991)، وفي الوقت نفسه كانت هناك قنوات أخرى تسعى بنفس المضمون، هم الرئيس الروماني "تشاوشيسكو"، والعاهل المغربي الحسن الثاني، واجتمعا مع "شمعون بيبرس" رئيس الوزراء الإسرائيلي المكلف في آيار/ مايو، وتوصلوا إلى عقد لقاء مباشر مع السادات (هيكل، 1983).

ويبدو أن السادات خطا نحو هذه الخطوة، بعد استعداد إسرائيل من جانبها لمناقشة الانسحاب، بعد قناعتها بأن الأمن لن يتطلب بالضرورة تغيرّات مهمة على الحدود وراء خطوط

1967, والحاجة إلى حل المشكلة الفلسطينية إذا ما تحقق السلام في المنطقة، وإزاء هذه الجهود وقف الجميع ينتظر ماذا قررت المنظمة من موقف متوازن مع هذه الجهود، وخاصة إزاء الاعتراف بإسرائيل (كونت، 2002), وبالفعل كان ياسر عرفات في هذا الفترة في زيارة للرئيس السوفيتي "بريجنيف"، فتمَّ في 19 آيار/ مايو 1977 الكشف من قبل السيد "ولاشي" الصحفي المرافق للرئيس الأمريكي، بأن السفير السوفيتي في واشنطن "دوبرنيين" أثناء مقابلته "لسايروس فانس"، أطلعه على المباحثات الفلسطينية الروسية، بقبول ياسر عرفات بمبدأ الصلح النهائي بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المقررة، ويفكر في اتحادها مع الأردن بعلاقات كونفدرالية، وتعهدّ بأن يسقط من الميثاق الفلسطيني البند القاضي بتدمير دولة إسرائيل، وأكّد هذا الصحفي "والاشي" بأن هناك مسئولاً رفيع المستوى من البيت الأبيض، أكد له أنه جرت خلال هذه المباحثات كذلك أن يكون الاعتراف متزامناً بين إسرائيل و"م،ت،ف" ، وبهذه التطورات بات "كارتر" في أحسن أحواله، بأن الطريق نحو مؤتمر جنيف للسلام قصير جداً (رولو، 1989)، وخاصةً مع ترافق هذا المطلب الفلسطيني مع موقف الرئيس السوري حافظ الأسد، عندما التقاه في جنيف في 9 آيار/ مايو, بأن الموقف السياسي لجميع الدول العربية، هو الحاجة لعقد مؤتمر جنيف للوصول إلى الحل الشامل، ومناقشة القضية الفلسطينية عبر إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتبارك أي علاقة تتم بين الدولة الفلسطينية والأردن مستقبلاً بموافقة الطرفيين، واعتبر "كارتر" هذا الموقف ومقابلته للرئيس الأسد محل تفاؤل وارتياح، وهذا ما أعرب عنه بشكل علني بعيد خروجه من هذا اللقاء (رياض، ج1، 1987)؛ وهذا الطرح السوري والفلسطيني أصلاً – كما وضّحه الباحث – متواكب مع سياسة "كارتر" و"فانس" منذ اعتمدهما الدراسة الأمريكية التي تم الوصّل إليها، من قبل معهد "بروكينج" أو"بركينجز، ورحبت بها الدول العربية . وإزاء ذلك أعد "جيمي كارتر" مشروعاً أمريكياً، كجدول أعمال لمؤتمر جنيف للتوصّل للحل الشامل بعيد هذه الجهود، واتفاق الجميع على عقده بعد الانتخابات الإسرائيلية مباشرة في حزيران (يونيه)،وفق ما أعرب عنة "شمعون بيرس" وهو ذو خمس نقاط وهي: (كونت، 2002)

1- أن الهدف من هذا المؤتمر هو السلام الشامل.
2- أهمية قراري مجلس الأمن: "242" و "338" كأساس للتفاوض.
3- تحديد هدف السلام المبتغى، على أنه يتضمن إقامة علاقات طبيعية وليس مجرد إنهاء لحالة القتال بين الأطراف.
4- مسألة الحدود والانسحاب على مراحل.
5- مناقشة حقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك الوسائل التي تسمح للفلسطينيين بحق تقرير مصيرهم.

وإزاء هذا الحراك السياسي الأمريكي، والموافقة المبدئية من قبل إسرائيل، و التي تعبر لأول مرة عن حل للمشكلة الفلسطينية, عكس ما كان يعمل به "كيسنجر"، من إماتة الوقت وتأجيل القضية الفلسطينية لأجل غير مسمى، وهنا نجد أن الموقف الفلسطيني مخالف للموقف السياسي للسادات في عهد "كيسنجر"، ولم يكن هناك توافق في العلاقات الفلسطينية المصرية السياسية وبات بصعود الإدارة الأمريكية الجديدة والحراك الجدي, موقف فلسطيني مصري وحتى عربي سياسي موحد، وهذا ما يريد الباحث الوصول إليه في نهاية النصف الأول من هذه الفترة . والتي توجت هذه العلاقات السياسية بتشكيل لجنة فلسطينية مصرية للتنسيق في الشئون السياسية والعسكرية ما بين الجانبين في 26 آيار "مايو" 1977 (عدوان، 2005).

هكذا كانت العلاقات الفلسطينية المصرية، تتشكّل وفق الأجواء السياسية المحيطة بها والتي تمَّ رسمها من قبل العامل الأمريكي والإسرائيلي الأقوى، وهذا ما سوف نلحظه بشكل واضح في النصف الثاني من هذه الفترة السياسية، عندما عقدت الانتخابات الإسرائيلية وكان الإدارة الأمريكية عن طريق "CIA" تدعم حزب العمل الإسرائيلي والسادات، عن طريق علاقاته مع القوى السلمية والقوى العربية داخل إسرائيل للفوز بهذه الانتخابات، وكانت الآمال العالية نحو ذلك إلاَّ أنه حدث ما لم يتوقعه أحد، ولأول مرة يفوز حزب الليكود الإسرائيلي في تاريخ إسرائيل، واعتلاء "مناحيم بيغن" كرئيس وزراء في يوم 26 حزيران/ يونيه 1977 (هيكل، 1983).

ومع النصف الآخر من هذه العام , أخذ "بيغن،" بنقل السياسة الإسرائيلية من القبول والرفض إلى المبادرة، لرسم مسار سياسي إسرائيلي بحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق رؤيته, الداعي إلى الاتصال مباشرة بالأطراف العربية السلمية "مصر"، دون أي وسيط وخاصة الولايات المتحدة بعدم جعلها وسيطاً للاتصال بهذه الأطراف, ونقلها من هذا الدور الجوهري إلى الدور الثانوي جمع الإطراف فقط (هيكل، ج2، 1996), لبلوغ هذا الهدف الذي عبّر عنه وزير الخارجية "موشي ديان"، وهو إخراج مصر من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي, حتى تكون الأخيرة في مأمن من أي هجوم عربي مفاجئ (كونت، 2002)؛ وقد بدأ أولى خطواته نحو هدفه باستخدامه السياسة الإسرائيلية المعهودة، وهى خلق أو استغلال الخلاف العربي العربي للاتصال المباشر مع الأطراف المعينة فيه (آندرلين، 1998)، ولهذا توجه "إسحاق حوفي" رئيس المخابرات الإسرائيلي إلى المغرب حاملاً تقريراً سرياً، عن عملية مدبرة من قبل الرئيس الليبي معمر القذافي لقلب نظام الحكم المصري، وإن أرادات مصر التفاصيل، فيجب الاتصال مباشرة مع مبعوثها وجهاً لوجه (العقاد،1998).

أسرع السادات بإيفاد" كمال حسن علي" رئيس المخابرات المصرية، ليس بغرض التفاصيل التي وصفها بأنها "تافه" وغير مقنعة ولكن ، لمعرفة نوايا "بيغن" السياسية لمواكبة دعوة الأخير ورغبته باتصال مباشر مع السادات، الذي أراد الخروج من أزمته الاقتصادية الداخلية، ولهذا شن

السادات هجوماً على الآبار الليبية بحيث كبد الجانب الليبي خسائر فادحة (آندرلين، 1998). ولم يوقف تلك الحرب رغم الوساطة العربية المتمثلة بالرئيس الجزائري هوّاري بومدين، وياسر عرفات، سوى السفير الأمريكي "إيلتس" لدى القاهرة (هيكل، ج2، 1996)، من منطلق عدم الإضرار بمصالح شركات بلاده البترولية الموجودة في ليبيا، رغم العداء السياسي الذي حاول السادات استغلاله بإطلاقه على العملية اسم "تأديب القذافي" (هيكل، 1983)،والمنطلق الآخر عدم رغبة واشنطن بدخوله مُعترك الدول المسيطرة على الآبار البترولية، التي تزيده قوة تفاوضية في العملية السليمة (كونت، 2002).

وأمام هذا الوضع المتناقض لم يخرج من هذه الحرب منتصراً سوى "بيغن"، عندما استلم في 28 تموز/ يوليو، من المخابرات المغربية رسالة سرية بعزم السادات على عقد اتفاقً واتصالات مباشرة مع إسرائيل ودون أي وسيط، وهو غير مبالٍ برأي العالم العربي (آندرلين، 1998). وأسرع "بيغن" بإعادة "إسحاق حوفي" للمغرب بسرعة، فكانت المفاجئة لحوفي بالمبعوث المصري حسن التهامي نائب رئيس الوزراء المصري، ولذلك اعتذر عن الخوض في أي تفاصيل لتعدي هذا المستوى السياسي صلاحياته الأمنية، ولم يتم اجتماعه مع الأخير، سوى استعداده بإبلاغ القيادة السياسية ورأسها "موشي ديان"وزير الخارجية ، التي من اختصاصها على هذا المستوى وكذلك تحديد موعد آخر (الطويل، 1994).

وبهذا يكون السادات قد نقل الاتصالات المباشرة مع إسرائيل من الدائرة الأمنية الضيقة إلى الدائرة السياسية الأوسع, وبهذا أصبح بحاجة أكثر من ذى قبل للورقة الفلسطينية بجانبه، حتى يكون في مأمن على مساره السياسي الجديد ونظامه السياسي وحياته الشخصية، ووفق هذا تعاطى السادات في الوقت نفسه مع الطروحات الأمريكية، التي عاودت من جديد مع بداية آب /أغسطس، عبر جولة "فانس" بعد مشاورات حثيثة ما بين المؤسسات التنفيذية لواشنطن لتكفّر عن موقفها الأخير، إزاء حليفها السادات في الحرب مع ليبيا وكيفية إنقاذه من تكرار أحداث كانون ثانٍ/ يناير (هيكل، 1983).

ولهذا أوعز كارتر برسالة خطية إلى وزير خارجيته "فانس"، بحث المنظمة على الاعتراف بالقرار"242" بأي شكل من الأشكال، والاستعانة بالدول العربية الصديقة، وإن حدث هذا الاعتراف والاتصال مباشرة دون أي وسيط وعلى أعلي المستويات بالمنظمة الفلسطينية (هيكل، ج2، 1996)، وكان "فانس" يُدرك أن الفلسطينيين يريدون الاعتراف بهذا القرار"242" ثمَّ تعديله، ولكن أمام استحالة وعجز "فانس" وإدارته بلوغ هذا الهدف ، وصل لصيغة التفافية لهذا الاعتراف وهى رسالة "الورقة الأمريكية" للفلسطينيين (رولو، 1989)، التى يدور فحواها على الاعتراف الفلسطيني بالقرار" 242"، مع حقها بالتحفظ الفلسطيني بأن هذا القرار غير كافٍ فى إشارة لحل المشكلة الفلسطينية (رياض، ج1، 1987).

استلم "فانس" الموافقة الفلسطينية على القرار "242" عبر السادات خلال اجتماعهما فى الإسكندرية (كونت، 2002) مع التحفظ الفلسطيني، بأن هذا القرار غير كاف بإشارته لحل المشكلة الفلسطينية لعدم احتواء أي بند من بنوده على بناء كيان للشعب الفلسطيني، رغم دعوته بحق جميع شعوب المنطقة بالعيش بسلام، واعتبر "فانس" هذا الرد كافياً لمشاركة الفلسطينيين عبر الوفد العربي الموحد فى مؤتمر جنيف (هيكل، ج2، 1996)، ووافقت المنظمة على الانضمام لهذا الوفد (كونت، 2002).

واستقر السادات على الممثل الفلسطيني فى هذا الوفد، وهو الدكتور إدوارد سعيد محاضر الآداب فى جامعة كولومبيا ويحمل الجنسية الاميريكية، وهو ليس من أعضاء "م .ت.ف" (هيكل، ج2، 1996)، وفق الشرط الإسرائيلي الذي نقله "فانس"، عندما أعرب "بيغن" فى لقائه الأول مع "كارتر"، بأنه ليس عنده مانع من المشاركة لممثلين فلسطينيين عبر أي وفد عربي لمؤتمر جنيف، ويمكن لهم مناقشة جميع المسائل بما فيها مسألة القدس، شريطة ألاَّ يكونوا هؤلاء الممثلون أعضاء فى "م،ت،ف" (آندرلين، 1998)، وتمّت الموافقة من قبل عرفات وصلاح خلف وبعلم "فانس"، وجميعهم موجودون فى مصر على مشروع السادات، وهو "غزة – أريحا أولاً"، كموطئ قدم للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة، يمكن من خلال هذا أن يعطى الفلسطينيين صفة مفاوض فى مؤتمر جنيف، والمطالبة عبره بباقي الأراضي المحتلة وفق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بذلك (هيكل، ج2، 1996).

وأكدت الدول العربية التى زارها "فانس" خلال جولته على الطروحات والمطلب الفلسطيني، من خلال معاودة مطالبتها بعقد مؤتمر جنيف للوصول للحل الشامل، مع المشاركة الفلسطينية فى هدا المؤتمر (رياض، ج1، 1987)، وإيجاد كيان فلسطيني لهم والمطالبة بإنسحاب إسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة قبل الرابع من حزيران/ يونيه 1967، مقابل الاعتراف العربي بإسرائيل (نافعة، 1986)، وشرعية وجودها وتسوية علاقاتها مع إسرائيل (رولو، 1989).

ولكن ومن منطلق التصريحات الأولى "لبيغن" خلال تشكيل حكومته فى حزيران "يونيه"، بأن إسرائيل لا تحتاج إلى الاعتراف من أحد، مقابل تقديمها تنازلات كبيرة من أجل ذلك (العقاد، 1995)، رفض "بيغن" مؤتمر جنيف والوفد العربي الموحد، والمشاركة الفلسطينية بأي شكل من الأشكال، بل أعرب عن استغرابه من دولة ديمقراطية مثل الولايات المتحدة بإرسالها ورقة "لإرهابيين فلسطينيين" (هيكل، ج 2، 1996)، وفى الوقت نفسه تواصلت الجهود الأمريكية بإضافة للمطالبة العربية والمصرية، عندما أرسل السادات وزير خارجيته إسماعيل فهمي إلي الولايات المتحدة . وخلال انعقاد دورة الأمم المتحدة فى نيويورك بما سمى "خطاب ثمانية أوراق" وسلمه "لكارتر" (كونت، 2002)، ويدور فحوي هذا الخطاب مطالبة كارتر بالضغط على إسرائيل من أجل السير قدماً نحو العملية السلمية، وإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية (هيكل، ج2،

1996). وفى الوقت نفسه، قدّم "فانس" كل ما في جهده ما بين الأطراف العربية وإسرائيل، وأبدى فشله فى تقريبها (كونت، 2002).

ولهذا لم يجد "كارتر" سبيلاً لهذا المأزق سوى إيقاف مسعاه والاستعانة بالراعي الثاني "أي الاتحاد السوفيتي"، بحيث انتهى الجانبان بشكل دبلوماسي ومباحثات كبيرة ما بين وزيري خارجية البلدين، فخرجا بما سمى البيان الأمريكي السوفيتي فى الأول من تشرين أول/ أكتوبر، ودار فحواه بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يعتقدان بأنه فى نطاق انجاز تسوية شاملة لقضية الشرق الأوسط، يُفترض أن تُحل جميع المشاكل المحددة للتسوية بما فيها المشاكل الأساسية، مثل انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق المحتلة منذ حرب 1967، وحل مشكلة فلسطين بما فيها الحقوق الشرعية المكفولة للشعب الفلسطيني، وإنهاء المشكلة التى أعاقت استئناف عقد مؤتمر جنيف، وهى معارضة إسرائيل لمشاركة الممثلين الذين تمَّ اختيارهم من قبل الشعب الفلسطيني. كما نص البيان كذلك على إمكانية إقامة مناطق مجردة من السلاح، تتركز فيها قوات الأمم المتحدة ومراقبتها بضمانات دولية للحدود، وتصميم الدولتين الكبيرتين على تسهيل استئناف أعمال المؤتمر على ألاَّ يتأخر عن شهر كانون أول/ ديسمبر 1977 (كتن، 1999)، وأكّد "كارتر" في 4 تشرين أول/ أكتوبر، أثناء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، على أنه يجب أن ينال الفلسطينيون حقوقهم الفلسطينية وتقرير مصيرهم. ومقابل ذلك رحّبت الدول العربية و"م،ت،ف" بهذا التصريح والبيان (رياض، ج1، 1987) ، ورغم أن البيان لم يشر بذكره إلى "م،ت،ف" أو للقرار "242" (رولو، 1989)، إلاَّ أنه تواكب مع السياسة الخارجية للفلسطينيين والداعية إلى استغلال جميع الفرص المتاحة، بحيث لا ينم عنها أي انحياز لأي طرف دولي على حساب الآخر. وعندما يكون الطرفان متوافقين، تكون الموافقة الفلسطينية مباشرة (خلف، 1991).

ورغم هذا التوافق الدولي إزاء المطالب العربية السياسية لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وتوافق العلاقات السياسية العربية – العربية، والفلسطينية المصرية، إلاَّ أنها لم تدم سوى يوم واحد بعد تراجع "كارتر" عن بيانه هذا في "5" تشرين أول/ أكتوبر، بإصدار بيان" أمريكي إسرائيلي "يدور فحواه بأن "لا يلزم الأخيرة بما ورد فى البيان السابق كشرط مشاركتها فى مؤتمر جنيف للسلام، ولا حتى أي طرف آخر من أطرافه (كونت، 2002)، وإلزام الولايات المتحدة بعدم ذكر "م،ت،ف" في أي مفاوضات متوقعة بشأن القضية الفلسطينية والقدس، وعدم إنشاء كيان فلسطيني، ووضع "دايان" الشكل النهائي لمؤتمر جنيف والمشاركة العربية فيه، عبر وفد عربي موحد بالإضافة لعرب فلسطينيين، ويتم انقسام هذا الوفد للجان مستقلة كلٌ على حدة للتفاوض مع إسرائيل، وبالنسبة للمشكلة الرئيسية، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، توكل إلى لجنة خاصة

(رولو، 1989)، مكونة من إسرائيل والأردن ومصر وعرب فلسطينيين، واستبعاد المنظمة منها (الفرنوانى، 1994).

ومهما يكن من أمر؛ فإن ذلك كان قد طُرح منذ اللقاء الأول ما بين "بيغن" و "كارتر"، حول نية الأول على التفاوض مع كل طرف على حدة (آندرلين، 1998)، وحاولت الولايات المتحدة التوفيق ما بين المطلبين الإسرائيلي والعربي, ولكن في النهاية خضعت للإرادة الإسرائيلية ؛ لأن العلاقة التي تربطهما هي الإرشاد والنصح وليس الضغط والفرض، وهذا ما أوضحه "كارتر" للسادات، بأنه لا يستطيع سوى الإرشاد والنصح السبيل لحل جميع الملفات، وأن المطالب العربية لا تتم إلاَّ عبر الاتصال المباشر ما بين مصر وإسرائيل، ويمكن بذلك حل جميع المسائل، ومنذ ذلك الحين عزم السادات على الاتصال المباشر ما بين مصر وإسرائيل (رولو، 1989)، وتمَّ هذا عندما هيأ "بيغن" الأجواء لمراده، كما سبق الإشارة، وهي نقل الاتصالات الأمنية الى سياسية مباشرة، واستطاع "بيغن" تثبيتها وإجبار السادات على الخوض فيها أكثر، بل والتعامل مع الفلسطينيين والعرب بأجندة ثنائية علنية، كما سبق الإشارة، والتعاطي مع الأطروحات الأمريكية والتوافق العربي الفلسطيني الأمريكي، ورفض"بيغن" لهذا التوافق وتشديد الحصار السياسي على السادات، عن طريق رفضه للمبادرات الأمريكية، وفي الوقت نفسه فتح قنوات سرية أخرى بديلة عن القناة الأمريكية، التي كانت تسعى للتوفيق بين إسرائيل والعرب، وهذا ما بات واضحا عندما ذهب "بيغن" بعد مقابلته "لفانس" في منتصف آب "أغسطس"، ورفضه للمطالب العربية – كما سبق الإشارة إلى الرئيس الروماني "تشاوشيسكو"، ومطالبته بلقاء السادات وجهاً لوجه وفي أي مكان كان سواء سراً أو علناً (آندرلين، 1998).

ومضى "ديان" بنفس الهدف في جولة في منتصف آب / أغسطس ، إلى الهند ولندن وقابل هناك العاهلين: المغربي الملك الحسن والأردني الملك الحسين، ثمَّ الرئيس الروماني والمستشار النمساوي وشاه إيران (هيكل، 1983)، وتوالت الرسائل من أصدقاء السادات تحثه على عقد هذه القمة مع "بيغن"، إلاَّ أنه أعرب للجنرال محمود الدليمي رئيس الحرس الملكي المغربي ،عن عدم موافقته على هذه القمة خوفاً من فشلها، وتفضيله استمرار الاجتماعات على أعلى المستويات مع الطرف الإسرائيلي تحضيراً لهذه القمة (هيكل، ج2، 1996)، وبالفعل استلم السادات رسالة سرية في 14 أيلول / سبتمبر من السفارة المغربية في القاهرة، بتحديد موعد للقاء الممثل الإسرائيلي في المغرب (الطويل، 1994)، وتم هذا الاجتماع بواقع سلسلة على ثلاث مراحل, ما بين "موشي دايان" وحسن التهامي (العقاد،1998) ، وانتهت في النصف الأول من تشرين أول/ أكتوبر، بعد مناقشات حادة تبين مدى العلاقات الفلسطينية المصرية, من قبل حسن التهامي، عندما أصرَّ على أن القضية الفلسطينية ليست ملكاً الفلسطينيين وحدهم، وإنما ملك الجميع من مسلمين وعرب. وأن سيناء ليست أهم من أي بقعة في فلسطين ولا يوجد فرق (الطويل، 1994).

وفي الوقت نفسه أوضح أنه لا يوجد حل إلاَّ عبر انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967, وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم الوطنية عبر أرض محصورة في غرب"نهر الأردن"، تُربط بالأردن ومصر والسعودية، و ستراقب وتساعد الملك حسين علي الاحتفاظ بعرشه في وجه المطامع الثورية للفلسطينيين، وأن مصر مستعدة لمناقشة جميع الضمانات الدولية وغيرها، التي يمكن أن تطلبها إسرائيل (آندرلين، 1998)، وأمام هذا الاستعداد المصري والإصرار ومراوغة "دايان"، وافق في النهاية بعد مشاورته مع "بيغن" على أطروحات التهامي، الذي وافق عل منح إسرائيل السلام الكامل مقابل انسحابها من الأراضي العربية المحتلة عام 1967, وإعادة الجولان لسوريا, وأيضا الفلسطينيين حقوقهم على الضفة الغربية والقدس العربية يوضع عليها علم المؤتمر الإسلامي كملك لجميع المسلمين (الطويل، 1994)، رغم أن السادات لم يؤكّد أمام مؤتمر الحزب الوطني الحاكم في مصر في جلسته في تشرين ثان/ نوفمبر ، سوى استعداد إسرائيل فقط للانسحاب من الأراضي المصرية دون تأخير، أما باقي الأراضي العربية فعلى مراحل مع تعديلات يقبلها الطرفان وفق مبادرة "روجرز" (هيكل، ج2، 1996).

على أي حال لم يكن هناك خلاف ما بين الأجندة المصرية العلنية والسرية، إزاء حل القضية الفلسطينية والمطلب العربي, ولكن الخلاف السياسي ما بينهما هو في كيفية الوصول لهذا الهدف والمطلب العربي، وهذا ما جعل السادات يتعامل بهذا الشكل واقتنع به منذ نيسان / أبريل ، وخلال مساعيه مع "فانس" في جولته الأولى في آب/ أغسطس وكان الهدف من وراء هذا التعاطي المصري، يكمن في أنه لعل هذه الجهود الأمريكية، تنتج عن حل المشكلة الفلسطينية، يمكن أخذه معه وفرضه على إسرائيل في الاتصالات المباشرة، التي كانت في ذلك الوقت في طور النوايا رغم إنه حسم أمره منذ بداية النصف الثاني من هذه الفترة الحالية ، وبذلك يكون في مأمن من المزايدات العربية بعد إفراغها من السلاح الفلسطيني، الذي كانت دائما تلوح به ضده وضد مساره كما فعلت في الفترات السابقة. وبذلك يكون في مأمن على حياته الشخصية كذلك علي مستقبلة السياسي (هيكل، ج2، 1996)، وهذا ما أوضحه "لفانس" أثناء مساعيه في أيلول/ سبتمبر أيضاً، ضمن الجهود للتوفيق بين الأطراف بأن سر إصرار سوريا والأردن والفلسطينيين على الوفد العربي الموحد، هو تقييد حركته في مؤتمر جنيف وفق الرؤية العربية ومشروعها (كونت، 2002). فمن وجهة نظر السادات لن يكتب لهذا النجاح ،لأن العرب لن يجتمعوا على حل سياسي موحد، وسوف يكون الانفجار تلقائياً إن تمّت المشاركة عبر هذا الوفد العربي الموحد (هيكل، 1996). ولهذا كله اشترك السادات في موقفه هذا مع الموقف الإسرائيلي مع الاختلاف في النوايا, فأبدى رفضه وعدم رغبته بالموافقة على البيان السوفيتي الأمريكي، حتى لا يقع تحت رحمة الفلسطينيين والسوريين (هيكل، 1983).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا يكمن في هل نجح السادات بنقل المطلب العربي والفلسطيني من المسار العربي المعلن وهل استطاع الخروج بشيء للفلسطينيين عبر مساره السري ؟ أم نجح "بيغن" في مناوراته والوصول إلي مبتغاة وهو إخراج مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي ؟. وهذا ما يحاول الباحث الإجابة عنه منذ الحقب السابقة، وهو "الهدف القومي" و"الهدف المرحلي". أي تحرير سيناء أم تحرير القدس, وهذا كله يُشكل طبيعة العلاقات الفلسطينية المصرية.

2.2.5. زيارة السادات إلى القدس:

تعتبر زيارة السادات إلى القدس علامة فارقة في نقل العملية السلمية من التصورات إلى التطبيق على أرض الواقع، وهو ما كان له من انعكاس مباشر فيما بعد على العلاقات الفلسطينية المصرية، والعلاقات العربية ككل، فيما طبقه ونظمه السادات، وهذه هي المعضلة السياسية في العملية السياسية ما بين السادات والعرب ككل، ولكن قبل المضي في ردود الفعل وما آلت إليها هذه العلاقات السياسية بعد الزيارة وبشكل موجز، ليس من باب التقليل من هذا الحدث ولكن من باب حصره في سببين لهذه الزيارة:

1. السبب النفسي السياسي:

إن ما أوضحه "كارتر" منذ بداية هذه فترة وجودة في البيت الأبيض في الاجتماعات الثنائية مع السادات، قد تمَّ إثباته عملياً فى هذه المرحلة، وذلك بتوضيحه للسادات طبيعة علاقته مع إسرائيل، التى تكمن فى النصح والإرشاد وليس الضغط والإجبار، ولتخطي هذه العلاقة نصح "كارتر" السادات بالاتصال والتفاوض المباشر مع إسرائيل، التى يمكن أن تضع أمامه جميع الملفات والمعضلات الإجرائية على طاولة المفاوضات (رولو، 1989)، وهذا ما أكده "موشى دايان" باتصالاته السرية مع المبعوث المصري حسن التهامي، بوقف مؤتمر جنيف وحصر الحل للصراع العربي الإسرائيلي، فى كسر المعيق الوحيد لهذا الحل وهو "الحاجز النفسي"، الذي من خلاله سوف تضع إسرائيل جميع المشاكل المستعصية علي الحل علي طاولة المفاوضات، وتقديمها بدون أفكار مسبقة كتنازلات سوف يُدهش السادات من حجمها (هيكل، 1983). وأثبت "بيغن" هذا المعيق بأنه المانع الوحيد، من خلال تطبيقه لسياسته "المحاصرة" للسادات، عبر إثباته عملياً للعجز الأمريكي الذي يعول عليه السادات فى سبيل الوصول لمبتغاة في الحل الشامل. وكان ذلك عندما أسرع "كارتر" بالتراجع عن البيان الأمريكي السوفيتي السابق، وخروجه ببيان إسرائيلي أمريكي اعتبر أساساً لحل الصراع العربي الإسرائيلي (عارورى، 1979)، ورفض

"كارتر" للمشروع المصري المقدم حول اجتماع الدول الخمس دائمة العضوية فى القدس، بالإضافة إلى أطراف الصراع العربية (هيكل، ج2، 1996)، وتأكيد "تشاوشيسكو" للسادات فى 28 تشرين أول/ أكتوبر 1977, بأن "بيغن" استعد على منح "كيان فلسطيني مصغر"، مقابل احتفاظ إسرائيل بسيادتها على الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي رفضه السادات، واعتبر أن "بيغن" لا يريد المفاوضات الجدية فى إطار الطرح العربي الجماعي ومؤتمر جنيف (آندرلين، 1998).

وفى الوقت نفسه كانت الأجواء العربية السياسية المحيطة بالسادات، والمصرية الداخلية وتفاقم الأزمة الاقتصادية، نتيجة وجود موقف عربي سياسي غير مبني على توازن توزيع الأعباء ما بين الدول العربية، فالدول النفطية تعيش فى أعلى صور الرخاء، والشعب المصري فى أعلى صور الأزمة الاقتصادية، مع كرهه للحرب مرة أخرى، فوجد السادات نفسه أمام خيارات سياسية متعددة إزاء هذه الظروف الدولية والعجز الأمريكي بالضغط على "بيغن" الذي يرفض إعطاءه للفلسطينيين شيئاً مقبولاً، ولهذا بات أمام ثلاثة خيارات : (نافعة،1986)

الخيار الأول: ،هل يلتزم السادات بالموقف العربي السياسي الموحد، والتمسك بمؤتمر جنيف فى ظل وجود الرفض الإسرائيلي، وهذا يعنى أن جميع الاحتمالات واردة فيما بينها عودة الخيار المسلح أي الحرب مرة أخري ضد إسرائيل.

الخيار الثاني: تجميد الوضع السياسي ، وانتظار تذليل العقبات الإجرائية أمام مؤتمر جنيف، ثمَّ انتظار نتائج الجدل الذي يمكن أن يطول لسنوات طويلة ؛ وكلا الخيارين حتماً سيؤديان بالسادات إلى إعادة النظر فى سياسته الداخلية، وتحالفاته الدولية الخارجية وهو غير مستعد لهذا.

الخيار الثالث : وهو الاستمرار فى اتصالاته السرية مع إسرائيل التي يمكن في أي لحظة أن تتسرب وتؤدي إلى مشاكل (هيكل، 1983)، بل تعرضه بسهولة للإدانة بالخيانة العظمى من الدول العربية، بل ومن الشعب المصري نفسه (نافعة، ج2، 1986).

ان استقرار "كارتر" على العدول والمواجهة الداخلية، مع جماعات الضغط والجمعيات الصهيونية، واستقراره على التمسك بالبيان الإسرائيلي وسياسية "بيغن"، التي تهدف في المقام الأول إلى إبعاد الاتحاد السوفيتي عن المنطقة، وكان هذا هدف السادات كذلك وحاجته لهذا ، واعتقد بذلك أن مصلحته التقت مع مصلحة "بيغن"، بالإضافة الي حرمان السادات والعرب من السلاح السياسي الذي كانوا يلوحون به أمام الدول المعنية بالسلام، وهو رفض إسرائيل السلام عبر عدم التعامل مع الممثل الفلسطيني "م.ت.ف" (عاروری، 1979)، وبذلك هيأ "بيغن" للسادات من خلال محاصرته له، بأن ليس أمام سوى المعيق الوحيد وهو "الحاجز النفسي"، وهذا يتناسب جداً مع نفسية السادات العاشقة والمولعة بالمغامرة والمخاطرة والمعقدة والجريئة، وحبه

لتسليط الأضواء عليه (زهران، ب.ت)، (العقاد، 1998)، وهذه السمات الشخصية لصانع القرار السلمي والحربي سواء الموروثة أو المكتسبة، تلعب دوراً هاماً في عملية صناعة القرار، وتحديد السلوك السياسي للشخصية فى صناعة القرار على المستوي السلمي ، أو الحربي للعملية السلمية، ويمكن أن تكون نتائجها مهمة وتمس مستقبل المجتمعات، وتنقلها إلى خطوات فارقة في تاريخها (عسلية، جودة، 2007).

وهذا ما حدث عندما اعتقد السادات أن المسألة هي فقط مسألة "الحاجز النفسي"، وباجتيازه يحتاج إلى عمل دراماتيكي (هيكل، ج2، 1996)، واعتبر هذا العمل بمثابة لعبته التى من خلالها بضربة واحدة يمكن تحقيق الحل، الذي عجز العرب بالسلاح والسياسة عن تحقيقه منذ عشرات السنين، فاستقر إلى فكرة نقل الاتصالات السرية من أقصى الظلام والسرية، إلى أقصى درجات العلنية فى وضح النهار (هيكل، 1983)، بإقدامه على الخطوة المتفقة "الشجاعة" وهي زيارته لإسرائيل بشكل معلن، يمكن من خلالها إزالة جميع المخاوف، وتفتح الطريق أمام تسوية شاملة (رولو، 1989)، وستغيّر مسيرة التاريخ وبالتالي ستتهاوى الحواجز النفسية للصراع وصولاً للمطلب العربي (الفرنواني، 1994)، وهو الحل الشامل أو لا حل (هيكل، ج2، 1996). وتعتبر الزيارة بحسب اعتقاد السادات بأن إسرائيل لن تجد تبريراً لاستمرارها في احتلال الأراضي العربية. وهذا ما تمَّ الإعراب عنه من السادات، عندما سافر مباشرة لمقابلة الرئيس الأسد، يوم 17 تشرين ثانٍ / نوفمبر 1977 في دمشق، من أجل ضمان صمته أو دعمه وتفويضه لهذه الزيارة (رياض، ج1 ، 1987).

وأوضح السادات الوسائل لبلوغ هدفه هذا، عبر استغلاله الإعلام ووسائلها الحديثة، التي يمكن أن تفجر قوى عالمية تعمل من أجل إقرار السلام في الشرق الأوسط (نافعة، ج 2، 1986)، خاصة اليهود الأمريكيين الذين سوف يجدون في هذه الخطوة مبادرة تاريخية نادرة، تحفزهم بالضغط علي الولايات المتحدة لممارسة الضغوط المناسبة علي إسرائيل، في حال عدم تنفيذها المطلب العربي (رولو، 1989)، فعلي مستوي الرأي العالمي وحتي علي مستوي الساحة السياسية الإسرائيلية, أراد إيجاد تفرقة وخلق قوة داعمة لهذه الخطوة، مثل جماعة "مجلس السلام الإسرائيلي "الآن"، الداعية إلي التفوق نحو السلام العادل الشامل (العقاد،1998)، وبذلك حسب اعتقاده يكون السادات ذلك الرجل، الذي سوف يضحي بالكرامة الشخصية في سبيل وقف نزيف الدم والأمة بأسرها، وتعميم السلام الشامل للمنطقة (نافعة، 1986)، ولذلك كله قال المقولة التى فجرت في مجلس الشعب المصري وحيرت عقول المستمعين، ورسمت العلاقات الفلسطينية المصرية، لأنها أصبحت المنهج السياسي للسادات، والتي قال فيها، "**سوف أذهب إلى آخر العالم حتى الكنيست بيتهم من أجل السلام**" (غالى، 1997).

ولكن قبل استكمال تأثير هذه الزيارة على العلاقات الفلسطينية المصرية، سوف يعرض الباحث السبب الثاني وهو:

2. السبب الديني:

إن الباحث يريد عرض هذا السبب من وجهة النظر الدينية، كما عرضها حسن التهامي للرئيس السادات كحل لدائرة الحيرة التى انتابت السادات حول الخطوة التالية للاتصالات السرية، وإنما السر الكامن وفى نفس الوقت المجبر عليه هو الرابط الذي يدل على العلاقات الفلسطينية المصرية القدرية ، كما بينها التهامي، وبرر اتخاذ قرار هذه الزيارة بإعرابه للسادات، أن جميع الوسائل العسكرية والمفاوضات السلمية والأمم المتحدة، لم تعد ما نصت عليه قرارات المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، التى تعتبر القدس هى القضية الأولى في المعترك السياسي بالنسبة لمواجهة إسرائيل،و خلفها محور الفكر العربي والإسلامي، بأن من يحكم القدس يحكم المنطقة، وإسرائيل هي التي تحكمها منذ عام "1967"، ولهذا يجب أن يخرجوا منها ويستعيدوا حق ألف مليون مسلم، ولكن أمام العجز الإسلامي والعربي كيف السبيل إلى ذلك؟ ولهذا توصل التهامي إلي الحل بشكل واضح وهو الذهاب إلى القدس الآن وهذا ما اعتبرت مرحله قدرية من حياة بني إسرائيل على الأراضي المقدسة (الطويل، 1997). وهذا ماقاله سبحانه تعالى فى آياته القرآنية المتعلقة بذلك بقوله تعالى: "واتينا موسى الكتاب ... إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم، وإن أسأتم فلها" (القرآن الكريم،سورة الإسراء الآية 3-8)، وربط التهامي لإقناع السادات وتبرير خطواته بتفسيره لهذه الآيات، بأن " **دخول بني إسرائيل وبناء دولتهم فى غفوة من المؤمنين على الأراضي المقدسة بمن فيهم المصريون عام "1967"، وأصبح لهم قوة فى الإعلام والدعاية، وأصبح صوتهم عالياً ومسموعاً. وجاءت الطوائف اليهودية من كل أنحاء العالم ليكونوا مسيطرين على الأراضي المقدسة، نتيجه أن أحداً من المسلمين أو المسيحيين، لم يرفع السيف للاستشهاد في سبيل القدس، ولهذا مكن الله من دخول اليهود إليها وهي مرحلة قدرية، وبعد هذه المرحلة جاء دورك يا "ريس" الآن لتنفيذ قضاء الله، وهو تعليق لهم "إن أحسنتم"، أي إذا أعدتم الحقوق لأصحابها ولم تثيروا الحرب والفتن "أحسنتم لأنفسكم"، وأرحتم الأمان والسلام اللذين تسعون إليهما منذ وجودكم، وإذا أسأتم التصرف في تلك المرحلة أسأتم لأنفسكم وليس للعرب, لأنكم تجرون على أنفسكم قدراً مكتوباً، وهو معلق على شرط "كما ورد في الآيات السابقة"، وبذلك تكون قد أديت دوراً عجز عنه غيرك سوى صلاح الدين مع الصليبيين ولن يفعله بعدك أحد، لأن هذه المرحلة محدودة في التاريخ، وبهذا المفهوم تدخل القدس وسيعجز العالم كله من تقديره لهذه الخطوات, ليقف مبهوراً لأنه لأول مرة سيقتحم عدو لموقع عدوه مقابل له بهذه الطريقة** "(الطويل، 1997)، وهذا ما عبّر عنه السادات من منطلق الثقافة والعرف العربي في حل المشاكل ما بين العائلات والقبائل، بمجرد إلتقاء

الجاني مع أهل الضحية يتم تصفية الأمور فوراً، فيتمَّ إنهاء هذا الدم، وهذا ما اعتقده من الزيارة (رولو، 1989).

وأكمل التهامي حديثه بانتقاله إلى ربط هذا الاعتقاد الديني إلى السياسي، " **بأنه لا بد من أن تطمئن يا سيادة "الريس" من رد فعلها السياسي الايجابي, فهذه الخطوة ستهز أي متعصب، ونكسب بها عاطفة العالم كله, وتسبب حرجاً شديداً لمحتلي الأراضي بالعنوة, وخطك الوحيد في هذا هو الخط الإسلامي والعربي الذي لا بد ألاَّ تفقده. ويكون حديثك في القدس مبني على حقيقة هذا الاتجاه, ولتعد خطبك السياسية على أساس هذا الاتجاه، فاذا آمنت أن هذه الخطوة قدرية فاقتحم القدس وكن مطمئناً تماماً لنجاحك. وإنما احذر أن تقطع علاقتك بالعرب أو تسيء فهمهم أو يسيئون، ولتضع قرارات الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي موضع التنفيذ، حيث أنها على الورق منذ سنوات طويلة، والداعية للمطلب نحو تحرير أراضي عام 1967, بالوسائل والطرق التي تراها متفقة مع مصلحتها وأمنها وسلامتها، وألاَّ يتعارض ذلك مع حقوق الشعب الفلسطيني .... وبتلك المبادرة كعمل سياسي تكون ضمن هذه الوسائل المتاحة والإجراءات المناسبة والطرق والجهود الرامية لتحرير الأراضي العربية المحتلة عام 1967، ومن هذا المنطلق تكون المبادرة لزيارة القدس منطلق إسلامي عقيدي سياسي أيضاً. وانسي ما كنت تفكر فيه قبل ذلك سواء لقاء بيغن سراً أو ما شابه ذلك. وبهذا تكون قد قمت بنقلة تاريخية ضخمة، بل وتجلس على قمة التاريخ. ولا شك أنك تتمنى أن تكون على قمة التاريخ, فنحن جند الله علي الأرض بقدره وتنفيذه، ولا تخشى في الحق لومه لائم** "، ولهذا انضم مباشرة حسن التهامي الذي قطع موسم الحج، وتوجه مباشرة للالتحاق بزيارة القدس جنباً إلى جنب مع السادات (الطويل، 1997).

وهذا بالفعل ما أكّده السادات بأن الهدف من زيارته، الذي سوف يمضي بها ولو عارضه العالم كله، لبلوغ ما أعرب عنه في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي أثناء الزيارة, بتأكيده على عدم وجوده في إسرائيل من أجل اتفاق منفرد ما بين مصر وإسرائيل، وإنما للحل الشامل المبني على الحل العادل للمشكلة الفلسطينية، وعدم إنكار أو تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني، وأن المشكلة الفلسطينية هي لب الصراع، ولهذا لا يمكن إقامة هذا السلام المبتغى دون القضية الفلسطينية، وأن الحل في قيام دولة للشعب الفلسطيني (الشئون الفلسطينية, قسم الوثائق, 1978)، وهذا ما أكّده في خطابه يوم 26 تشرين ثانٍ/ نوفمبر 1977, أمام مجلس الشعب المصري، بعدما عرض نتائج مبادرته ومباحثاته في زيارته لإسرائيل، بأن مبادرته اقنعت عدداً كبيراً من المسؤولين الإسرائيليين، بأن العرب لن يقبلوا أي تسوية ما لم تتضمن تحرير الأراضي العربية المحتلة منذ حرب 1967, وإقامة دولة فلسطينية (رياض، ج1، 1987).

وأمام تلك الخطوة وما كان ينوي السادات من فرضه كأمر واقع عملي وليس كمهاترات سياسية، ووضع النقاط على حروف العملية السلمية، فكلف بطرس بطرس غالي كوزير للشؤون الخارجية ووزيراً للخارجية عوضاً عن إسماعيل فهمي، الذي استقال نتيجة هذه الزيارة، فوجه بطرس غالي دعوات لجميع الأطراف، إسرائيل ،والولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي ،وسوريا والأردن ومنظمة

التحرير الفلسطينية وحتى لبنان فيما بعد، لعقد الخطوة المقبلة وهو عقد مؤتمر القاهرة "ميناهاوس"، لإعداد مشروع سياسي للحل الشامل، الذي سوف يتم توقيعه في مؤتمر جنيف الذي سيتم تحديده في هذا المؤتمر (غالي، 1997)، وقبل الخوض في هذه الخطوات التكميلية حسب اعتقادات السادات، وسوف يعرض الباحث رد الفعل الفلسطيني بشكل موجز.

3.2.5. رد الفعل الفلسطيني الشعبي والرسمي علي الزيارة :

إن الرد الفلسطيني الرسمي علي زيارة السادات كان عبر "م.ت.ف" ولجنتها التنفيذية في 18 تشرين ثانٍ / نوفمبر 1977، وأكّده مجلسها المركزي في 30 من الشهر نفسه، ودار فحوى هذه الردود بالتأكيد على أن المنظمة هى الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والحامية لحقوقه وتقرير مصيره نحو بناء الدولة الفلسطينية المستقلة. وهذا ماتضمنته القمم العربية فى الجزائر والرباط، وأكدت على التضامن العربي والتمسك به ورفضها المطلق لزيارة السادات، التى اعتبرتها خيانة من قبله، وخدمة للصهيونية والامبريالية الأمريكية، التى تهدف لإستنزاف هذه الحقوق وللمطالب العربية، واعتبرتها خيانة لدماء الشهداء العرب والفلسطينيين الذين ضحوا من أجل هذا المطلب الفلسطيني. واعتبرت أن هذه الدماء سوف تبقى حامية ومانعة لهذه المؤامرة. واجتمعت جميع الفصائل الوطنية الفلسطينية فى طرابلس العاصمة الليبية في 4 كانون أول / ديسمبر ، وخرجت ببيان سياسي اعتبرته توحيداً للرؤية الفلسطينية نحو السلام المرفوض، إذا كان على أساس قراري مجلس الأمن: "242" و"338"، وتؤكد على حق تقرير المصير والحقوق للشعب الفلسطيني، نحو إقامة دولته الفلسطينية المستقلة فى هذه المرحلة، على أي شبر يحرر من دون صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف، مع رفضها لزيارة السادات ولمساره ونتائجها، وهذا ما أكدته القمة التى عُقدت فى طرابلس كذلك على المستوى العربي، التي أصبحت فى موقفها إزاء هذه الزيارة ما بين المؤيد لها، وما بين التأييد المبطن بنصح للسادات وعدم تسرع الرد العربي قبل رؤية ما نتج عنها كالأردن والسعودية، والشق الآخر هو الرافض لهذه الزيارة بالمطلق، وهو ما اصطلح عليها فيما بعد "**بجبهة الصمود والتصدي**" التى احتجت فى مؤتمر طرابلس ما بين 2-15 كانون أول / ديسمبر 1977. وأكدت على وثيقة طرابلس والوحدة الفلسطينية وقررات الجزائر والرباط، ودعم دول المواجهة وعلى رأسها سوريا. وإدانته للزيارة التي قام بها السادات، واعتبرتها خيانة للتضامن العربي وللقضية الفلسطينية (الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977، 1978)، انظر أيضاً إلي، (محارب، 1978)، (الخليلي، 1978) ، (شؤون فلسطينية،1978)، (الطويل, 1997)، (فرج الدين،1998).

وعلى أية حال؛ فإن الكثير من ردود الفعل التى تواصلت برفضها بشكل علني لجميع خطوات السادات المتعاقبة، سواء بالدعوة السابقة لمؤتمر ميناهاوس، أو فيما بعد مؤتمر قمة الإسماعيلية. فالسادات أثناء نزوله فى مطار "بن غوريون"، كان في استقباله عدة شخصيات فلسطينية مثل: الشيخ محمد على الجعبري رئيس بلدية الخليل السابق، والقاضي نهاد جهاد الله، ومصطفى دودين الوزير الأردني السابق وصديق وصفى التل فى الحكومة الأردنية، وهؤلاء اجتمعوا مع السادات أثناء الزيارة في 21 تشرين ثانٍ/ نوفمبر 1977 فى فندق الملك داوود، بالإضافة إلى شخصيات فلسطينية أخرى كحكمت المصري من نابلس رئيس البرلمان الأردني سابقاً، ونعيم عبد الهادي من نابلس، وأنور الخطيب حاكم قضاء القدس سابقاً وسفير الأردن فى القاهرة سابقاً، وإلياس فريج رئيس بلدية بيت لحم، ومن قطاع غزة سليمان العزايزة رئيس بلدية دير البلح، والشيخ فرح المصدّر، والمحامي إبراهيم أبو ستة الذي طالب السادات فى هذا الاجتماع بفتح إذاعة صوت فلسطين فى القاهرة بعد أمره بإغلاقها، وهي من ضمن الإجراءات التى قامت بها الحكومة المصرية، كرد فعل على المظاهرات الفلسطينية السابقة الذكر (محارب،1978)، بالإضافة إلى إبعاد ثلاث شخصيات من المسؤولين الرسميين الفلسطينيين في مصر، هم جمال الصوارني مدير مكتب المنظمة في مصر, ومندوبها لدى الجامعة العربية, وربحي عوض ممثل فتح في مصر, وصخر بسيسو رئيس اتحاد طلبة فلسطين في القاهرة. وإغلاق مركز الإعلام الفلسطيني الموحد وطرد عدد كبير من الطلبة الفلسطينيين وحرمان البعض الآخر من الامتيازات (الخليلي، 1978) رغم أن هذه الإجراءات لم يتم إغلاقها بشكل رسمي، إلاَّ بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في آذار / مارس 1979, مثل المركز الإعلامي (أ.براند، 1999), وإغلاق مكتب المنظمة رسمياً, وإبقاء مكتب حركة فتح مفتوحاً وتحجج السادات بأن الخلاف مع المنظمة وليس مع حركة فتح، نتيجة الموقف الذي اتخذته (عدوان، 2005).

خلاصة هذا التحرك على مستوى القيادات الشعبية , تم دعوتهم من قبل "النظام المصري " باسم حزب مصر العربي الاشتراكي الحاكم "للزيارة "مصر " فانقسمت الآراء في المناطق المحتلة حول هذه الدعوة ,فايدمصطفى دودين وبرهان الجعبري، والياس فريح ، ونهاد خير الله وعبد الرءوف الفارسي وهاشم الخزندار من غزة ,ورأي البعض تأجيل الموافقة بعد موافقة المنظمة على هذه الدعوة وهم فهد القواسمة رئيس بلدية الخليل ورشاد الشوا رئيس بلدية غزة , وحكمت المصري من نابلس(عبد الحفيظ .1977)، في النهاية تم توجه بعد ثلاث أسابيع من هذه الزيارة تقريبا , هذا الوفد بالإضافة لمئات من أعيان قطاع غزة الي مصر لتحية بطل السلام (حد قولهم) في حين كان هناك يتواجدون في الضفة الغربية من يطالبون بالوقوف في وجة "م، ت،ف" إذا بقي " اللجنة الفدائية المركزية " على رفضها بالإنظمام الي مشروع السلام الراهن (رولو 1989.)

هذا على مستوى القيادات الشعبية الداخلية في "فلسطين " ولكن أيضا هذا الانقسام كان على المستوى القيادي وما حدث داخل اللجنة المركزية لحركة فتح المسيطرة أصلا على القيادة والإعلام لـ"م ،ت، ف" , بانفرادها بعد تجميد الجبهة الشعبية وبعض التنظيمات الفلسطينية عملها داخل المنظمة ,حيث انقسم هذا الفريق الي قسمين وهو ما اعتبر أن "مصر " عبارة عن رقعة شطرنج كبيرة داخل الامه العربية ولا تكون قويه حقا إلا بشعبية ومشروعيه نظامها ,ولهذا يجب قطع علاقتنا معها ومواصلة الهجوم ضد " السادات " وكافة الدول التي تؤيده , ولكن الطرف الآخر الذي وعى الي عدم قطع العلاقة مع مصر لان دور مصر الحاسم في العالم العربي لا يحتاج الى برهان انه ينبغي لنا أن بإنتقاد مسعى الرئيس المصري ليس إلا (خلف 1991.), وهذا الخط الآخر لم يقطع مع مصر علاقاته أبداً وهو خط أصيل داخل المنظمة و"فتح " "الخط السلمي الفلسطيني الجديد " ليس بسبب مبدأ زيارة القدس المقبولة نوعا ما ولكن بسبب النتائج التى سوف تتمخض عنها (رولو 1989.) .

وهذا ما فعله "ياسر عرفات " بإضافة الى خمسة من أعضاء اللجنة المركزية لحركة "فتح " عندما تم تكليف "سعيد كمال" سفير المنظمة في مصر سراً , من اجل معرفة تطورات هذه الزيارة وإبقاء القيادة بتفاصيل هذه التطورات واستمرار علاقاته مع القيادات المصرية , وليس وحده ، بل كان هناك عدة قيادات –أيضا– وتم تعيين ضابط اتصال مصري لهذا الغرض , وعلى نحو آخر تم إقالته بشكل العلني من قبل " ياسر عرفات "وهذه الازدواجية نابعة من المسلمات في العلاقات الفلسطينية المصرية بجميع النواحي وخاصة السياسة بعدم قطع أي شكل من إشكال العلاقات ولو حدث ما يحدث الاختلاف مطلوب ولكن القطع المرفوض .,, والهدف الأخر هو إذا قام " كمال أي خطوه وفق المستجدات في القاهرة وكشفت حتى لاتثير ولا تعتبر رسميه فكان "عرفات " عن طريق الإقالة الرسمية يبرئ نفسه والقيادة من هذا العمل وهذا ما سوف يحدث , وكلفه من قبل "حركة فتح " وليس " المنظمة " وبذلك لايكون هناك معارضه شديدة لو كان على مستوى " المنظمة " ولا تتحمل المسئولية رغم ان الاثنين بنفس المقدار (هيكل ,ح3 1996.)، (عدوان 2005.) .

وهذا ما ظهر جليا في الازدواجية للمواقف السياسية والعلاقات مع مصر , مباشرة تم التعامل وفق هذه العلاقات حيث تم توجيه الدعوة للفلسطينيين من قبل "بطرس غالي " لحضور "مينا هارس " في القاهرة وتسلم الدعوة "منذر الدجاني " عضو اللجنة التنفيذية، وسلمها للمنظمة (غالي ، 1997)، وتم التوجيه لسعيد كمال ان يكون في حالة انتظار من قبل ياسر عرفات لحضور هذا المؤتمر "ميناهاوس" (آندرلين,1998) ،حتى أن " السادات " اتصل هاتفيا بياسر عرفات ونصحه بحضور المؤتمر ولكنة في النهاية لم يحضر (جيهان،2010) ,ولم يأتي التليفون " لسعيد كمال " وفق اتفاقة مع ياسر عرفات ,و بذلك لم تحضر المنظمة وسورية والأردن ولبنان ,

واقتصر المؤتمر على الأمم المتحدة والولايات المتحدة ومصر وإسرائيل على مستوى وزراء وممثلي الخارجية لكل واحد منهم (رياض ، ج3، 1986) ،وكانت حجة " المنظمة " بعدم حضورها نهايك عن العلاقة السرية ، هو ماجاء على لسان الرئيس اللبناني "رشيد كرامي"، بان السادات أثناء زيارته الى حين خطابه أمام الكنيست الاسرائيلى تم إلغاء بطلب اسرائيلى عدم ذكر "م.ت.ف" ، وأيضاً تم إنزال العلم الفلسطيني فى هذا المؤتمر بناء على طلب اسرائيلى ،فكيف "مصر " تستطيع ان تضغط على إسرائيل من اجل هذه المشاركة (خلف ،1991) ، فأعرب "غالى" انه تم تجنب ذكر المنظمة ليس من باب عدم الاعتراف بها كممثل لشعب الفلسطيني ، ولكن من باب تجنب وتصلب "بيغن" وأيضا تحسبا للمستقبل تجنب استخدام "الممثل الوحيد" فاذا استمرت مبادرة الرئيس السادات قد تجدون عند نقطه معينه ان علينا ان تتفاوض باسم الفلسطينيين بموافقة الفلسطينيين من خارج المنظمة (غالى ، 1997) ،(الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977 ، 1978).هكذا لم يكن "السادات" يريد تقييد نفسه ولا يهمه المسميات بقدر الفائدة السياسية وهذا ماسوف يوضع أساسه لهذه العلاقة خلال الفترة القادمة .

اعتبرت القيادة المصرية عدم اشتراك المنظمة "الفلسطينية" فى مؤتمر ميناهاوس بأنها "الفرصة الضائعة للمنظمة"، لأن مصر أرادت من هذا المؤتمر تتويج ما سعت إليه منذ زمن وهو إخراج المنظمة أمام المجتمع الدولي والدول المعنية بالسلام وخاصة الولايات المتحدة عبر حضور "المنظمة" هذا المؤتمر فاذا خرجت إسرائيل محتجة على هذا الحضور يعنى انها غير راغبة بتسوية شامله ويتم إيقاف أي خطوه تاليه ، وان قبلت الحضور فأن هذا يترتب عليه نتائج لصالح القضية الفلسطينية (الفرنواني ، 1988)، ولكن مقاطعه المنظمة والدول العربية لهذا المؤتمر "ميناهاوس" أدى الى نتائج سلبيه نحو "عزل مصر" عن الدول العربية (غالى ، 1997) وتم قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والسياسية بشكل رسمي من قبل الحكومة المصرية بخطوة تصعديه مع دول "الصمود والتحدي "، وتفجرت الخلافات التى لم يشهد لها مثيل العالم العربي وازدات عزله مصر (رياض ،ج1، 1987) ، ووصف هذا على المستوى الرسمي المصري ، ان الدول العربية هذه هى تحقق المراد الذي يهدف إليه "بيغن" وهو عزل مصر (غالى، 1997) ناهيك عن استمرار العلاقات السرية الفلسطنيه المصرية ، السياسية عبر ما اصطلح عليه الباحث من مجموعة قراءته لهذه العلاقات السرية وسميت "شعره معاوية "سعيد كمال "، على حد وصف "ياسر عرفات " لهذه العلاقة وبقيت بشكل مستتر وكانت الرسائل متبادلة مابين الطرفين الفلسطيني ،والمصري عبر هذه الشعرة (عدوان ، 2005)

وبشكل عام لا يعني أن قطع العلاقات أوجدها بشكل سري بسبب ضرر على الالتزام المصري بالقضية الفلسطينية وإيجاد حل مناسب أو مقبول فلسطينيا وعربياً ، وهذا ما أظهرته مباحثات الإسماعيلية عندما رفضت مصر مشروع " بيغن " الحكم الذاتي الإداري " للفلسطينيين على

الضفة الغربية وقطاع غزة بانتخاب السكان مجلساً إداريا لتوجيه الشئون الإدارية على جميع المؤسسات الخدماتية ، وتكون إسرائيل مسئولة عن الأمن والشؤون الخارجية والإعلام والنظام العام (الفرنواني ، 1994) ، رغم أن "بيغن " كان يستخدم يهودا والسامر هذا ما ورد فى مشروعة بما أثار حفظيه الوفد المصري الذي رفض هذا المصطلح واعتبره تجاهلاً للحقوق الفلسطينية والعربية . ورفض أصلا المشروع الإسرائيلي (رياض ، ج3 ، 1986) ، ناهيك على المشروع المصري الذي تم عرضه فى هذه المباحثات بتأكيد على سحب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التى احتلتها المباحثات فى حزيران/ يونيو 1967 ، وان تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه فى تقرير المصير (غالي ، 1997) وهذا كان بإجماع الوفد المصري ككل (الفرنواني، 1994) .

ورغم هذا فقد خرج "السادات " عقب انتهاء هذه المباحثات من قمة الإسماعيلية ، وعلى حسب رؤية الباحث الذي إعتبر تصريح " السادات" وبالشكل الذي جاء به هو إيصال رسالة للعرب عن طبيعة المشروعين الذين سوف يدور حولها اللجنة السياسة التى سوف تتثبت فيها للوصول لصيغة حل للقضية الفلسطينية متوافقة ما بين المشروع المصري ، وهو الداعي إلي بناء الدولة الفلسطينية المستقلة على الضفة الغربية وقطاع غزة ، والمشروع الإسرائيلي الداعي لعرب فلسطين الذين يعيشون في يهودا و "السامرة " "وغزة" سيمارسون "الحكم الذاتي الإداري "(آندرلين . 1998) ، وهذا ما سوف نراه ما تنم عنه اللجنة السياسية خلال الحقبة القادمة في 19 كانون ثانٍ/ يناير 1978، هل سينجح "السادات " من خلال هذه المساعي السلمية "وحدة" بشكل علني وتفويض سري على حسب اعتقاد الباحث من قبل الفلسطينيين ، والوصول الى مبتغاة "السادات" الذي أعرب عنه ، الهدف في النهاية من زيارته والعمل الدراماتيكي؛ وهو إقامة السلام العادل في المنطقة بإعادة الأراضي العربية المحتلة عام1967 وحل المشكلة الفلسطينية بإقامة دولة ، أو كما قال كارتر للسادات "وطن قومي فلسطيني"، وترك التفاصيل الخاصة لكل دولة عربية أو جانب عربي لهم وسيناء مع مصر وجولان مع سوريا والضفة مع الفلسطينيين ، وأنة عازم في المناقشة الي النهاية ، حتي لو عارضني العالم كله لبلوغ الهدف الأساسي والنهائي ، وهو إنهاء المشكلة الفلسطينية والجلاء عن الأراضي المحتلة عام 1967 "(السادات،1979).

هل التزم "السادات " بهذا خلال الفترة القادمة أم الضغط الأمريكي والإسرائيلي والرفض العربي ساعد علي عدم بلوغ هذا الهدف ، أو عدم فهم العرب والفلسطينيين لهذا الهدف هو ما حال دون تحقيقه أو نجاحه ؟.

الفصل السادس

تحول العلاقات الفلسطينية المصرية من العلن إلي السر(1978 – 1981)

1.6 مقدمة:

بادئ ذي بدء، تعتبر هذه الفترة هي حصيلة ما آلت إليه الفترات السابقة، ولهذا سوف يوضح الباحث كمدخل لها، مدى أهمية فلسطين الاقتصادية والسياسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، للمحافظة على زمام التوازن الدولي والعلاقات الدولية وبقاءه في أيديهم ، من خلال إيجاد عازل ما بين مشرق ومغرب الوطن العربي ،من خلال إبقاء الاغتصاب الإسرائيلي الغير شرعي لفلسطين.

فإن المنطقة العربية تمتلك من مقومات القوة ما لا تملكها أي منطقة أخرى، من كتلة بشرية متجانسة دينياً وثقافياً وحضارياً وجغرافياً وسياسياً، وتمتلك ثروة هائلة، وهذا ما أهلها ان تمسك زمام التوازن والعلاقات الدولية في القرون الوسطي، عبر اجتماع هذه العوامل، ولكن فيما بعد أصبح هذا عبارة عن تهديد قائم للولايات المتحدة والدول الأوروبية، يمكن عودته إذا اجتمعت هذه العوامل مرة أخري، وللحيلولة دون ذلك أبقت علي دعمها المتواصل للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وسعت إلي دمجه اقتصادياً مع دول المنطقة، عبر الدعوة إلي السلام المبني علي عقد اتصالات مباشرة ما بين إسرائيل ودول المنطقة، مع إحتواء عوامل القوة التي تملكها فلسطين. وهي من تذكر العرب بالحقوق المسلوبة والمناهضة للمشروع الاستيطاني من قبل إسرائيل. وبذلك فهي من تضفي شرعية الوجود الإسرائيلي؛ ولهذا يجب احتواء هذه العوامل عبر إيجاد حل للفلسطينيين دون تحقيق بناء الدولة الفلسطينية (يوسف،الصباغ، 1996).

وهذا ما عملت به الولايات المتحدة خلال الفترات السابقة، بوضع شرطين للاعتراف والاتصال مع "م. ت. ف" ،(شريف، 1996)، وهما أن تعترف بقراري مجلس الأمن"242" و"338"، واعترافها بحق الوجود الإسرائيلي وشرعيته (كارتر، 1997)، وأمام إصرار الرفض الفلسطيني لهذين الشرطين، والتمسك ببرنامجها الداعي لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة على الضفة الغربية وقطاع غزة، كان هذا متوافقاً مع تبريرات الولايات المتحدة بعدم الاتصال بها أمام الرأي العام الدولي، والمطلب المصري الداعي إلي الاتصال مع "م.ت.ف"، وأخذت الولايات المتحدة بالشروع من أجل تقليص المطلب الفلسطيني إلى ما دون دولة، ما عُرف فيما بعد بالحكم الذاتي الكامل (الحسيني، 1979).

وعلي أية حال، فهكذا كان احتلال إسرائيل لفلسطين بمثابة صمام الأمان، لضمان السيطرة الأمريكية والأوروبية علي التوازن والعلاقات الدولية، ومن ثمَّ ربط الحل السياسي للصراع الإسرائيلي العربي وفق هذه الرؤية، وعلى ذلك تأثيره في العلاقات الفلسطينية المصرية وفق هذا.

وهذا ما شهدته الفترات السابقة من الخلاف الفلسطيني المصري حول الاعتراف بالقرار "242"، وذلك بحث مصر نحو هذا الاعتراف ورفض الفلسطينيين لذلك الأمر؛ لأنه حسب اعتقادهم يعالج القضية بالشق الخاص باللاجئين فقط، ولذلك بقي المبدأ السياسي الفلسطيني وفق قرار الجمعية العامة "3236" (عبد المجيد، 1994)، وبناءً عليه هل سيدرك الفلسطينيون هذا الخطر المحدق بهم، والتعامل معه وفق رؤية واعية بقدر حجم هذا الخطر المُعد دولياً، وتوازنهم ما بين المطلب الفلسطيني والمطلوب دولياً ومصرياً ؟

2.6 . زيارة السادات إلي إسرائيل.

بدايةً شهدت هذة الفترة على المستوى الفلسطيني والمستوى العام العربي، إنتظار ما سوف ينم عن الخطوات التي قام بها السادات خلال الفترة السابقة، وهل سيستمر السادات بنفس الخطوات، أم سوف يعدل عنها ؟ وهل سوف يستطيع السادات تحقيق ما عجز عنه العرب في إيجاد حل للقضية الفلسطينية وبلوغ الحل الشامل وفق ما أعرب عنه ؟

على أية حال، فمع بداية هذه الفترة سعى "كارتر" من أجل عدم وقف العملية السلمية والتسريع بها، بالتطبيق العملي إزاء الهدف الأمريكي – الأوروبي السابق الذكر بالنسبة للفلسطينيين، وهو إيجاد حل لهم دون بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، وإخراج مصر من معادلة الصراع العربي الاسرائيلى، عبر عقد اتصالات مباشرة (يوسف،الصباغ، 1986)، وهذا ما عبّر عنه "كارتر" في 4 كانون ثانٍ / يناير 1978، في جولته للمنطقة ضمن مساعي تسريع العملية السلمية، فأكّد فى أسوان على رفضه لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، وعوضها بدعوته لإنشاء "إدارة فلسطينية" في قطاع غزة والضفة الغربية ، مع ربطها بالأردن بشكل كونفدرالى أو فيدرالي، مع تحقيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، شريطة اعتراف الفلسطينيين بشروط الولايات المتحدة المعهودة، مع تأكيده على أن القدس موحدة وغير مجزأة مع حرية العبادة لكافة الأديان (هاشم، ب. ت)، وتمسكت القيادة المصرية بهذا التصريح على اعتباره تأكيداً أمريكياً على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأوعزت للصحافة المحلية والعالمية بالتركيز على هذه الحقوق (غالي، 1997).

هكذا جاء تصريح "كارتر" مزدوجاً ما بين المشروعين الإسرائيلي بالدعوة إلى "الإدارة الفلسطينية"، والمشروع المصري إلى "حق تقرير المصير"، بعدما تعرض كارتر لمعارضة مصرية في بداية جولته ، وإعرابه بأن مشروع "بيغن"، هو الخطوة الأولي نحو تحقيق المستقبل الفلسطيني (الفرنواني، 1994).

على أية حال اجتمعت بالفعل اللجنة السياسية المنبثقة عن قمة الإسماعيلية في 17 كانون ثانٍ / يناير 1978 في القدس، بحضور"سايروس فانس" وممثل السكرتير العام للأمم المتحدة بالإضافة للطرفين الرئيسيين، وأكّد محمد كامل وزير الخارجية المصري على المشروع المصري المتمحور في ثلاث نقاط هى، دعوة إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس العربية, وتقسيم القدس, وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني عبر إنشاء دولة فلسطينية مستقلة بجانب إسرائيل (وزارة الخارجية المصرية، 1979)، فتعامل "بيغن" مع هذه الأطروحات وبشكل عام مع الوفد المصري، ضمن أجواء اجتماع اللجنة بما سمي "بحرب

الأعصاب"، عبر إعلانه أثناء انعقاد هذه اللجنة عن بناء مستوطنات إسرائيلية جديدة, واستعداده للانسحاب من قطاع غزة وسيناء, واستمراره بتوجيه الأتهامات لـ "م.ت. ف" باعتبارها "عميلة" للاتحاد السوفيتي والشيوعية (العقاد، 1998)، وهذا ما أبداه "بيغن" منذ لقائه الأول مع السادات في مؤتمر القمة بالإسماعيلية، واستكمله مع الوفد المصري عندما وصل إلى الفندق الذي سيقيم فيه في إسرائيل، فوجد كتيبات بنفس المضمون والاتهامات للمنظمة، فاستنكر الوفد ذلك، إلاَّ أن بعض القيادات الإسرائيلية لطّفت الأجواء (غالى، 1997).

وكان "بيغن" يهدف من هذا الأسلوب، الذي أطلق عليه "حرب الأعصاب"، توسيع الهوة ما بين الفلسطينيين والمصريين، وإبعاد الوفد المصري عن التفاوض بشأن الضفة الغربية (العقاد، 1998)، ولهذا أضطر "بيغن" إلى إفشال هذه اللجنة بتوجيه الإهانة المباشرة للوزير محمد كامل، بوصفه بـ"الرجل الصغير"، فتمَّ تضخيمها من قبل الصحافة الإسرائيلية والأجنبية، رغم أن الوزير المصري لم يعرها بالاً؛ نظراً لحجم المسؤولية المكلف بها، والتي لا تعطي هذه الأمور الشخصية اهتماماً (إبراهيم، فوزي، ب.ت)، وفي النهاية جاء الرفض الإسرائيلي المباشر من خلال إصرار "بيغن" على مشروعه المقدم في مؤتمر القمة بالإسماعيلية, وتفنيده لجميع النقاط المصرية السابقة. ولهذا أمر السادات الوفد المصري بالعودة مباشرة للقاهرة ووصوله يوم 19 كانون ثانٍ/ يناير 1978. (آندرلين، 1998)، وهكذا فشل "بيغن" في توسيع هوة الخلاف الفلسطيني المصري الناشئ عن زيارة القدس؛ لأنه لم يصل إلى مرحلة الخصام (العلوان، 1982).

على أية حال استطاعت جماعة أبو نضال "صبري البنا", المنشق عن حركة فتح المجلس الثوري مع بعض رفاقه الذين نادوا بدعوتهم لإصلاح المسار التنظيمي والسياسي التي أفسدته بعض القيادات داخل الحركة، من خلال دعوات الأخيرة بالاتصال مع القوى السلمية الإسرائيلية، وهذا ما اعتبرته بالخلل في الهدف الأسمي للحركة، ولهذا قامت بتصحيح الخلل عبر مجموعة اغتيالات لأقطاب هذا المسار السلمي الفلسطيني (صالح ، 2003), والذي كان بدعم من بعض الدول العربية وعلى رأسها العراق، التي كانت على خلاف سياسي مع سوريا إزاء مواجهة مسار السادات السياسي، حيث اعتبرته الأولى بأن الكفاح المسلح ورفض قرار مجلس الأمن "242" و"338" والعملية السلمية ككل، واحتضان المقاومة الفلسطينية ومحاربة الخط السلمي، بالمقابل كانت سوريا ترى عدم الخروج عن الدائرة الدولية، فاقترحت التمسك بالقرار"338" ورفض القرار "242", مع قبولها العملية السلمية على هذا الأساس حتى يكون للرفض العربي لخط السادات بُعد دولي، وعدم الخروج من الدائرة الدولية، وإلاَّ فإن الخيار هو الحرب وهي غير مستعدة للاحتمال الأخير (العلوان, 1982).

وهذا الخلاف السورى العراقي على تبني الفلسطينيين، تمَّ ترجمته في 4 كانون ثانٍ/ يناير 1978، عندما أُغتيل ممثل المنظمة في لندن سعيد حمامي على يد جماعة أبو نضال (إسماعيل, 1987)، واعتراف الرئيس العراقي أحمد حسن البكر عن مسئوليته فيما بعد عن هذه العملية، التي كانوا يهدفون من ورائها إيصال رسالة لياسر عرفات بالتحذير من الاستمرار بالاتصال مع قوى السلام الإسرائيلية، وإتباع خط السادات (آندرلين، 1998)، رغم أن هذه الاتصالات تمَّ إقرارها بشكل علني وشرعي من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابقة. ولكن زيارة السادات إلى إسرائيل، كانت قد غيرت هذا التوجه في الساحة السياسية الفلسطينية، من خلال بيان طرابلس، والتأكيد بأن "لا اعتراف" و"لا اتصال" و"لا صلح"، ورغم هذا بقيت شعرة معاوية" موجودة بين الطرفين، فممثل "م،ت،ف" في القاهرة سعيد كمال وبعض القيادات الفلسطينية، كانت موجودة في مصر بشكل مستتر, وهذه هي طبيعة العلاقات الفلسطينية المصرية إلى ذلك الحين، وهذا سر فشل "بيغن" في توسيع هوةّ الخلاف.

على أية حال ما عجز عنه "بيغن" استطاعت جماعة أبو نضال تحقيقه، عبر اغتيالها للكاتب المصري ووزير الثقافة يوسف السباعي، صديق السادات الشخصي والمناصر لخطه السياسي في 18 شباط / فبراير 1978 في قبرص (نافعة, 1997), فأسرعت "م،ت،ف" باستنكار هذه الجريمة (أ.براند، 1991)، إلاَّ أن السادات وصف هذه القيادة الفلسطينية "بمناضلين الكباريهات" (نافعة، 1997)، وأعرب الدكتور مصطفى خليل رئيس وزراء مصر, بأن مثل هذه العمليات واستمرارها سوف يجلب وابل الخراب على الفلسطينيين وقضيتهم إن تكررت، وكذلك قال بطرس غالي وزير الشؤون الخارجية المصري، إن هذه العملية يمكن أن تؤثر على أولويات السادات السياسية، بنقل القضية الفلسطينية من أولوياتها على القضايا المصرية إلى ذيلها. وأكمل السخط الشعبي المصري على إكمال هذه المواقف الرسمية عبر هتاف بعض المئات من المشيعين لجثمان السباعي "لا لفلسطين" (غالي، 1997)، وهكذا انتقلت أجواء العلاقات الفلسطينية المصرية من الخلاف السياسي بالرفض اللفظي إلى إيصال الرسائل، عبر هذا الأسلوب الجديد، ولم يواجه السادات هذا المأزق وحده، وإنما أيضاً ياسر عرفات.

ومما زاد الطين بله وعمّق هوة الخلاف الفلسطيني المصري, ما حدث بعد يوم واحد من هذا الإغتيال في 19 شباط/ فبراير من العام نفسه, عندما تمَّ اختطاف طائرة مصرية على متنها عشرون مصرياً من قبل جماعة أبو نضال, واستقرارهم بها في مطار لارنكا القبرصي, فتمَّ قتل عدد كبير من قوات الكوماندوز المصرية، التي توجهت إلى هذا المطار من أجل إنقاذ الرهائن المصريين (غالي, 1997)، ولهذا بدأت الصحف المصرية والإعلام بتوجيهات من قبل السلطات المصرية بشكل ضمني، بشن الهجوم على القيادات الفلسطينية، بل اعتبرت أن ما قدمته مصر من تضحيات في الحروب الأربعة السابقة، هي نتاج توريط هذه القيادة، ثمَّ بدأ المواطنون

المصريون يرددون الدعاية الصهيونية، التي حاولت بثها بين الشعوب العربية، بأن الفلسطينيين الذين هاجروا من أرضيهم قد باعوها، واستمرت هذه الدعاية ثلاث أعوام بعد هذا الحادث (أ.براوند ، 1991).

ويعتقد الباحث أن هذه الأعمال التي قامت بها جماعة أبو نضال غير متوافقة مع مسار السياسي للقيادة الفلسطينية، وكذلك فإن ردود الفعل المصرية السابقة يمكن أن تكون في بعض جوانبه طبيعية، ولكن هذا لا يعني وجود ردود فعل خارجة عن النص العام للعلاقات الفلسطينية المصرية، عبر عنها الشعب المصري وبعض القيادات المصرية.

1.2.6. الحرب الإسرائيلية على المقاومة الفلسطينية (20-12 آذار "مارس" 1978):

على أية حال قامت إسرائيل بشن هذه الحرب على المقاومة الفلسطينية، بعد قيام مجموعة فدائية تسمّى بمجموعة "كمال عدوان"، بالإضافة لدلال المغربي وآخرين في 11 آذار / مارس 1978 داخل فلسطين المحتلة عام 1948، وقد هدفت هذه العملية إلى إيصال رسالة سياسية واضحة "لبيغن" ولسياسته الاستيطانية، وللعرب الذين تنازلوا عن الحق العربي. واعتبرت أن هذا الخيار الفدائي قائم طالما الاعتداءات التهويدية قائمة، وهذا ما عبّرت عنه حركة فتح في بيانها الصادر والمتبني لهذه العملية. وجاء رد الفعل العربي المتمثل بالسعودية الذي أدان العملية الفدائية، وعبّر السادات عن موقفه، واصفاً إياها بأنها عملية "غير مسئولة"، خوفاً من قطع إسرائيل الاتصالات والمفاوضات المباشرة، ورد فعلها الذي يمكن إحراج مساره السياسي السلمي أمام أقرانه والشعوب العربية (الخليلي، 1978).

فأرسلت إسرائيل مبعوثاً خاصاً طمأن السادات، بأن رد الفعل الإسرائيلي سوف يكون وفق عملية محددة، وليس حرباً ضروساً (العقاد، 1998). فخلد السادات للنوم دون تعليق على ما سمعه (فوزي، ب.ت)، إلاَّ أن إسرائيل شنت هجوماً بالقنابل العنقودية والأسلحة الأمريكية المتطورة، واجتاحت الجنوب اللبناني حتى أحرجت الولايات المتحدة، التي هددت إسرائيل إن لم تنسحب، فلن تمنع أي قرار صادر عن مجلس الأمن ضد إسرائيل، ولذلك انسحبت مباشرة بعد ثمانية أيام (كارتر، 1997)، وبالمقابل تردد السادات بإخراج بيان إدانته، ولكن حجم هذه الحرب أحرجه (العقاد،1998)، كما جاء رد الفعل العربي عبر الصحافة والإعلام، بوصف السادات بخيانته للتضامن والوحدة العربية وتحميله المسؤولية الذاتية عن هذه الحرب (غالي، 1997)، من منطلق أن إسرائيل كانت في مأمن من الرد المصري، بعد عقدها مفاوضات واتصالات مباشرة مع السادات؛ ولهذا شنت الهجوم الذي لم تشهد له المنطقة مثيلاً منذ حرب العام 1973(الأيوبي،1980).

وهكذا تكرار سيناريو الحرب اللبنانية التي شهدتها الفترات السابقة في تنظيمها، والموقف المصري الهادف إلى تحجيم المنظمة وتأديبها عبر هذا الموقف، نتيجة الخلاف السياسي بينهما.

وعلى أية حال كان لإسرائيل هدفان سياسيان من هذه الحرب: (الشريف، 1996)

الهدف الأول : تحجيم المنظمة وإخضاع سوريا للعملية السلمية، وعقد اتصال واتفاق مباشر مع لبنان .

الهدف الثاني : استقرار القيادة الإسرائيلية على الأسلوب السياسي إزاء خطوات السادات، التي أوقعت انقساماً داخل الساحة السياسية الإسرائيلية، من بين أصوات تنادى باستغلال الخطوات التاريخية المصرية، وما بين أصوات الحذر الشديد من هذه الخطوات. ولهذا أرادت اختبار ما نادي به السادات حول النوايا الطيبة والرغبة الجامحة للسلام مع إسرائيل، ولهذا شنت هجوماً كاسحاً لمعرفة مدى رد فعل السادات، وصحة هذه النوايا من خلال هذا رد الفعل.

وهذا بالفعل ما تبين، بأن رد الفعل لم يكن وفق التصور الإسرائيلي، ونجاح السادات على حسب اعتقادهم في هذا الاختبار، رغم فشلها في الهدف الأول وهو تحجيم المنظمة وسوريا ولبنان. وما يبرهن على قول الباحث، هو تكرار العمليات الفدائية ضد المواقع والمستوطنات الاسرئيلية، في الفترة اللاحقة على هذه الحرب ما بين 15-17 نيسان/ أبريل على مستوطنة زرعيت، وعلي المواقع العسكرية غربي نهر الأردن، فلم يكن هناك هجوم إسرائيلي مضاد مثل هذه الحرب (عزمي، 1979).

وكان رد الفعل المصري مقتصراً على الاتصال مباشرة مع منظمة التحرير، وتنسيق المواقف على المستوى الدولي والمنظمة الدولية، من أجل إدانة الحرب وإسرائيل (غالى، 1997)، وأسرعت مصر إلى دعوة الدول العربية لعقد جلسة طارئة لمجلس الوزراء العرب في 7 آذار / مارس 1978، لبحث ما طرأ على حالة المنظمة المأساوية بعد هذه الحرب، ومبدأ حاجة المنظمة من دعم. ولكن المفاجئ كان في مقاطعة "جبهة الصمود والتحدي القومية العربية" لهذه الجلسة، بإدعائها أنها على خلاف سياسي مع مصر. وأعرب محمد كامل وزير الخارجية المصري عن استغرابه من هذه المقاطعة، والحكم المسبق على مسار السادات السياسي، الذي وجد تعاطفاً على مستوى الرأي الدولي، مقابل وجود مقاطعة عربية مسبقة في أول طريقة للحكم بفشل هذا المسار السياسي، الذي يهدف للحل الشامل. فنجاح أولى خطواته هى إحداث انقسام داخل إسرائيل على مستوى الساحة الإسرائيلية، ومطالبة الأحزاب بهذا الحل الشامل (رياض، 1978)، وهذا ما حدث في نيسان / أبريل ، عندما قامت حركة السلام "الآن" الإسرائيلية بجانب انضمام عدد من المتقاعدين العسكريين وبعض المثقفين باعتصام أمام مكتب "بيغن"، وتسليمه

عريضة توقيعات تدعوه لعقد اتفاق سلام شامل مع العرب، والكف عن إراقة الدماء وتعميم السلام (آندرلين، 1998).

بالتالي كان الخلاف السياسي قد طغى على الدم الفلسطيني، ولم يكن السادات وحده من يتحمل المسؤولية، بقدر ما تتحمله كافة الدول العربية. فتمَّ في هذه الفترة توجيه الانتقادات من قبل الفريقين العربيين، فمصر أعربت أنها تحركت على المستويين العربي والعالمي لاستنكار هذه الحرب، وفي المقابل فإن الفريق الأخر وهو جبهة الصمود والتصدي لم تفعل شيئاً سوى المزايدة على مصر (غالى، 1997)، بالرغم من أن القضية الفلسطينية كانت محل مهاترات وخلاف عربي، ثمَّ تمكن محمود رياض وبمساعدة بعض الدول العربية، من تشكيل لجنة عربية بقيادة الرئيس السوداني جعفر النميري، من أجل استغلال هذه الحرب وأجواء الاستعطاف الشعبي، نحو عودة السادات، وإنهاء الخلاف السياسي مع "جبهة الصمود و التصدي" ، خاصة سوريا قائدة هذا التوجه، ولكن هذه الجهود فشلت أمام إصرار السادات على المضي في مساره السياسي والمفاوضات المباشرة مع إسرائيل، ودعوته الدول العربية لدعمه نحو مساره ؛ لبلوغ الحل الشامل بدلاً من المقاطعة. أما سوريا فقد أكدت على فشل هذه المسار السياسي للسادات، ودعته للعدول عنه والعودة التضامن والوحدة العربية وإستراتيجيتها (رياض، ج1، 1987).

ويعتقد الباحث أن الخلاف السياسي الفلسطيني المصري وفق هذا الجانب، كان قائماً منذ بداية الفترة الأولى وحتى أثناء وجود الرئيس جمال عبد الناصر في الحكم؛ لأن مصر ما كانت لتسمح بهذا الدور الفلسطيني لأن يكون بديلاً، وإنما أن يكون وفقاً للرؤية المصرية، وهذا ما سوف يفعله السادات، وكذلك الدول العربية فلن تعطي هذا الدور الفلسطيني، الأمر الذي أوضحه الباحث في بداية هذا الفصل(سويد،1979)،(هيكل ،ج2، 1996).

واستمر السادات في المضي نحو مساره في التفاوض المباشر مع إسرائيل، واستغلال خلافه العلني مع الدول العربية للوصول لمبتغاة السياسي، وهو بناء "إستراتيجية مصرية أمريكية"، أي نقل الولايات المتحدة من وسيط إلى شريك (العقاد، 1998). و يمكن اختصار هذه الإستراتيجية من وجهة نظر سياسة الولايات المتحدة في مقولة الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" في حزيران / يونيه 1974 أثناء زيارته لإسرائيل: "**إن علينا أن نجعل إسرائيل قوية بما فيه الكفاية، إلى حد لا تخشى معه التفاوض، ولكن ليس قوية إلى الحد الذي تشعر معه أنه لا حاجة بها إلى التفاوض. كذلك ينبغي أن تكون إسرائيل قوية بما فيه الكفاية إلى الحد الذي يحجم معه جيرانها مهاجمتها، ويكون لديهم حافز على التفاوض معها**" (كرم، 1979).

وهذا ما أكّده "هارولد سوندرز" في تقريره حول أوروبا والشرق الأوسط، للجنة العلاقات الخارجية وللرئيس "كارتر"، وملخصه ان تحقيق تسوية سياسية الدول العربية "المعتدلة"، يعتبر ضرورياً لضمان أمن إسرائيل وازدهارها، وتأمين المصلحة الاقتصادية للولايات المتحدة، وكذلك للغرب

الرأسمالي. وتوصف العلاقة الجديدة بأنها علاقة اتكال متبادل لا تعنى بحال من الأحوال ميلاً نحو العرب أو انخفاض في الالتزام الأمريكي نحو إسرائيل (عاروری, 1979). ولذلك اتفق "كارتر" مع السادات حول الإستراتيجية الأمريكية، التي تدور حول الوصول إلى الحل الوسط الأمريكي، علي أن يقدم السادات ورقة مصرية مضادة لمشروع "بيغن" للحكم الذاتي، وبأن تكون المطالب المصرية متشددة. وبالمقابل تطالب الولايات المتحدة إسرائيل بتقديم ورقة إسرائيلية أكثر اعتدالاً من مشروعها. وبعد ذلك يخرج "كارتر" ورقة متواكبة ما بين الورقتين السابقتين، وبذلك يكون قد حمى نفسه من المزايدات الإسرائيلية وجماعات الضغط الداخلية في الولايات المتحدة، ولا يهتم بتحيزه للمطالب المصرية، وهذا ما سُمى "بالحل الوسط"، وسوف يطلع كارتر السادات عن هذا المشروع قبل أن يُعرض بشكل علني (كونت، 2002).

وهذا ما تمَّ عملياً بعد انقطاع دام ستة أشهر تقريباً ما بين مصر وإسرائيل في المفاوضات المباشرة ؛ حيث عقدت على مستوى وزراء الخارجية لهذين البلدين مؤتمر قلعة ليدز في لندن في 18 تموز/ يوليه 1978، وقدم محمد كامل المشروع المصري الداعي إلى عدم تجزئة القضية الفلسطينية ما بين قطاع غزة والضفة الغربية، حتى لا يتجزأ مستقبل الفلسطينيين، وحق تقرير المصير لهم. وأكد بأن القدس الشرقية هي جزء من الضفة الغربية وما ينطبق عليها ينطبق على الأولى (العقاد،1998)، التي شملها القرار "242" الذي يدعو إسرائيل للانسحاب من الاراضى العربية المحتلة، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية من هذه الأراضي، ومعالجة قضية اللاجئين، وتحديد مدة الانسحاب العسكري لإسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بألاَّ يتعدى الثلاث السنوات، ويتم خلالها عقد انتخابات حرة، يستطيع بعدها هؤلاء الممثلون المنتخبون من الفلسطينيين تقرير مصيرهم بمساعدة مصرية وأردنية (الهور، الموسى, ج1، 1983). ولكن "موشي دايان" رفض هذه التفاصيل الإجرائية والطروحات المصرية المعاكسة لتصوره (آندرلين، 1998), وهكذا فشل هذا المؤتمر.

وما يعني الباحث هنا, أن السادات أحس بعدم جدية الولايات المتحدة في بناء هذه الإستراتيجية من خلال هذا الفشل, فقد كان "كارتر" و "فانس" عندهما إحساس بضعف السادات السياسي إزاء الحل السياسي بعدم تشدده بما فيه الكفاية، ولكن "بريجنسكي" بين أن السبب يعود لإسرائيل التي تتلاعب في الردود على الأطروحات الأمريكية، وإعطاء إجابات عامة دون أي تحديد (كونت، 2002)، فاستغل السادات المعارضة العربية للضغط على الولايات المتحدة للمضي في هذه الإستراتيجية, عبر تهيئة الأجواء السياسية للعملية السلمية بشكل منظم، بشنه هجوماً لاذعاً على سياسة "بيغن" الاستطانية، وعدم رغبته بالسلام المنشود، وأوقف عمل اللجنة العسكرية المصرية الإسرائيلية التي استمرت إلى ذاك الوقت، وعودة الوفد الإسرائيلي إلى تل أبيب (هاشم، ب.ت)، وأرسل محمد كامل إلى الأردن كنوع من تحسين العلاقات العربية، وهذا ما أوجد

إستحسان داخل مجلس الوزراء المصري، الذي أثنى على إعادة الاتصالات بالدول العربية بدلاً من إسرائيل (التقرير رقم 24: 1978)، (العقاد، 1998).
وباتت الدول العربية تهيئ نفسها لعودة السادات للحظيرة العربية (رياض، 1987)، فأسرعت الولايات المتحدة لترجيح كفة المفاوضات المباشرة على كفة عودة الدول العربية للسادات، وذلك بإرسال "سايروس فانس" للمنطقة (كونت، 2002)، وأخذ الموافقة المباشرة على الدعوة لعقد اجتماع ثلاثي في 5 أيلول/ سبتمبر 1978، دون شروط مسبقة من قبل السادات و"بيغن" (الموسوعة الفلسطينية، 1990)، فوصلت المفاجأة لأقرب مساعدي السادات وهو محمد كامل وزير خارجيته، الذي تلقى هذا الخبر بعد اجتماعه في الإسكندرية مع "فانس" وإخباره بهذه الموافقة (كامل، 2002).

2.2.6 . الورقة المصرية المقدمة لإطار كامب ديفيد:

اجتمع مجلس الأمن القومي المصري ولجانه المختصة لإعداد هذه الورقة يوم 28 آب / أغسطس 1978 في الإسماعيلية، من أجل الإعداد لاجتماع قمة كامب ديفيد بناءاً على الدعوة الأمريكية والموافقة المصرية، وأكد محمد كامل أن الأنسحاب الإسرائيلي والحل الشامل وإقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، سوف يكون ملخص هذه الورقة المعبرة عن الموقف السياسي المصري، الذي سوف يعرض في القمة القادمة (الفرنواني، 1994).
وأكد السادات في هذا الاجتماع، أن مصر بصفتها زعيمة الأمة العربية، لن تسمح لنفسها بالتخلي عن الأراضي العربية المحتلة مقابل اكتفائها بانسحاب إسرائيلي من سيناء فقط، بل إنها متمسكة بالوحدة والتضامن والإستراتيجية العربية، الأمر الذي أكّده غالي الذي اجتمع بالوزير الدفاع الإسرائيلي "عيزرا ويزمان" في مصر أثناء خروج التصريحات السابقة، بأن السلام الشامل أساسه الربط ما بين الانسحاب الاسرئيلي من سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان (غالي، 1997)، وهذا ما عرضته الورقة المصرية التي قدمت في 5 أيلول / سبتمبر 1978 في كامب ديفيد، بدعوة إسرائيل للانسحاب من سيناء والجولان والضفة الغربية والقدس الشرقية، والجلاء عن جميع المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة عام 1967 (آندرلين، 1998)، ويتم وضع الضفة الغربية تحت الإدارة الأردنية، وقطاع غزة تحت الإدارة المصرية لفترة لا تتجاوز الخمس السنوات؛ من أجل تمكين الشعب الفلسطيني قبل نهاية هذه الفترة الانتقالية من تقرير مصيره لبناء كيانه الفلسطيني (الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، 1980). وبالنسبة للقدس تنسحب إسرائيل من القدس العربية مع إقامة مجلس بلدي مشترك للمدينة، مؤلف من أعضاء إسرائيليين وفلسطينيين مشتركين، للإشراف الإداري على المدينة لضمان الأمن والحدود (رياض، ج1،

1996)، وفي مقابل ذلك تعهدت مصر بإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، وحرية المرور في قناة السويس، على أن يتم عقد مؤتمر في جنيف يحضره ممثلو الشعب الفلسطيني بغرض عقد معاهدات سلام مع إسرائيل، وطالب المشروع مجلس الأمن بضمان معاهدات السلام واحترام أحكامها (Ministry of Foreign Affairs Egypt 1979-1980).

في هذا الوقت كانت بالمقابل جماعة "أبو نضال " صبري البنا مستمرة في التصفيات السياسية، فقامت باغتيال الممثل الفلسطيني في باريس عز الدين قلق، وأعرب السفير المصري محمد إسماعيل في باريس وعدة سفراء عرب، وكذلك رئيس الجمعية الفرنسية العربية للتضامن، التي اعتبرت بأنه كيف يمكن التضامن مع العالم العربي المتفرق وهو بصورة مؤسفة وعاجزة عن مقاومة القوى الكبرى (إسماعيل، 1987)، ولكن رغم هذا الحادث المؤسف الذي أفقد القضية الفلسطينية أسهم الاستعطاف الدولي معها، فإن الدكتور عصام السرطاوى المختص بشؤون الاتصال بالقوى الاسرئيلية، وصل النمسا لتقديم طلب لمنظمة التحرير، لتصبح عضواً في المؤتمر الإشتراكى الدولي، فتم توجيه سؤالين من المستشار النمساوي "كرايسكي" كنوع من الاختبار لبدء الاتصال مع المنظمة: هل أنتم ضد السادات؟ فقال السرطاوى: لا؟، فاعتبر "كرايسكي" أن الأخير نجح في هذا الاختبار (هيكل، ج3، 1996). وهذا ما اتضح قبيل عقد مؤتمر قلعة ليدز السابق، من مساعي "كرايسكي" نحو إقناع رئيس المعارضة الإسرائيلي "إسحاق رابين" وبمساعدة من الملك المغربي الحسن الثاني للاتصال بـ "م.ت.ف"، إلا أن رابين رفض ذلك (آندرلين، 1998).

وفي الوقت نفسه شاع أن اجتماعاً سرياً عُقد ما بين مسؤلين فلسطينيين ومصريين في أوروبا، على مستوى عالٍ قبيل عقد قمة كامب ديفيد. وكان الفلسطينيون يهدفون من وراء هذا الخروج من هذه القمة من خلال الرئيس السادات، في تمكنه من إرساء مبادئ تسوية شاملة، يحصل من خلالها الشعب الفلسطيني على كيان مستقل (رولو، 1989). وكان ذلك واضحاً في مصر، من وجود شعرة معاوية المتمثلة في شخص سعيد كمال وغيره من القيادات الفلسطينية بشكل رسمي أو غير رسمي (عدوان، 2005).

وأمام هذه الأجواء السياسية التي كانت تنتظر ما عسى أن تتم عنه وفق تطمينات "فانس"، التي جالت المنطقة بزرع بذور الاطمئنان، بخصوص القمة وتمسك الولايات المتحدة بالحل الشامل (رياض، ج1، 1987). وهذا ما تمَّ برهنته عبر "جبهة الصمود والتصدي" التي لم تصل في هذا الحين إلى أي إجراء أو مشروع مضاد لخطوات السادات (العلوان، 1982)، ويعتقد الباحث أن هذا كله بمثابة تفويض سري سعودي وفلسطيني أو عربي ضمني من خلال معرفة الجميع بالعجز عن البديل لمسار السادات، وتأكيد الولايات المتحدة للمضي نحو الحل الشامل لهم . فكانت هذه الأجواء مناسبة للسادات، وهو ماهدف إليه منذ معارضته للبيان السوفيتي الأمريكي

بشكل خفي، وحتى لمؤتمر جنيف والوفد العربي الموحد، حتى لا يقع تحت رحمة الأسد وعرفات والقذافي، وهذا ما تمَّ تكراره في هذه القمة، وهو ما أراده من الحرية في التحرك والمناورة، ليس من أجل السلام المنفرد، وإنما من أجل وضع نموذج مثالي، يمكن من خلاله أن تقتدى به الدول العربية عندما يقررون يوماً من الأيام أن يلحقوا به وفق مساره، وأعرب بصراحة أن قرار الحرب والسلام في يد مصر، وهى التي تتكلم باسم ثلث سكان العالم العربي، والعرب هم أحرار في الدخول أو الخروج من هذه العملية وكامب ديفيد ككل (هيكل، ج1، 1996). وهذا ما تمَّ توضيحه في اجتماعه السابق في مجلس الأمن القومي المصري، وأكده بإفصاحه للوزير غالي أثناء القمة، بأنه يريد إعطاء الإدارة على الضفة الغربية للملك الحسين، بل ومنحه كذلك قطاع غزة كهدية له كميناء بحري، بعد أن يحصل عليها تلقائياً خلال مفاوضاته مع إسرائيل، التي سوف ترجع هذا مباشرة بحكم القانون والتاريخ والاستحقاق. وبذلك يكون السادات قد أثبت للجميع بأن هذا هو السلام الشامل بانضمام الملك حسين، وفي الوقت نفسه يكون قد تخلص من الغزيين الغاضبين وفق "اعتقاد السادات "(غالي، 1997).

وفي الوقت نفسه طمأن السادات الفلسطينيين بشكل علني، بأن الإدارتين المصرية والأردنية هي مجرد إدارة مؤقتة لحين مساعدتها للفلسطينيين بانتخاب ممثليهم، وإيجاد صيغة متفقة ما بين هؤلاء والإدارتين، لتطبيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وأعرب أن الحل جاء على مراحل من أجل أن تأخذ الدول العربية خطوات، مثل الاعتراف بالكيان الإسرائيلي, التي يمكن أن تعود على هذه الدول بنتائج أكثر مما نص عليه قرار مجلس الأمن "242"، وفي الشأن الفلسطينيون لم يكن السادات يعنيه أن تُمثل أولاً المنظمة، ولهذا فضل أن يكون الممثلون الفلسطينيين من أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة من الجاليات الفلسطينية وخاصة أصحاب الجنسيات الأمريكية (العقاد، 1998).

وهكذا كانت الأجواء السياسية المحيطة بالعلاقات الفلسطينية المصرية، والتصورات السياسية الهادفة للوصول إلى حل سلمي، يمكن أن ينهي حالة الانتظار التي كانت سائدة في هذا الوقت. و الذى كان على ما يبدو أن السادات ما أرادة.

3.2.6. إطار كامب ديفيد 17 أيلول (سبتمبر) 1978:

إن هذا الإطار هو خلاصة ما توصل السادات إليه، وينقسم هذا إلى قسمين: **الأول** – الإطار المتعلق بسلام للشرق الأوسط، **والثاني** – المتعلق بالسلام المصري الإسرائيلي. وسوف يتم التركيز على عرض مضمون الإطار الأول، الذي يحمل في طياته التصور الأساس لحل القضية الفلسطينية، وهو أنه ينبغي أن تشترك مصر وإسرئيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني

فـي المفاوضـات الخاصـة بحـل المـشكلة الفلـسطينية بكـل جوانبهـا. ولتحقيـق هـذا الهـدف فـإن المفاوضـات المتعلقـة بالـضفة الغربيـة، ينبغـي أن تـتم علـى ثـلاث مراحـل وصـولاً للحكـم الـذاتي الكامل على الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال الفترة الانتقالية المحددة بخمس سنوات، يتم في السنة الثالثة ولا تتعدى هذه الفترة الانتقالية تشكيل مجلس الحكم الذاتي، من ممثليين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بعد إجراء الانتخابات الحرة والمباشرة من قبلهم. وفوراً يتم بدء الحكومـة العـسكرية والإداريـة الإسـرائيلية بـسحب قواتهـا مـن هـذه المنـاطق وتتمركـز فـي أمـاكن محدودة لحفظ الأمن والنظام العام عبر التنسيق والدوريات المشتركة مع قوات البوليس القوية، التى سوف يكون لها نفس الغرض الأمني، وهى من جنسيات أردنية، وتكون الأردن مدعوة لهذه الترتيبـات الـسياسية والأمنيـة، لوضـع هـذا الترتيـب المؤقـت وإجـراء المفاوضـات، وتتفـق مـصر وإسرائيل والأردن على كيفية إقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويمكن أن يضم وفدا من مصر والأردن و فلسطينيين من الضفة الغربية و غزة، أو فلسطينيين آخرين تقبلهم الأطراف، عندما يتولى المجلس الإداري لسلطة الحكم الذاتي فى الضفة الغربية وغزة مهامه، التي تبدأ الفترة الانتقالية لمدة خمسة أعوام وتبدأ المفاوضات الرامية إلى تحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة فى أسرع وقت ممكن، على أن لا تتأخر عن ثلاثة أعوام بعد بداية الفترة الانتقالية. ويدير هذه المفاوضات مصر وإسرائيل والأردن والممثلون الفلسطينيون المنتخبون من السكان. وتجتمع لجنتان منفصلتان الأولى التى تتضمن ممثلى الأطراف الأربعة تتفاوض على اتفاقية حول الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانهما، واللجنة الثانية التى تضم ممثلي إسرائيل والأردن والممثلين المنتخبين فى الضفة الغربية وغزة، تتفاوض على معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن مع الأخذ بعين الاعتبار للاتفاقية حول وضع الضفة الغربية وغزة. ويتم عرض ما تمَّ التوصل إليه على السكان الفلسطينيين في الضفة وغزة للتصويت لتحديد الكيفيـة التـى سـيحكمون بهـا أنفسهم، وتعقد اللجنـة الرباعيـة جلـستها باسـتمرار وتقـرر باتفـاق صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة فى عام 1967، مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطرابات وتعالج الأمور الأخرى. وستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما البعض مع الأطراف الاخري المهتمة بالوضع الإجراءات المتفق عليهما لتنفيذ السلام العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، 1979)، انظر ايضاً الي (آندرلين، 1998)، (وزارة الخارجية المصرية، 1979).

علي أي حال أخذ السفير المصري طه الفرنواني باتصاله ببعض القيادات الفلسطينية ، بعدم الاستعجال والانجرار وراء الدول التي تحاول تأجيج المنطقة وتوسيع هوة الخلاف العربي العربي ، ولهذا أوصي بالتعامل مع كامب ديفيد بروح النقاش وليس الرفض السلبي ومصر مفتوحة الأيدي لأي نقاش حول هذا الإطار الذي اعتبره قابل للتعديل ؛ فهل استجابت المنظمة

الفلسطينية لنداء الفرنواني سفير مصر في موسكو، أم تمَّ التسرع فى الرد للتغطية على العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية السرية ؟

وبالفعل جاء رد الفعل الفلسطيني مبكراً جداً، بحيث تمَّ إصدار بيان رسمي من اللجنة التنفيذية لـ "م. ت. ف" في 19 أيلول/ سبتمبر 1978 من دمشق، رفضت فيه اتفاقية كامب ديفيد وما وصلت إليه من صيغة "الحكم الذاتي"، واعتبرت هذا تكريساً للاحتلال الإسرائيلي والأهداف الإمبريالية الأميركية ومشاريعها التصفوية، لضرب المقاومة الشعبية الفلسطينية، وتفريطاً وخيانةً من السادات لدماء الشهداء العرب والفلسطينيين والمصريين، الذين ضحوا من أجل الاستقلال الوطني الفلسطيني وحقوقه الوطنية والقومية للعرب جميعاً. ودعت المنظمة جميع الجماهير الفلسطينية فى الشتات والداخل والجماهير العربية من أجل الإضراب العام، وتنظيم مسيرات شعبية ضد هذه المؤامرة وضد القوى المتواطئة معها، وحذرت الأصوات الداخلية "المشبوهة"، التى تحاول إيجاد مبررات لكامب ديفيد وتأييدها لها، والتي سوف تواجههم إرادة الشعب الفلسطيني بقصاص عادل (الهور، الموسي، ج1، 1983)، (الفرنواني، 1994).

وفى دمشق عُقد فى 24 أيلول/ سبتمبر المؤتمر الثالث "لجبهة الصمود والتصدي"، الذي استمر لمدة أربعة أيام، وحضرته سوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطي و"م.ت. ف"، وأكدت على رفضها لاتفاقية كامب ديفيد، واعتبرت أن ما توصل إليه السادات خيانة للحقوق الفلسطينية، التى كفلتها وأقرتها الجامعة العربية ومنظمة الدول الإسلامية ومنظمة الوحدة الأفريقية ودول عدم الانحياز وإرادة المجتمع الدولي، الذين أكدوا على أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (الهور، الموسي، ج 2، 1986).

ثمَّ أُتخذت عدة قرارات تصب فى رفضها لإطار كامب ديفيد ونتائجها ومواجهتها عبر دعوتها إلى قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام الرسمي المصري، وحتى مع أي فرد يتعامل مع إسرائيل، ودعت –أيضاً– إلى نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى مكان آخر، وتعزيز الجبهة العربية بتكلف الرئيس السوري الأسد بجلب الدعم السوفيتي لهذ الجبهة. وفى الوقت نفسه، أن يقوم بالتحضير لعقد قمة عربية بمعزل عن النظام الرسمي المصري، وتوضيح هذا الموقف لكافة المؤتمرات الدولية، وعلى صعيد الأمم المتحدة يتم تقديم طلب رسمي من أجل عقد جلسة خاصة للجنة الحقوق الخاصة بممارسة حقوق الشعب الفلسطيني، وإمكانية إصدار بيان رسمي باسمها يدين اتفاقية كامب ديفيد، ويحد من عبث الآخرين بهذه الحقوق، ودعت الأمين العام للأمم المتحدة بعدم اعتماد هذه الاتفاقية. وفى النهاية اتفقت الدول الأربع "أي جبهة الصمود والتصدي"، على دعم سوريا بكل وسائل المواجهة، كبديلة عن مصر فى حالة خروج الأخيرة، للتصدي للإمبريالية الأمريكية والعسكرية الإسرائيلية (الطويل، 1994).

وفى الضفة الغربية عُقد المؤتمر الوطني فى الأول من تشرين أول/ أكتوبر، وأكّد على ما أكّدت علية اللجنة التنفيذية"م، ت،ف"، من خلال اتهامها السادات بالخيانة لمشروعه "الحكم الذاتي"، وأكّد هذا المؤتمر على التزامه بأن المنظمة هى الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني (الهور، الموسى، ج2، 1986).

4.2.6. القمة العربية التاسعة (بغداد) (2-5 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1978):

تعتبر هذه القمة الطارئة التي انعقدت على مستوى الرؤساء والملوك والأمراء العرب إنعكاساً مباشراً لردود الفعل العربية والفلسطينية السابقة، ولكن بشكل جماعي عربي موحد، ومن خلال هذه القمة وما اتخذته من قرارات، يأتي الرد الفلسطيني المشترك فى هذه القمة ضمن إحدى وعشرين دولة عربية وخرجت بعدة قرارات. فقد أكدت هذه القمة على التزام الدول العربية، على أن القضية الفلسطينية هى جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وأنه لن يكون سلام شامل دون التحرير الكامل للأراضي العربية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس، واستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه المتمثلة فى حق تقرير مصيره، وحق إقامة دولته الفلسطينية المستقلة بقيادة ممثله الشرعي والوحيد "م.ت.ف" (مركز الشرق الجديد للدراسات والإعلام، 1978)، وفق مقررات قمتي الجزائر والرباط السابقتين، ولهذا ترفض الدول العربية اتفاقية كامب ديفيد ،لأنها تتعارض مع هذه القرارات، ولا تؤدي للسلام العادل، بل ويمكن أن تؤدي إلى انقسامات داخل الدول العربية، ولهذا فإن ما سيترتب عليه من آثار سياسية وقانونية مرفوض (العلوان، 1982).
كما أكدت الدول العربية بعدم الجواز لأي دولة عربية التدخل بالشؤون الداخلية للفلسطينيين، ولا التفرد بأي حل لهم، إلاَّ من خلال تكليف رسمي من الدول العربية بعد عقد قمة لهذا الشأن (الهور، الموسى، 1986). وأكدت القمة على أن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية. ودعت الدول العربية السادات بالعودة إلى الأحضان السياسية العربية والعدول عن مسار كامب ديفيد (المناصرة، 1979). وتمَّ تخصيص أموالاً لدول الطوق المواجهة لإسرائيل بحيث حظيت المنظمة على 250 مليون دولار، و150 مليون دولار للشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة للصمود في مواجهة إسرائيل، وكبديل عن خروج مصر من هذه المواجهة (رياض، ج1، 1987).
ويبدو أنة من خلال التمثيل للدول العربية في هذة القمة , فالملوك والرؤساء والأمراء الممثلون على هذا المستوى، لم يكونوا سوى العراق والإمارات العربية المتحدة وقطر وسوريا والكويت ولبنان فقط، أما باقي الدول فدون هذا المستوى، حتى "م.ت.ف" كان يمثلها فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية فيها, وليس ياسر عرفات (مركز الشرق الجديد الدراسات والإعلام، 1978)، وهذا ما كان ينم عن استمرار حالة الإنتظار، ما عسى أن تأتي به الخطوات المتعاقبة.

وهذا ما أعرب عنه الملك الأردني حسين والمملكة العربية السعودية، عبر تأكيدات السفير الأردني في الرياض، عندما أكّد السفير المصري في هذه العاصمة، وما أخبره للسادات بأن السعودية والأردن تدعم مسار السادات، ولكن خوفها الشديد من شعوبها يمنعها من الدعم المعلن؛ ولهذا أوعز السادات للدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء ونائبه التهامي، بالإتزان في رد الفعل المصري إزاء هذه الدول وقياداتها المؤيدة سراً لمساره, وحتى اتجاه دول "الصمود والتصدي" أيضاً بمقدار (الطويل، 1994), (كونت, 2002).

5.2.6. الرد الشعبي الفلسطيني من الإطار وحتي الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني:

جاء الرد الشعبي الفلسطيني مبكراً استجابةً، لبيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير المؤرخ في 18 أيلول / سبتمبر 1978, ولكن هذا الرد صقل وفق تنظيم وتوجيه من قبل الجبهة الوطنية الفلسطينية، التي تتكون من القوى الداخلية الفلسطينية. واحتضنت اجتماعات جميع الجمعيات والأحزاب الداخلية وبإيعاز من القيادة الفلسطينية لمنظمة التحرير, وتمَّ توحيد الشعارات ما بين الموقف الرسمي والشعبي على جميع فئات الشعب، وهذا ما أظهرته المظاهرات والاضطرابات والاعتصامات، التي قامت بها تحت شعار التمسك بأن "م.ت. ف" هى الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والصائن لحقوقه، من خلال العودة وتقرير المصير لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني، ورفضه لاتفاقيات كامب ديفيد وصيغة "الحكم الذاتي" شكلاً ومضموناً وما سوف تنم عنه، بل ووصلت هذه الشعارات بتأكيد نفس المطالب داخل إسرائيل "عرب فلسطين عام 1948", وذلك عبر ائتلاف اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي ولجنة العرب الجامعيين والثانوية، وجمعية أنصار المسيحيين الفلسطينيين؛ ولجنة المبادرة الدرزية. وتحالفت مع القوى التقدمية اليهودية التي كانت داعمة منذ ثلاث سنوات لهذه الاتحادات واللجان العربية الداخلية ضد التهويد الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. ولهذا دعت هذه القوى إلى وحدة الشعب الفلسطيني والتمسك بنفس الحقوق التي تمسكت بها الجماهير، مع التأكيد على رفض معاهدات كامب ديفيد (عواد، 1979).

إن ما دعت إليه الجماهير الفلسطينية وبشكل منظم أمرٌ كانت تفتقده القيادة الفلسطينية على مستوى الأحزاب والحركات السياسية طوال الفترة والحقب السابقة. ولهذا كان الرفض لاتفاقية كامب ديفيد موحده لكافة فئات الشعب الفلسطيني, وكذلك للقيادات الفلسطينية المنقسمة على نفسها منذ الفترات السابقة. وحاولت تلك القيادة لملمة نفسها في استغلال هذا الرفض في الدورة التي عقدت في دمشق.

6.2.6. الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (دمشق 2-15 كانون ثانٍ (يناير) 1979):

خرجت هذه الدورة بتأكيدها على المستوى السياسي ومستوى العلاقات الفلسطينية العربية بعدة قرارات, هي:

1. **على المستوى السياسي:** أكّدت على تمسكها بمقررات مؤتمر القمة العربية في الرباط والجزائر وبغداد, على أن "م .ت. ف" هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والصائنة لحقوقه الوطنية. كما أكّدت رفضها لقرار مجلس الأمن "242", وأكّدت على تمسكها بقراري الجمعية العامة رقم "3236","3237" كأساس لأي تسوية سياسية للشعب الفلسطيني وحل قضيته (أرشيف دار الجليل, 1984), وأثنت على دعم الوحدة الوطنية الفلسطينية، بتوفير الدعم السياسي والمادي للجبهة الوطنية الفلسطينية، لمواجهة مشروع "الحكم الذاتي" واتفاقيات كامب ديفيد ما بين مصر وإسرائيل. وأكّدت رفضها لهذه الاتفاقية، ودعت الجماهير والمنظمات الفلسطينية في الداخل والخارج باستمرارها في مواجهة هذه الاتفاقيات (عبد الرحمن، 1987).

2. **علي المستوى العربي:** أكّد المجلس الوطني الفلسطيني على تمسكه بمقررات قمة بغداد، وما نمَّ عنها من عقوبات ضد "مصر إذا أقدمت على توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، ودعت الدول العربية لدعم دول "جبهة الصمود والتصدي" والوقوف بجانبها ضد هذه الاتفافية، ودعت أيضاً هذه الجبهة لدأب الخلافات ما بين دولها، وخاصة العراق وسوريا. وأكّد المجلس الوطني على الحق الفلسطيني في ممارسة مسؤولياته النضالية على المستوي العربي والقومي، عبر أي أرض عربية لتحرير الأراضي المحتلة. وأكّد المجلس الوطني الفلسطيني، بأنه سوف يحدد علاقاته ومواقفه مع أي نظام عربي وفق إلتزامه بمقررات القمم العربية: الجزائر والرباط وبغداد. وفي الوقت نفسه دعت هذه الدورة القوى الوطنية والقومية لدعم ومساندة الشعب المصري وحركته الوطنية، لتمكينها من التصدي لاتفاقيات كامب ديفيد، وانعكاساتها على الشعب المصري وعروبته وتاريخه والنضال ضد الصهيونية والإمبريالية، لمواجهة هذا الخطر سياساً عبر التحالف وفضحه بمساعدة دول عدم الإنحياز والمؤتمرات الدولية والمنظمات الدولية، والمحافظة على المنجزات الدولية التي حققتها "م.ت.ف" والعرب جميعاً (أرشيف دار الجليل، 1984).

7.2.6. المبررات والخطوات التكميلية للسادات:

حقيقة إن ما كان يدور على الساحتين العربية والفلسطينية، كان سائداً في الشوارع المصرية ولو بشكل يسير ومسيطر عليه من قبل النظام الرسمي المصري، وهذا ما عبّر عنه زعماء المعارضة مثل زكريا محيي الدين وحسين الشافعي وآخرين, عندما أرسلوا رسالة للسادات مضمونها نفس ما تمَّ من المطالب العربية والفلسطينية، بدعوتهم للتمسك بمقررات قمتي الجزائر والرباط، فيما يتعلق بالفلسطينيين والحل الشامل، والعدول عن المضمون في إطار كامب ديفيد (الطويل، 1994)، ولكن بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية، استطاع أثناء مداولات مجلس الشعب المصري لمناقشة إطار كامب ديفيد , التأكيد بأنه لا يوجد بنود سرية يحتويه هذا الإطار، ولا توجد علاقات خاصة مع إسرائيل، وإنما تمَّ الاتفاق علي تجميد الاستيطان الإسرائيلي طوال فترة المفاوضات. وإلى جانب ذلك أكّد أن القدس العربية جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية، وكل ما ينطبق علي الضفة ينطبق علي القدس، وأن الموقف الأمريكي والمصري متطابق بهذا الشأن تقريباً، واستطرد أن إطار كامب ديفيد والهدف المصري منه، هو فتح الطريق للأطراف العربية. وبأنه يمكن لسوريا أخذ الخطوات المصرية بخصوص الجولان إقتداءاً بسيناء، وأن الهدف المصري من كامب ديفيد هو التوصل إلي حل شامل، لجميع جوانب النزاع العربي الإسرائيلي (غالي، 1997).

وهذا الأمر أكّده الرئيس السادات في نفس الجلسة لمجلس الشعب في 2 تشرين أول/ أكتوبر 1978، بأن كامب ديفيد هي الخطوة الأولى في تعبيد الشارع نحو الحل الشامل، ولا يمكن لأحد أن يعارض هذا الحل الشامل، إلاَّ إذا كان هناك نوايا أخرى للفلسطينيين. وأكّد علي أنه دخل مباحثات إطار كامب ديفيد وهو متمسك بأسس المواثيق الدولية والقمم العربية الداعية للحقوق الفلسطينية الشرعية، وسيظل متمسكاً بهذه الحقوق العربية أيضاً في الخطوات القادمة. وأنه عازم على استمراره في نفس الخطوات التي نصَّ عليها إطار كامب ديفيد، من أجل حماية القضية الفلسطينية والعملية السليمة من حالة الجمود والدوران في حلقة مفرغة، وابدي قبوله بأي تسوية تقنع الدول المعنية بسلام وفق المطالب العربية من قبل الدول المزايدة وبنوع من التحدي أعرب بأنة سوف يكون أول المؤيدين له (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، 1979).

هكذا كانت حالة العرب والفلسطينيين الخائفين من إسرائيل أمام عجزهم العسكري, ورغبتهم الجامحة بالسلام كخطوة مرحلية. فالسادات كان موقناً أن العرب سيكون ردهم في النهاية قبولهم لمساره وخطواته التي سوف يخطوها، وذلك بتأكيده لهم بأنه ملتزم إزاء الأراضي العربية وزوال الاحتلال, وإعادة الحقوق الفلسطينية سواءً بـ "م.ت.ف" أو غيرها، ومع عدم تضييع أي فرصة لانضمام الأخيرة كطرف في هذه العملية السلمية وهذا ماسوف يتبين فيما بعد.

على أية حال استمر السادات في مساره، هادفاً إلى ربط اتفاق السلام المصري الإسرائيلي، بالإطار الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة. وأكّد خلال اجتماع "مينا هاوس" في 12 تشرين أول / أكتوبر 1978، من خلال الوفد المصري المكلف بهذا الاجتماع, بالتركيز على هذا الربط "العلاقة التبادلية" وفق المصطلح المصري، بين أي اتفاق يتم التوصل إليه بين مصر وإسرائيل، وبين التقدم في حل المشكلة الفلسطينية. وأنه إذا حصلت مصر على أي امتيازات في سيناء، فالفلسطينيون سوف يحصلون على شيء مقابل (التقرير رقم (24)، 1978).

وتمّت مواصلة الجهود المصرية نحو هذا الربط في ميناهاوس، من أجل ألاَّ تتهم بتخليها عن القضية الفلسطينية, في الوقت التي تتصاعد فيه ردود الفعل الفلسطينية، فقد قدم السادات للرئيس الأمريكي "كارتر" في 13 تشرين أول/ أكتوبر , ما سُميت بمذكرة بناء الثقة ما بين الفلسطينيين والمصريين، رداً على الرفض الإسرائيلي السابق حول العلاقة التبادلية؛ لأن الوفد الإسرائيلي هو فقط المكلف بعقد معاهدة ما بين مصر وإسرائيل (غالي، 1997)، (السياسية الدولية، 1979), ويدور فحوى هذه المذكرة على: أنه يجب أن تتخذ إجراءات بناء الثقة فوراً في الضفة الغربية وقطاع غزة, من أجل إضفاء وخلق جو ايجابي يؤدي إلى تخفيف التوتر، وأن بناء هذه الثقة ما بين الإسرائيليين والفلسطينيين سيكون لصالح السلام العام، ويشجع الفلسطينيين من خلال هذا الجو الايجابي في الضفة الغربية وغزة ، وهذا ما سوف يعكس نظرتهم بشكل جيد وايجابي للمشاركة في المفاوضات, من خلال تجميد المستوطنات، والتزام إسرائيل باستعدادها للتعامل مع أية جماعة فلسطينية تقبل القرار "242"، ومشاركة أهالي القدس الشرقية المحتلة، والسماح للبنوك العربية بفتح فروعها في الضفة الغربية وغزة, والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وعودة عدد من النازحين عام 1967، وإشراف المراقبين الدوليين أو التابعين للأمم المتحدة على انتخاب السلطة الفلسطينية، والانسحاب الفوري لبعض القوات الإسرائيلية من بعض أجزاء الضفة الغربية وغزة وإعادة انتشارها مرة أخرى ، وطالبت أيضاً بالتزامن ما بين الانسحاب الجزئي من سيناء خلال تسعة أشهر من توقيع المعاهدة، وبين تحديد تاريخ لإتمام عملية المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي، وإجراء انتخابات سلطة الحكم الذاتي، على أن يكون ذلك في شكل خطابات مرفقة بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (Ministry of Foreign Affairs E.G.Y 1979 – 1978)، انظر أيضا إلي (آندرلين، 1998)، (غالى، 1997).

وعلى الرغم من الجهود المصرية لتحديد موعد للانسحاب الإسرائيلي من سيناء، وتزامن تحقيق تقدم في مفاوضات الحكم الذاتي, إلاَّ أن إسرائيل رفضت هذا وبررت موقفها بأن الفلسطينيين يرفضون التعامل مع المصريين والإسرائيليين في إطار كامب ديفيد، ولذلك رفضت التخلي

العسكري عن الضفة الغربية وقطاع غزة، وأصرت على أن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل (غالى, 1997)، (خلة، 2006).

وفي الوقت الذي كان فيه السادات يناكف ويخوض معركته السياسية، ما بين التعنت الإسرائيلي والتطمينات الأمريكية، جاء مؤتمر القمة العربية في بغداد سابق الذكر ليكون عوناً للرفض الفلسطيني والتعنت الإسرائيلي, وإفشال مؤتمر "ميناهاوس" بعد تمسك المصريين بمطلبهم، عبر إرسال رسالة في 9 تشرين ثانٍ/ نوفمبر "لكارتر"، وتتلخص في تمسك مصر بالربط ما بين الانسحاب من سيناء والانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة, واستعداد إسرائيل لعقد بناء الثقة في الضفة الغربية وغزة، وتحديد موعد للانسحاب الإسرائيلي العسكري ونقله السلطة إلى الفلسطينيين (غالى، 1997)، وحاجة السادات إلى أي حل يعطي حلاً لا لبس فيه للفلسطينيين، حتى لا يتهم بأنه ماضٍ في حلٍ منفرد، ويتهم بالخيانة للحقوق الفلسطينية، وهو ما ذكره في رسالته "لكارتر" (كونت، 2002)، (رياض، ج1، 1987).

وعلى أية حال فشل المؤتمر بسبب تمسك إسرائيل بموقفها السابق, وتمسك مصر بموقفها الحالي والسابق (خلة، 2006)، وتبين مدى حاجة ضعف السادات لفقدانه الدعم العربي وقوته أمام الطرف الإسرائيلي والأمريكي، وهو ما أعلنه غالى: بأن الرفض العربي والفلسطيني هو بمثابة عون وذريعة للتعنت الإسرائيلي (غالى، 1997). ومهما يكن من أمر؛ فقد جاء العامل الإقليمي في 6 كانون ثانٍ / يناير 1979, ليرسم معالم سياسية أكثر حزماً إزاء هذه المفاوضات, من خلال فقدان الولايات المتحدة لحليفها شاه إيران، بعد نجاح الثورة الإسلامية. ولهذا حاولت الولايات المتحدة إعادة المسرح السياسي للمنطقة بشكل جديد، وأكثر جدية لإنقاذ المعاهدة المصرية – الإسرائيلية (كونت، 2002)، الأمر الذي استغله السادات لتحسين شروط التفاوض (هيكل، ج2، 1996).

وحاول السادات جس النبض الفلسطيني, وفق قنوات الاتصال الفلسطينية الموجودة في مصر بشكل سري مستتر، من خلال محمد صبيح, والدكتور أحمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير, وسعيد كمال السفير المقال والمجمدة عضويته في المجلس الوطني بشكل معلن، والمكلف سراً من خمسة أعضاء من اللجنة المركزية وياسر عرفات، لمعرفة تطورات الاتصالات والمباحثات المصرية الإسرائيلية (عدوان، 2005). فتمَّ استدعاء سعيد كمال من قبل مصطفى خليل رئيس الوزراء المصري، فعرض على سعيد كمال سؤالاً يدور حول إمكانية عقد اتصال سري مع مندوب أمريكي، لعرض وجهة النظر الفلسطينية تمهيداً لمراحل أخرى, تتمحور في أن تكون غزة البداية التي ترتكز فيها محاولة بناء سلطة وطنية فلسطينية. فردَّ سعيد كمال: بأنه مكلف من القيادة الفلسطينية رسمياً, وعلى موافقته على ما طرحه مصطفى خليل. ولكنه وضع شروطاً لهذه الاتصالات بأن تبقى سرية، وشرع سعيد كمال في هذه

الاتصالات، ولكن الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة كشف عنها بسرعة. الأمر الذي أحرج ياسر عرفات، الذي أعرب بأن سعيد كمال يقوم بعمل شخصي، وليس بتكليف رسمي، لأنه مجمد عن العمل (هيكل، ج2، 1996).

ومن هنا يتضح أن العلاقات الفلسطينية المصرية، رغم ردود الفعل المعلنة التي تنم عن الغضب الشعبي والرسمي صوب مسار السادات, فقد كانت حاجة القيادة الفلسطينية لإيجاد حل لقضيتها واقتناعها بالعجز العربي, وبقي في أذهان القيادة الفلسطينية نصيحة السادات، بأن استغلال الفرص لا زالت باقية. وهذا ما تمَّ برهنته من خلال الخطوة التي قام بها سعيد كمال, وهذا ليس ببعيد أو جديد على مستوى العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية، وطبيعة العمل السياسي والدبلوماسي والتفاوض، فإن العمل السري هو لب هذا العمل وليس الموقف المعلن، لأنه من الصعب والمحال إقناع كل فرد من الشعب بوجه النظر السياسية.

على العموم فشل مصطفى خليل و"موشى دايان" في مباحثاتهم في واشنطن, من خلال استمرار الوفد المصري في مشواره نحو تقديم مشروعه "غزة أولاً"، بأن يبدأ بتطبيق الحكم الذاتي على غزة مع وجود ضابط اتصال مصري فيها، بحكم الواقع التاريخي السابق للإدارة المصرية, مقابل انسحاب إسرائيل في مرحلة أولى من سيناء. ثمَّ يطبق على الضفة الغربية وتجري انتخابات حرة، ويتم الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، وهو ما تمسك به السادات في 7-15 آذار/ مارس 1979, عندما قام "كارتر" بزيارة للشرق الأوسط بنفسه، بعد فشل قمة خليل و"دايان" في واشنطن, ولكن جاء رفض "بيغن" للطرح المصري شكلاً وتفصيلاً (كونت، 2002).

وفي نهاية الأمر ففي 13 آذار/ مارس 1979, تخلى السادات عن مشروعه المطالب بأن يبدأ الحكم الذاتي في غزة أولاً، وألاَّ يتضمن الخطاب الخاص بالضفة الغربية وغزة أي إشارة إلى وجود ضباط اتصال مصريين في غزة (رياض، ج1، 1987)، وهكذا تراجع إطار كامب ديفيد الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة مرة أخرى، إلى ارجائها إلى خطابات ما بين الأطراف المصرية والإسرائيلية ، لكي يوضع فيها التصورات, مقابل استكمال معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

وبخصوص المادة الخامسة فقرة رقم "5" من إطار كامب ديفيد ، الذي أراد السادات أن لا تكون سببا لقطع علاقاته مع الدول العربية واتهامه بحل الفردي وتخلي عن القضية الفلسطينية ولهذا أراد إلغائها(حريف :1998)، وهذا ما تم توضيحه من قبل الوفد المصري لفانس إن إطار كامب ديفيد يجب ألا يكون أحقية علي باقي الاتفاقيات العربية حتي لا تصبح نظرة الدول المناهضة له صحيحة بل ان مصر تلتزم باتفاقيات العربية الاخري لتبرهن لهم بان الإطار ليس حل فردي من خلال التدخل المصري في أي طارئ ضد الدول العربية وبذلك يصبح حافز لدخولها هذا الإطار

(غالي 1997)، ولهذا استقر كارتر بعد مداولات ما بين المصرين والاسرائيلين علي الاستقرار بإلحاق هذة المادة الخامسة بملحق توضيحي (كونت 2002).

ومهما يكن من أمر؛ فإنه من خلال جميع ما تمَّ عرضه، يتضح أن العلاقات الفلسطينية المصرية, هي كانت ما بين المستتر والمعلن, والمتحكم في تشكيل هذه العلاقات السياسية هو العاملان الأمريكي والإسرائيلي، من خلال استغلال الرفض العربي وعدم قدرة القيادة العربية في اقناع الشعوب العربية بهذه الطروحات, نظراً لأن القضية الفلسطينية وحلها لا يمس الفكر السياسي العربي إجمالاً، وإنما جميع الأصعدة العربية على الصعيد المدني والنفسي والعقائدي والسياسي. ولهذا كانت القيادة الفلسطينية تحاول استغلال أي فرصة من أجل الوصول لشيء عملي، يفيد بالتقدم نحو الحل المبدئي للقضية الفلسطينية. ولكن إفشال الولايات المتحدة وإسرائيل كان سبباً مباشراً للحيلولة دون بلوغ هذا المراد الفلسطيني، الهدف الذي أوضحناه في بداية الصفحات الأولى لهذا الفصل، للحيلولة دون دخول المنظمة والفلسطينيين بشكل أساسي في هذه المرحلة كطرف مفاوض له كيانه. وفي الوقت نفسه كانت القيادة الفلسطينية تحاول استغلال إطار كامب ديفيد والرفض الأمريكي والإسرائيلي نحو توحيد الحركات وأُطر منظمة التحرير، وكذلك غياب مصر وعداء الدول العربية لها لنفس الغرض، في أن تصبح كبديل عن مصر في استقطاب الجماهير العربية. وبذلك يمكن أن تصبح الطرف الأقوى في المنطقة.

3.6. اغتيال الرئيس أنور السادات:

بدايةً يعتبر هذا المبحث خلاصة ما آلت إليه حالة الانتظار، ما بين بعض الآمال العربية التى ترى بأن يعود السادات الى الإستراتيجية السلمية وفق الرؤية العربية، وما بين آمال أخرى تأمل بخروج السادات بحل يمكن من خلاله إيجاد حل تتحقق فيه المطالب التي تُرضى الفلسطينيين والعرب، وهذا ما رأيناه وفق التفويض السعودي والأردني، ومحاولات ياسر عرفات في معرفة تفاصيل كامب ديفيد. ولكن قبل المضي في استعراض ما آلت إليه حالة الانتظار، التي سيطرت على العلاقات الفلسطينية المصرية بشكل خاص والعربية بشكل عام، لا بد من طرح سؤال مفاده: **لماذا يصر العرب تعلم الجغرافيا عبر الترحال كما فعل ابن بطوطة؟**. وهذا السؤال في مضامينه يحمل الكثير من الواقعية والنقد البناء، وما بين المزايدة وتكرار الأخطاء، وهذا هو سر الخلاف الذي ساد ما بين المشروع السياسي للسادات، والمعارضة العربية والفلسطينية له.

1.3.6. توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 26 آذار "مارس" 1979:

لقد وضع هذا التوقيع على المعاهدة حداً لحالة الانتظار، التي كانت سائدة في العلاقات المصرية الفلسطينية، عبر قيام السادات بهذا التوقيع وحسمه الجزء الرئيسي في إطار كامب ديفيد المتعلق بالشق العربي بتأجيله، وفق انضمام العرب لهذا الإطار. أما الشق الثاني المتعلق بمصر وإسرائيل، فتمَّ التوقيع عليه واحتوى في مقدمته على الديباجة التى من خلالها تدعو جميع الدول العربية المجاورة لإسرائيل، لعقد الاتصال والتفاوض مع الأخيرة على أساس قراري مجلس الأمن "242" و"338"، للوصول للسلام النهائي في المنطقة ككل (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، 1979)، (يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1979، 1985)، (إسماعيل، 1987) ، (رياض، ج1، 1987).

وجاء الملحق رقم "5"، في هذه الاتفاقية المعنون باسم "الاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة"، ولكن بشكل عام أصرَّ السادات على الحل السلمي للفلسطينيين وفق هذا الملحق، على أساس الحل التدريجي المبدوء بتطبيق الحكم الذاتي وإجراء انتخابات حرة، وصولاً لبناء سلطة إدارية فلسطينية منتخبة، وذلك عبر دعوة المملكة الأردنية الهاشمية للمشاركة بجانب مصر وإسرائيل والممثلين الفلسطينيين، لبلوغ هذا المراد وفق المفاوضات التي سوف تجري خلال عام من هذا التوقيع على المعاهدة، للوصول في النهاية خلال الفترة الانتقالية للحكم الذاتي الكامل على الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الوقت

نفسه إن رفضت الأردن والفلسطينيون المشاركة في هذا المفاوضات، فإن مصر سوف تمضي وحدها في استكمال هذا الدور مع إسرائيل، وفق ما ورد في هذا الملحق (ش.ف، 1979)، (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، 1979).

و هكذا وضع السادات أسس الحل للفلسطينيين والعرب، عبر هذه المعاهدة لتصبح أساساً للعملية السلمية لمن ابتغى من العرب الدخول في التفاوض مع إسرائيل، والتفاوض بشأن الأراضي المحتلة – كما سبق الإشارة, وبناءً علي ذلك فسوف نعرض ردود الفعل الفلسطينية على المستوى الداخلي للأراضي المحتلة, وعلى المستوى الفلسطيني الرسمي ممثلاً بـ "م.ت.ف".

2.3.6. رد الفعل الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة

جاء الرد الفلسطيني هذا بسرعة البرق ومكملاً للفترة السابقة، وما جال بها من معارضة لإطار كامب ديفيد واتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية. وهذا ما عبرت عنه الصحف المحلية الفلسطينية في عددها الصادر في 26 آذار/ مارس 1979، من خلال صحيفة الشعب الصادرة في القدس الشرقية، وعنونتها بخط عريض: "يوم أسود". ورصدت الصحف الإسرائيلية والعربية، ما جال في الشارع الفلسطيني من خلال إعلان هذا اليوم "الحداد العام الوطني" داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، والتزمت فيه كل فئات الشعب من شباب وشيوخ، من مسلم ومسيحي، وتوحدت جميع تصريحات رؤساء البلديات في الضفة وغزة (فياض، 1979).

وتجسد هذا التلاحم من خلال اشتراك الشخصيات السياسية والتجارية والطلابية والعمالية، بإعلان المظاهرات والإضراب العام الذي جال الشوارع الفلسطينية (إسماعيل، 1987)، (الموسوعة الفلسطينية، 1990)، وكل هذه الردود والأفعال تمَّ تأطيرها واحتضانها وتنظيمها، وفق الشكل الرسمي الذي تمثله الجبهة الوطنية الفلسطينية المكلفة من قبل "م.ت.ف"، لصقل الوحدة الوطنية الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة، وأخذت تعزز هذه الوحدة الوطنية عبر تأكيدها على الشعارات، التي نادت بها الجماهير، وعقد ندوات ومحاضرات توضيحية بالمغزى السياسي من وراء هذه المؤامرة الصهيونية الامبريالية وبمشاركة السادات (عواد, 1979).

ووجدت هذه الشعارات والمطالب الفلسطينية صداها عند فلسطينيي 1948 في الجليل الأعلى، من خلال تعبير المواطنين وتأكيدهم على أن "م.ت.ف" هي الممثل الشرعي والوحيد والمحقق للأماني الفلسطينية. وهذا تأكيد نابع من الوحدة ما بينهم وبين الشطر الآخر من الوطن (عبد الرحمن، 1987)، (عواد، 1979)، حتي تمّت المواجهة مابين "بيغن" وأعضاء كنيست عرب، ومناصرين من جماعة الفهود السود للمطالب الفلسطينية والسلام الشامل، ولكن أصر "بيغن" علي اللآت الثلاثة: لن تقام الدولة الفلسطينية، لن تنسحب إسرائيل إلي حدود عام 1967، ولن

تقسم القدس بعد الآن، وشن هجوماً لاذعاً علي "م.ت.ف" (محارب، 1979)، وهذا ما أراده السادات، من ان تكون الدعوة للسلام من داخل إسرائيل.

و بالمقابل استمر شارون بإيجاد مشاريع هدفها المعلن، إبداء حسن النية تطبيقاً للحكم الإداري على الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا وفق ما اطلع ووافق عليه الوفد المصري، فتمَّ رفع عدة حواجز عسكرية داخل الأراضي الفلسطينية، وتعيين قيادة مدنية إسرائيلية لإدارة هذه المناطق. وهذا المشروع سُمي بإعادة الهيكلية الإدارية في الضفة الغربية وغزة، ولكن الهدف الحقيقي الذي كان يهدف إليه شارون، هو إيجاد قيادة بديلة عن "م.ت.ف"، وما ظهر واضحاً عندما تمَّ الإجتماع بشكل سري ما بين شارون وبعض رؤساء البلديات الكبرى، كحلمي حنون رئيس بلدية طولكرم، ورشاد الشوا رئيس بلدية غزة، وكلهم أعربوا عن رفضهم لهذا المشروع واعتبروه استكمالاً لمخططات الإمبريالية الصهيونية، وأكدوا على تمسكهم بأن الحق الوحيد للتفاوض باسم الفلسطينيين لتحقيق الأماني الفلسطينية هي "م.ت.ف" (عبد الرحمن، 1981).

ورغم هذا الرفض حاول شارون الانتقال إلي مخطط آخر لنفس الهدف، وهو مشروع روابط القرى الذي حاول من خلاله دعم المزارعين والصناعيين في القرى، لاستعطاف أهالي القرى من خلال هذا الدعم الخيري عبر زرع بعض الشخصيات الفلسطينية من أمثال مصطفي دودين من بلدة دورا الخليل بتشكيل أول رابطة قرى، ثمَّ بعد ذلك في مدينة بيت لحم، إلاَّ أن الشارع والقيادة السياسية الفلسطينية هاجمت هذا المشروع، من خلال توعية المستهدفين، ففشلت هذه المشاريع في إيجاد قيادة بديلة عن "م.ت.ف" (آندرلين، 1998)، وانظر أيضا إلي (عبد الرحمن، 1981)، (الشؤون الفلسطينية، 1980).

ولهذا قامت إسرائيل بعدة إجراءات قمعية، بإغلاق الجامعات والمدارس الفلسطينية، وإبعاد الشخصيات المحلية، وتهويد الأراضي لصالح بناء مستوطنات إسرائيلية، حتى وصل الأمر إلي محاولة تصفيات جسدية لبعض رؤساء البلديات، مثل: بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس الذي بُترت أطرافه، وكريم خلف رئيس بلدية رام الله الذي بُترت رجله، ونجاة إبراهيم الطويل رئيس بلدية البيرة، وفهد القواسمي رئيس بلدية الخليل، ومحمد ملحم رئيس بلدية حلحول (ش.ف، 1980)، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003). وتمَّ استنكار هذه الأعمال من قبل القيادة المصرية، مع إصرارها على المضي في مشروعها السياسي لتطبيق الحكم الذاتي رغم البطش الإسرائيلي (الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981، 1982). وتم تعزيز هذا التوجه السياسي الفلسطيني، واستنكار الأعمال الوحشية الإسرائيلية من قبل "م.ت.ف"، عبر دورتها الخامسة عشرة للمجلس الوطني في دمشق عام 1981 (حسام الدين، 1981).

ومهما يكن من أمر؛ فإنه لا يمكن الحكم على العلاقات الفلسطينية المصرية، وفق جانب واحد المتمثّل في الجانب الشعبي، دون سبر أغوار الموقف الرسمي الفلسطيني الذي يتخلله نوع من السرية.

3.3.6. الموقف الفلسطيني الرسمي لـ(م.ت.ف):

كان هدف "م.ت.ف" عبر جبهتها الوطنية الفلسطينية، استغلال الرفض الفلسطيني وتعزيزه، من أجل توحيد الفلسطينيين نحو التوجه العام الذي ساد الموقف العربي العام والموقف الفلسطيني كان جزءاً منه.وهذا ما جسدته الجامعة العربية خلال اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجة والاقتصاد العربي في بغداد، والذي جاء مؤكداً لبياناتها السابقة والمشتركة مع جبهة الصمود والتصدي. فقد جاء فيه عدم إلتزام الرئيس السادات بمقررات القمم العربية في الجزائر والرباط وبغداد، وإصراره على المضي نحو مساره من خلال توقيعه معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، التي أُعتبرت كحل فردي ومخاذل من جانبه، وأنه تخلى عن دوره القومي نحو تحرير الأراضي العربية المحتلة، وخاصة القدس واستعادة الحقوق العربية والفلسطينية الثابتة، المتمثلة في حق العودة، وحق تقرير المصير في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعدم محافظته على التضامن ووحدة الصف العربي. مع الأخذ بعين الاعتبار والتقدير نضال الشعب العربي المصري وتضحياته، في سبيل الدفاع عن القضية الفلسطينية والعربية (شؤون .فلسطينية، 1979).

وبناءً على مقررات القمة العربية السابقة التي عُقدت في بغداد، وتنفيذاً للإجراءات العقابية المشروطة ضد نظام السادات، فقد تمَّ قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية مع الحكومة المصرية خلال شهر من التصديق على هذا الاجتماع، وسحب سفراء الدول العربية من مصر فوراً، وتعليق عضوية مصر من جامعة الدول العربية ونقلها إلى تونس بصفة مؤقتة. ووقف العروض والمساعدات الاقتصادية لمصر، وتطبيق المقاطعة على الشركات المصرية المتعاملة مع إسرائيل. وحتى على المستوى الفردي المماثل لذلك، والسعي نحو تعليق عضوية مصر في المنظمات الدولية وإبلاغ الدول الأجنبية، من خلال إرسال وتوضيح هذا الموقف العربي (العلوان، 1982)، وانظر الي (شؤون فلسطينية، 1979)، (الفرنواني، 1994).

ومهما يكن من أمر؛ فإن ثلاث دول عربية تحفظت على هذه العقوبات، ولم تقطع علاقتها بمصر فيما بعد، وهي: عُمان والسودان والصومال (المناصرة،1979)، وهذا ما كان واضحاً من تصريحات الرئيس السوداني جعفر النميري، وتناقضها مع المسؤلين السودانيين الآخرين بعد انتهاء القمة. ففي نيسان / أبريل 1979، قدّم نصيحة لمصر بإيجاد حل عادل للقضية

الفلسطينية، ورفضه لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. ثمَّ في آيار/ مايو 1981 أرسل رسالة تهنئة إلى الرئيس السادات بمناسبة الانسحاب الإسرائيلي من العريش، واعتبار هذا النصر نصراً عربياً، لعودة أرضٍ عربية دون إراقة قطرة دم واحدة. وتُوجت هذه المساندة السودانية بزيارة السادات إلى الخرطوم، مما أحدث استنكاراً وشجباً داخل الحركات الفدائية الفلسطينية، التي دعت بإنزال عقوبات عربية بحق النميري، الذي وقع ما بين مشاريع بلاده المربوطة بمصر والموقف العربي العام (عزام، 1981).

ولم يكن هذا الخرق السوداني للموقف العربي الوحيد في الساحة العربية، فكانت "م.ت.ف" هي أول من اخترقت هذا الالتزام العربي، من خلال اتصالاتها السرية مع مصر – كما سبق الإشارة، ولكن إجمالاً فقد تمَّ قطع العلاقات العربية الفلسطينية بشكل رسمي معلن (يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1979، 1985). ومن الدلائل المتواترة على القنوات السرية بين الفلسطينيين والمصريين، بأن التوجه الفلسطيني كان يؤمن بالمنطلق المصري للتسوية، ويحاول الاتصال مع الولايات المتحدة. وهذا ما نقله السفير الأسترالي في دمشق على لسان زهدي النشاشيبي عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، من خلال ما جاء في رسالته في آيار/ مايو 1979، بأن "م.ت.ف" لم تعترض على ما ورد في إطار كامب ديفيد، إذا تمَّ التأكيد على التفسير الذي تعطيه مصر والولايات المتحدة بخصوصه، وهذا ما تم نقاشه في اللجنة التنفيذية للمنظمة، التي ارتأت أن تكون خلف الكواليس لمدة سنتين أو ثلاثة، من منطلق المحافظة على مسؤولياتها كممثلة للشعب الفلسطيني. لذلك فسوف تسمح لممثلين على علاقة بالمنظمة من داخل الأراضي المحتلة، في المشاركة في المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي. فإنه في نجاح هذه المفاوضات يمكن أن تشارك المنظمة رسمياً في المرحلة الختامية منها، في إطار ترتيب من نوع مؤتمر جنيف، مع إبعاد السوريين والأردنيين عن هذه المفاوضات (هيكل، ج3، 1996).

ولكن مع حرص الولايات المتحدة على إلتزاماتها بالشروط الإسرائيلية، لم توافق على مثل هذا الحوار التي حاولت المنظمة من خلاله خلق سلسلة من الوقائع السياسية، بهدف إيصال رسالة إلى واشنطن ،مفادها أن مصلحتها تكمن في فتح حوار مع "م.ت.ف" (الحسيني، 1979). وهذا ما بات واضحاً عندما التقى "أندرو بورنج" ممثل الولايات المتحدة ورئيس مجلس الأمن، بالممثل الفلسطيني في الأمم المتحدة زهدي الطرزي بطريق الصدفة على حد تصريحات وزارة الخارجية الأمريكية، ولهذا تمّت إقالة الممثل الأمريكي فيما بعد (هيكل، ج3، 1996)، (آندرلين، 1996). وهكذا أفشلت الولايات المتحدة المشاركة الفلسطينية في مباحثات الحكم الذاتي، من باب إلتزامها بالشروط الإسرائيلية، ولكن حقيقة الأمر أن "كارتر" لم يكن معنياً كثيراً بتطبيق هذا الشق الفلسطيني، من منطلق عدم وجود أرضية داعمة شعبية، أو جماعات ضغط داخل الولايات المتحدة تؤيد القضية الفلسطينية عكس إسرائيل، وهو ما أبلغه للسادات (كونت، 2002). وهذا ما

ظهر واضحاً من خلال أهداف السادات بترك الشق الفلسطيني في المفاوضات لمساعديه، لأن هدفه يتمحور في إرجاع أراضي سيناء أولاً، حتى لا يقع تحت رحمة الاحتلال الإسرائيلي، ثمَّ يتفاوض على باقي الأراضي من منطلق القوة (غالي، 1979). وهذا ما تمَّ ترجمته بالمفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي، ما بين الوفد المصري الذي يصر على تمسكه بسلطة الحكم الذاتي المنتخبة خلال ثلاث سنوات من الفترة الانتقالية (كونت، 2002).

على أية حال فرغم الموافقة الفلسطينية السرية على الدخول في مفاوضات الحكم الذاتي – كما سبق الإشارة، من خلال اختراق فلسطيني للإجماع العربي، فإن المانع الإسرائيلي والأمريكي جعلها أكثر إلتزاماً بمقررات وزراء الخارجية العرب، ونقل الخلاف مع السادات من البوتقة العربية إلى الدولية؛ ولذلك نعرض ثلاثة مؤتمرات لهذا الخلاف وهي على النحو التالي:

❖ **مؤتمر الدول الإسلامية (فاس):**

ودون الخوض في أحداث هذا المؤتمر الذي ضم 48 دولة إسلامية، استطاعت "م .ت.ف" وبمعاونة العراق من تطبيق ما ورد في الدورة العربية السابقة من تحقيق تعليق عضوية مصر في هذا المؤتمر، الذي كان من خلال مواقفه السابقة لهذه الدورة في حالة انتظار، شأنه شأن الموقف العربي السابق للمعاهدة وهي حالة الإنتظار (العلوان، 1982)، (غالي، 1997). وإدانة الاتفاقيات التي قام بتوقيعها السادات، من منطلق أنها تتعارض مع ما أقرته الدول الإسلامية، ومن خلال تجاهله للممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة والمشروعة، وتقرير مصيره في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة (العطية، 1980)، (البيان الختامي، 1980) ، وبذلك كانت الأجواء السياسية للمؤتمر متممة للإجراءات العقابية العربية بحق مصر، ولم تخرج الدول الإسلامية ببديل لصالح الفلسطينيين سوى التنديد وتعليق عضوية مصر، دون أي إجراء ضد إسرائيل والولايات المتحدة، أي تعزيز الخلاف المصري الفلسطيني السياسي.

❖ **مؤتمر القمة الأفريقية (منروفيا) 5-21 تموز (يوليه) 1979:**

عُقدت هذة القمة في جوٍ ممتلئ بالشتائم ضد السادات، واتهامه بالمضي تجاه الحل المنفرد، والتفاوض باسم الفلسطينيين دون تفويض منهم. فاعتبروا ذلك تجاوزاً لـ "م.ت.ف"، حتي وصل الأمر أن رفض ممثل المنظمة مصافحة رئيس الوفد المصري بطرس غالي، بسبب مصافحة الأخير لموشي دايان، كما أنه رفض عقد لقاءٍ سري بغالي بناءاً علي الجهود التي قام بها السفير المصري أبو بكر عبد الغفار، بل وعمد الممثل الفلسطيني إلى مهاجمة مصر، خلال الكلمة التي ألقاها أمام المؤتمر، فكرر الاتهامات والإدانة للسادات (غالي, 1997). ثمَّ استمرت حالة الخلاف قائمة ما بين الفلسطينيين والدول الرافضة ضد مسار السادات خلال الدورات اللاحقة.

وهو ما شهدتة قمة" فريتاون" في "سيراليون" خلال الفترة من 1-4 تموز "يوليه" 1980، والذي حال دون تعليق عضوية مصر فيها، هو العلاقة المتينة ما بين الدول الأفريقية ومصر. ولهذا تمّت الإدانة الأفريقية فقط في الشق المتعلق بالحكم الذاتي الفلسطيني، دون التعرض لأسم مصر إطلاقاً (بارود، 2005).

وإجمالاً فإن هذه القمة لم تخرج بأي إجراء سوى الإدانة، وفق الأجواء المحيطة بهذه الدورة، وهو الرفض العام العربي وتعزيزه من خلال هذه التنديدات، دون إيجاد أي بديل عملي يمكن من خلاله النهوض عملياً نحو المطالب العربية السلمية. ولهذا استمرت العلاقات الفلسطينية المصرية إزاء هذه الأجواء بالتمادي في الخلاف السياسي.

❖ **الدورة السادسة لدول عدم الانحياز 29 آب (أغسطس) 1979 (مؤتمر هافانا):**

تكررت السيناريوهات التي واجهاتها مصر في المؤتمرين الدوليين السابقين، وكان الجديد في مؤتمر دول عدم الانحياز، أن الرئيس الكوبي "فيدل كاسترو" هو من واجه، وسمح للآخرين بهذه الإهانات والإتهامات إزاء النظام الرسمي المصري، باتهامه بعدم إلتزامه بمقررات دول عدم الإنحياز، ووصف الخطوات التي قام بها السادات بأنها فردية. ولكن بطرس غالي رئيس الوفد المصري، تصدى لهذه الاتهامات بتأكيده على أن الدور المصري إزاء الدعم المصري للفلسطينيين لم يكل، من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة، وهي ماضية في هذا الاتجاه وهي مستعدة بقبول أي قرار من قبل دول عدم الانحياز يساعد الفلسطينيين على استعادة وطنهم (غالي, 1997).

وفي نهاية المطاف خرج المؤتمر بقرارات تؤكد إدانته للخطوات التي قامت بها مصر، واعتبارها تعدياً على الحقوق الفلسطينية، ومهام ممثلها "م.ت.ف"، واعتبارها خرقاً لهذه الحقوق. إلاَّ أن المؤتمر انقسم رغم هذه الإدانة إلى ثلاثة اتجاهات: **الأول** – كان مؤيداً لتسوية كامب ديفيد، واعتبار المعاهدة الخطوة الأولى نحو السلام الشامل. أما **الثاني** – فكان متحفظاً إزاء خطوات السادات. أما **الثالث** – فكان رافضاً كلياً لهذه الخطوات (العلوان, 1982). ومع ذلك فقد تعانق ياسر عرفات وبطرس غالي وراء كواليس المؤتمر فابتعد الأول مباشرة عندما "**سئل أتعرف من تعانق فردد...آه.آه..بطرس وابتعد**" (غالي، 1997).

وهكذا كانت هذه الحادثة دليلاً على توتر العلاقات الفلسطينية المصرية على الصعيد الشخصي والسياسي، وتعزيزها على المستوى الدولي، الذي لم يمكّن القيادة الفلسطينية من الخروج بحل سلمي، يكون بديلاً عن خطوات السادات, اللهم تأكيد هذه المؤتمرات على تعزيز الخلافات الفلسطينية والعربية إزاء مسار وخطوات السادات السياسية.

4.3.6. مؤتمر القمة العربية العاشرة (تونس) 20–22 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1979:

إن أهم ما ميّز هذه القمة هي الخطوات العملية لتطبيق المقاطعة العربية لمصر على الصعيد العربي, وتمَّ حضور كافة الدول العربية ما عدا مصر التي جُمدت عضويتها, وتمَّ التأكيد من خلال هذه القمة، على الرفض والإدانة لإطار كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، والاستمرار في تطبيق أحكام المقاطعة العربية على النظام الرسمي المصري. كما أكّدت الدول العربية على أن جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، هي القضية الفلسطينية والتزام الدول العربية بالنضال من أجلها (وثائق فلسطين, 1987).

5.3.6. مؤتمر القمة العربية الحادي عشر (عمّان) 27 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1980:

انعقدت هذه القمة تطبيقاً للالتزام العربي، وفق المبادئ التي أقرتها قمة بغداد، وذلك بعقد القمم العربية بشكل دوري. وهذا ما اتضح من طلب "م.ت.ف" بتأجيل هذه القمة، لحصر الخلاف العربي ما بين جبهة "الصمود والتصدي" للدول العربية، إلاَّ أن هذه القمة عُقدت بحضور 15 دولة, دون حضور سوريا التي كانت تتهم الأردن بدعم الإخوان المسلمين ضدها، وتوتر العلاقات الليبية العراقية التي لم تحضر هذه القمة لاتهام العراق لليبيا بدعم إيران (وثائق فلسطين, 1987). وكانت حجة الرئيس الليبي معمّر القذافي، في أن الثورة الإيرانية هي ضمن التوجه العام ضد السادات ومساره، وعوضاً على أنها أنهت حكم محمد رضا بهلوي حليف الولايات المتحدة وصديق السادات (الوثائق الفلسطينية العربية لعام1981، 1982). أما بقية الدول الأخرى فلم تحضر، إلاَّ على مستوى أقل من التمثيل المطلوب. مع غياب العاهلين السعودي والمغربي ورؤساء كل من: السودان وجيبوتي وموريتانيا (وثائق فلسطين, 1987).
وبذلك أُضيفت على السطح خلافات عربية – عربية جديدة، فكانت الضحية الأولى هي القضية الفلسطينية. وهذا ما حذّر منه السادات في السابق، وحاولت منظمة التحرير تفاديه. ولمَّا لم تجد المنظمة من خلال هذه القمم سوى الدعم المعنوي، دون إيجاد أي حل سياسي مقنع لدول العالم، لذلك أخذت تبحث عن بديلٍ ولو بشكل مؤقت. ولهذا جاءت مبادرة الرئيس السوفيتي "ليونيد بريجنيف" لإنقاذ الموقف العربي.

6.3.6 مبادرة بريجنيف 23 شباط (فبراير)1981:

جاءت هذه المبادرة نتيجة إحساس الرئيس السوفيتي "ليونيد بريجنيف" في الاجتماع الدوري لحزب الشيوعي الحاكم ، فأعرب عن مبادرته من أجل تحريك القضية الفلسطينية العربية من جمودها، عبر مشاركة جميع الإطراف بما فيها "م.ت.ف" وبرعاية الأمم المتحدة في مؤتمر دولي علي شاكلة مؤتمر جنيف لتحقيق السلام الشامل وفق المتطلبات: (الحسن،1986)

"*إزالة (إنهاء) الاحتلال الإسرائيلي من كل الأراضي العربية المغتصبة عام 1967.*ويجب احقاق "ضمان" حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة (يصل إلى ويتضمن) بما في تأسيس دولة له "دولته".* ولابد من ضمان سلامة وسيادة كل دول هذه المنطقة بما فيها إسرائيل .*تلك هي المبادئ الأساسية ..أما التفاصيل فيمكن ان تكون بالطبع مادة للمفاوضات ..."

7.3.6. الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (دمشق) 11 -19 نيسان (أبريل) 1981:

إن هذه الدورة كان من المفترض أن تُعقد في كانون ثانٍ / يناير 1981، ولكن الخلافات العربية التي سادت المنطقة، والتوتر داخل الأراضي اللبنانية، أرجأها إلى هذا الوقت (وثائق فلسطينية، 1987)، وأهم ما جاء في هذه الدورة, الترحيب الفلسطيني بمبادرة "بريجنيف" وتأييدهم لها، ووصفها من قبل ياسر عرفات بأنها مبادرة كاملة تصلح كأساس للبحث. وهذا ما أقرته اللجنة السياسية في جلستها الختامية لهذه الدورة، باعتبارها أساساً صالحاً للحل العادل من خلال تأكيدها على الدور الأساسي لـ"م.ت.ف"، وصيانته للحقوق الوطنية في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية (الحسن، 1981).

ونجد خلال هذه الدورة إصرار المنظمة والقيادات الفلسطينية على مواجهة مسار السادات السياسي, ودامت هذه الحالة على المستوى الشعبي والقيادي طوال هذه الفترة، وذلك برفض "الحكم الذاتي". أما الجديد في هذه الدورة تمسك القيادة الفلسطينية بمبادرة "بريجنيف"، كأساس لحل المشكلة الفلسطينية، رغم أن هذا المبادرة متوافقة والسياسة السوفيتية، والفارق ما بينها وبين السياسة الأمريكية، هو أن الأولى تؤيد إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967, ومشاركة المنظمة في التسوية، وانسحاب إسرائيل من حدود عام 1967. أما واشنطن ووفق الشروط الإسرائيلية، فملتزمة بعدم الاتصال بالمنظمة, ورفضها لإقامة الدولة الفلسطينية كشرط مسبق للمفاوضات. أما حق إسرائيل في الوجود والبقاء والأمن والسيادة، والاعتراف العربي والفلسطيني بإسرائيل، فهو الهدف المشترك ما بين الأمريكيين والسوفيت (الحسن، 1986).

وهكذا كان ياسر عرفات يراهن على المؤتمرات الدولية والدول الاشتراكية والاتحاد السوفيتي, في سبيل إيجاد حل للفلسطينيين، كبديلٍ عن مسار "السادات, الذي كان يسعى من أجل أخذ الفلسطينيين بجانبه، وإصراره على إيجاد صيغة مقبولة لهم ضمن مساره ؛ ولهذا طرح على القيادة الفلسطينية خيار حكومة المنفى المؤقتة التي رفضتها المنظمة والقيادة الفلسطينية، من منطلق أن الأجواء العامة السياسية غير مناسبة, وعدم وجود أرضية سياسية أو أي شبر محرر من فلسطين تقوم عليها هذه الحكومة، التي يمكن أن تكون بديلة عن المنظمة. وهذا هو مراد

السادات، على حد تعبير القيادة الفلسطينية. وليس كما عبّر عنه السادات أنه يريد إيجاد صيغة مقبولة لدى الولايات المتحدة وإسرائيل، من أجل دخول الفلسطينيين طرفاً في مفاوضات الحكم الذاتي، وأن هذه الحكومة يمكن أن تسبب متاعب ومشاكل إضافية هم في غنى عنها (الحوت، 1981).

ومهما يكن من أمر؛ فقد بقي السادات يؤكد تمسكه بالحكم الذاتي، واعتباره خطوة أولى نحو بناء الدولة الفلسطينية بمساعدة الأردن ومصر, وتأكيده على إلتزامه وفق الإستراتيجية العربية لبلوغ الحل الشامل. وفي نفس الوقت أعرب عن مدى استغرابه من القيادة الفلسطينية وعلى مر الحقب السابقة, من اتفاقه معها في أكثر من موضوع بخصوص حكومة المنفى المؤقتة, والممثلين الفلسطينيين من غير أعضاء المنظمة في العملية السلمية , والاتحاد مع الأردن بعد قيام الدولة الفلسطينية, ولكن تلك القيادة بمجرد ذهابها إلى دمشق، تنفي ذلك وتُصعّد لهجتها ضد مصر، وتكيل ضدها الاتهامات (الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981، 1982).

وبقى السادات مُصراً على مشروعه الخاص بالحكم الذاتي، حتى تاريخ اغتياله في 6 تشرين أول / أكتوبر 1981, بعد أن تصاعدت معارضة الأحزاب السياسية والإسلامية داخل مصر لسياسته (الطويل، 1988)، (نافعة، 1986). أما الرد الفلسطيني على اغتياله فاعتبره البعض على أنه محاكمة عادلة. وأكّدت القيادة الفلسطينية على استمرارها بشد ودعم أزر كل من يقوم بضرب أطراف كامب ديفيد، وأعربت عن مساندتها للجماهير المصرية والعربية نحو هذا الهدف. وإجمالاً كانت الأصداء الشعبية والرسمية الفلسطينية في أوج سرورها (ف.ح، 1981)، (الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981، 1982).

علي أي حال إجمالا إن العلاقات الفلسطينية المصرية السياسية ، التي انتابها نوعا من السرية والعلن ، والتوتر العلني والتوافق السري هو يأتي ضمن عدم تقدير القيادة الفلسطينية لما تعانيه مصر من أوضاع داخلية سيئة تفقدها القوة السياسية في تحقيق المطالب الفلسطينية السياسية وفق الحد الادني فلسطينياً ، وأيضا ما كان يزيد هذة الأوضاع سوء هو وجد دول عربية معنية لإيصال مصر لهذا العجز، ومضيها نحو المسار الأمريكي والإسرائيلي ، واستغلال ذلك لتأجيج الشارع العربي ، واستغلال المطالب الفلسطينية وعدم تحقيقها من قبل مصر ، ليس من منطلق حرص هذة الدول علي القضية الفلسطينية ، بقدر حرصها ان تكون بديلة عن مصر في زعامة العالم العربي ، ولهذا نجد إن السادات كان يتفاوض من اجل وضع حدود لإسرائيل ، ووضع خطوة سياسية أولي للفلسطينيين ، بمقابل كانت الدول العربية الاخري تعارض خطوات السادات من منطلق شرعية إسرائيل أو لا شرعية؛ وهذا ما فهمة "ياسر عرفات " عمل به بشكل عملي فيما بعد خوفاً من عودت طيف الحاج أمين الحسيني الذي خيم علي هواجس السياسية لياسر عرفات الذي أعرب عن ذلك عن استعداده لقبول كيان فلسطيني بأي شكل من الأشكال للشعب

الفلسطيني ،ولا يدفن في المنفي كحاج أمين الحسيني دون تحقيق أي انجاز سياسي فلسطيني (رولـــو ،1989)،انظـــر أيـــضا إلـــي (رمـــضان ،1992)،(العلـــوان ،1982)،(الحسيني،1999)،(نافعة،1997).

النتائج والتوصيات:

نتائج الدراسة:

- تتحمل إسرائيل ضياع وتشتيت الشعب الفلسطيني، وهذا لا ينفي تحمل الأنظمة العربية المسئولية أيضاً.
- إن الرئيس جمال عبد الناصر اراد احتواء وضبط الساحة الفلسطينية السياسية وفق التوجه العام ،وأمام العجز العربي عن الوصول للمبتغي الفلسطيني وهو تحرير فلسطين ، أراد تعويض الفلسطينيين، عبر إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ،واستخدام كارزميته في دعمها لبناء مؤسساتها .
- إن مصر استمرت في صقل الشخصية السياسية الفلسطينية، عبر الدور الذي لعبه عبد الناصر وأكمله الرئيس أنور السادات، في رأب صدع الخلاف الفلسطيني الأردني الذي كاد يقضى عليها، واستمرار الدور المصري بإنهاء هذا الخلاف نهائياً عبر أخذ الشرعية العربية كاملةً بالاعتراف بأن (م.ت.ف) هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين، والاعتراف الدولي بها وخروجها علي المستوي الدولي.
- إن مصر حاولت دمج (م.ت.ف) في العملية السلمية كطرف مستقل، إلاَّ أنها رفضت الاعتراف بالقرار (242)، رغم الوساطة المصرية من اجل هذا الاعتراف، والرفض الأمريكي للأساس الفلسطيني السلمي وهو قرار الجمعية العامة رقم (3236).
- إن إسرائيل بقيادة "مناحيم بيغن" أفشلت جميع المساعي الأمريكية، من خلال تعهداتها نحو عدم الاعتراف بمنظمة التحرير، دون اعترافها بالقرار (242) وبإسرائيل، والتي استغلته الولايات المتحدة للحيلولة دون بلوغ الفلسطينيين قرار الجمعية العامة (3236). وكذلك إعراب" بيغن" عن الرفض المطلق بالاتصال مع منظمة التحرير، حتى لو اعترفت بالقرار (242) وبإسرائيل، من منطلق أن إسرائيل ليست بحاجة للاعتراف من أحد.
- إن "بيغن"استطاع توتير العلاقات الفلسطينية المصرية، من خلال ايصال جميع المساعي والجهود الأمريكية، التي قام بها الرئيس "كارتر" منذ استلامه زمام الحكم إلي حين إفشال البيان السوفيتي الأمريكي، واستبداله ببيان إسرائيلي أمريكي، فاعتبر أساساً لكامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية. وهذا ما أوجد حالة من الرفض العربي والفلسطيني العارم ضد هذه الخطوات السياسية للسادات.
- إن كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية تمكنت من رأب الصدع، إزاء التنظيمات الفلسطينية وتوحيدها تحت إطار الرفض لها.

- إن الفلسطينيين كانوا يعولون على الدول الأفريقية ودول عدم الانحياز وجامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي، في مواجهة مسار السادات، الذي اقتصر علي الإدانة دون إيجاد أي بديل عملي. وعدم جدية هذه المؤتمرات بعدم إنشائها لجاناً لمعرفة وتوحيد إستراتيجية موحدة، إزاء تعديل إطار كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، أو رفضها لإيجاد مشروع مقبول دولي. وهذا ما تحدى السادات به الدول الرافضة لمشروعه.
- إن المشكلة الرئيسية في العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية، وقعت ما بين المزايدة العربية واستخدام الأخيرة للفلسطينيين، كوسيلة لكبح جماح مصر وإخراجها من الزعامة العربية. وهذا ما تم برهنته من قبل السعودية التي حاولت من خلال مبادرتها، لعب هذا الدور حتى سُميت تلك الحقبة بالحقبة السعودية، والتي جاءت بنفس المضمون أو مكملة لكامب ديفيد. وحتى الفلسطينيين وقيادتهم كانوا يعرفون بعدم جدية الدعم العربي سوي المادي منه.
- إن ارتباط العلاقات السياسية الفلسطينية المصرية بمصالح الدول الكبرى، جعلها ذات علاقة فريدة ومرتبطة بشكل أبدي وأزلي، حتى أصبحت سمة أساسية في هذه العلاقات السياسية.
- لا يمكن تخلي القيادة الفلسطينية عن البوصلة المصرية، ولا يمكن للقيادة المصرية الاستغناء عن الغطاء والشرعية السياسية الفلسطينية، ولو تمّت بالقوة أو الرضا الباطني إلا أن عدم التقدير الجدي لقدرة كلا من السادات والفلسطينيين ، هو ما جعل هناك توترات في العلاقات الفلسطينية المصرية ، وفاصل زمني بالحل السلمي .

التوصيات:

- لا أحد ينكر الدور المصري الداعم للقضية الفلسطينية ، واستمرار هذا الدور سواء كانت العلاقات الفلسطينية المصرية في حالتها التنسيقية أو متوترة ، إلا أن هذه العلاقات لم تقطع أبدا خلال فترة الدراسة ، وهذا ما يجب أن يستمر مهما حدث .
- يجب علي الفلسطينيين ترتيب البيت الفلسطيني السياسي ، وتعزيز ثقافة الاختلاف بما يخدم المصلحة الفلسطينية والعربية ، وتقدير مقدرات الدول العربية المضيفة للفلسطينيين .
- يجب أن تكون المعارضة في أي شيء صغيراً كان أم كبيراً، بشكل واعٍ لحين الوصول إلي نقطة التقاء معينة، يمكن الانطلاق نحو المصلحة للجميع، وليس المعارضة الموجهة دون قراءة مضامين الاتفاقيات، ومعرفة الهدف الأسمى منها وتجييرها نحو المصلحة العامة.
- ومما سبق فإن الباحث يهدف من خلال دراسته ربطها بالواقع الحالي بشكل موجز وعابر، ليس من منطلق التحيز لأي جهة كانت، ولكن من باب الحرص على المصلحة الوطنية، التي لا تحتاج سوى التعلّم من أخطاء الماضي. والكادر الواعي بمدركات الماضي والمقدرات الحالية للواقع السياسي. وقد قال الرسول الكريم (صلعم)، بمعني الحديث، "أنتم أعلم بشؤون دنياكم"، وكذلك من يطّلع علي صلح الحديبية، يُدرك ماهية إدارة الرسول للأزمات السياسية، وضبط صف المسلمين نحو قراره الذين اعتبروا هذا الصلح بمثابة ضعف ومهانة للمسلمين، ولكن بعد ذلك بفترة وجيزة تمَّ فتح مكة، وهذا ما يحتاجه العرب والمسلمين في العلاقات السياسية المصرية الفلسطينية، فوحدة الصف مع التكتيك الواعي مع استغلال المعارضة من أجل الضغط علي الخصم، وليس من أجل الاغتيال والتسويد للقيادات العربية .
- إن أقوى سلاح لمواجهة إسرائيل ، هو السلاح السياسي ، ولكن هذا السلاح يحتاج إلي وضع خطوط عامة متفق عليها سواء علي الصعيد الفلسطيني الداخلي أو العربي .
- يجب علي الشعوب العربية إدراك الفرق مابين التكتيك والهدف وألا تقع في شرك المزيدات غامضة الرؤية السياسية ، وفي الوقت نفسه تدعم المعارضة الايجابية واضحة الرؤية الواقعية ذو البعد السياسي الذي يملك آلية لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي، وإلا أصبحنا أداة سلبية نحو تحقيق هدفنا الاسمي وهو إنهاء إسرائيل.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: الوثائق العربية المنشورة:

1. أرشيف دار الجليل ،(1984) : دراسة حول منظمة التحرير ... مسيرتها التنظيمية ، والسياسية عبر ست عشرة دورة للمجلس الوطني الفلسطيني ، إصدار دار الجليل للنشر – عمان ، التاريخ 1984/11/25.
2. الأمم المتحدة (1990): الحاجة إلي عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 58/38 جيم) أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوق غير القابلة للتصرف وبتوجيه منها ،نيويورك).
3. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974 (1976)، سلسة الوثائق الفلسطينية العربية السنوية –10، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز الوثائق والدراسات – أبو ظبي، بيروت،.
4. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975 (1977)، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أبو ظبي والوثائق والدراسات, بيروت.
5. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1976 (1978)، سلسة الوثائق الفلسطينية العربية السنوية –12، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت، مركز الوثائق والدراسات – أبو ظبي، بيروت.
6. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977 (1979)، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات والوثائق– أبو ظبي، بيروت.
7. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978 (1980)، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات والوثائق – أبو ظبي، بيروت.
8. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1981 (1982): مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، مركز الوثائق والدراسات – أبو ظبي، بيروت.
9. تقرير رقم (24)، دار الجليل للنشر والخدمات الصحفية (عمّان)، 1978/12/2.
10. حريف،ي (1998): تقرير رقم" 28"، ترجمة غازي السعدي ، دار الجليل للخدمات الصحفية – عمان .
11. مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1976): الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، ط1، سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية – 13، بيروت.
12. مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1977): الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، ط1، سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية – 12، بيروت.

13. مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1979): الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976، ط1، سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية – 13، بيروت.
14. مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر (1979): نصوص ووثائق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب (كراس).
15. وثائق فلسطين (1987): مائتان وثمانون وثيقة مختارة ، دائرة الثقافة (م.ت. ف).
16. وثائق وزارة الخارجية المصرية (1979): مبادرات السلام التي قام بها الرئيس محمد أنور السادات (1971– 1977)، ط1، جمهورية مصر العربية.
17. وزارة الخارجية المصرية (1979): معاهدات السلام بين مصر وإسرائيل وملحقاتها، والاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعة في واشنطن في 26 آذار (مارس) 1979, الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
18. يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1979(1985): مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط3.
19. Ministry Of Foreign Affairs Egypt, (1979-1980): Remarks of president Sadat upon his arrival in Washington on his way to camp David (September 5.1978) the Egyptian position in the negotiations cancernimy the establishment of transitional arrangements for the west bank and Gaza ministry of foreign affairs Egypt -1979-1980 p. ll).

ثانياً: رسائل جامعية غير منشورة:

1. الصمادي ،ح.(2008): تجربة م.ت.ف. السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية 1964– 2006م، رسالة ماجستير غير منشورة في كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ،فلسطين.
2. بارود، أ. (2005): منظمة التحرير الفلسطينية والدول الأفريقية جنوب الصحراء 1964 – 1988م، رسالة ماجستير غير منشورة في معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة .
3. خلة, م. (2006): مصر والصراع العربي الإسرائيلي 1967 –1979, رسالة دكتوراه غير منشورة في معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة .

ثالثاً: المراجع العربية:

1. أبونحل، أ. و آخرون، (ب،ت) : تأثير المتغيرات السياسية علي البناء الفكري وسياسات منظمة التحرير الفلسطينية من 1968-1974، بحث محكم وقيد النشر في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية بالكويت (لدي الباحث نسخة منة).
2. أرشيف دار الجليل (1984): دراسة حول (م.ت.ف) مسيرتها التنظيمية والسياسية عبر ستة عشر دورة للمجلس الوطني الفلسطيني، ط1، إصدار دار الجليل للنشر، عمان.
3. إسماعيل، م. (1987): أمن مصر القومي في عصر التحديات، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
4. الحسن، س. (1995): حول اتفاق "غزة – أريحا أولاً" (وثائق ودراسات)، تقديم وإشراف: خالد الحسن (أبو السعيد)، (الإصدار الثاني)، دار الشروق، عمان.
5. الحسن، خ. الحسن، س. (1995): مقالة بعنوان "هذا الاتفاق ..واعترافه المستحيل" ، حول اتفاق "غزة – أريحا أولاً" (وثائق ودراسات)، تقديم وإشراف: خالد الحسن (أبو السعيد)، (الإصدار الثاني)، دار الشروق، عمان.
6. الحسن، خ. (1986): قراءة نقدية لثلاث مبادرات، بريجنيف، الأمير فهد، ريغان، ط2، سلسلة دراسات صامد الاقتصادي (16)، أوراق سياسية (3)، دار الكرمل صامد، عمان.
7. الحوت، ش. (1986): عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية (1964-1984)، أحاديث الذكريات، ط1، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت.
8. الدجاني ،أ(1980): مسيرة الشعب الفلسطيني وأفاق الصراع العربي الإسرائيلي في الثمانينات ، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،ورقة رقم "15"، بيروت ،ط1.
9. السادات، أ. (1979): البحث عن الذات – قصة حياتي، ط3، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة.
10. الشعيبي، ع. (1979): الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1974 – 1977، مركز الأبحاث (م.ت.ف)، ط1، بيروت.
11. الشقيري ، أ. (2006): الهزيمة الكبرى مع الملوك والرؤساء من بيت عبد الناصر إلى غرفة العمليات، إصدار لجنة تخليد ذكري المجاهد أحمد الشقيري, مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط1.
12. الطويل، م. (1988): لعبة الأمم والسادات، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط1.
13. العثمان، ع. (2003): مأزق التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي،(ب،ط).
14. العقاد, ص. (1998): السادات وكامب ديفيد, القاهرة، (ب،ط).

15. العلوان، ش. (1982): تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي الصهيوني، ط1، الدار العربية، بغداد.
16. الفرنواني, ط. (1994): الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري, ط1, دار المستقبل العربي, بيروت.
17. المجذوب، م. (1978): الاعتراف بإسرائيل من خلال التسوية، ط1، فريق الدراسات الإستراتيجية ،الدراسات الإستراتيجية "(2)، معهد الإنماء العربي، ط1 ،بيروت.
18. المصري, ز. (2008): اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية, ط1, مكتبة اليازجي، غزة.
19. الهور، الموسى (1983): مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947–1982، ج1، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ودار الجليل للنشر، عمان.
20. الهور، الموسى (1986): مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947–1982، ج2، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ودار الجليل للنشر، عمان.
21. الموسوعة الفلسطينية، (1990): القسم الثاني للدراسات الخاصة (في ستة مجلدات)، ط1، المجلد الثالث: دراسات الحضارة، بيروت.
22. بحيري، م. (1980): النفط العربي والتهديدات الأمريكية بالتدخل 1973–1979، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورقة رقم (4)، (ب.ط).
23. توما, ا. (1986): منظمة التحرير الفلسطينية، دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا.
24. جبارة، ت. (1998): تاريخ فلسطين، دار الشروق، بيروت.
25. حواتمة، ن.عبد الكريم، ق(2002): البرنامج المرحلي 1973–1974 صراع، وحدة في المقاومة الفلسطينية، شركة دار التقدم العربي، والدار الوطنية الجديدة، ط1، دمشق.
26. خلف, ص. (1991): فلسطيني بلا هوية, ط1، المطبعة الرسمية التونسية, الشؤون الفكرية والدراسات – فتح, تونس.
27. رمضان،ع (1986): تحطيم الآلة – قصة حرب يونيو 1967–دراسة تاريخية ،ج2، مكتبة مدبولي ،ط1، القاهرة.
28. رمضان، ع. (1992): العلاقات المصرية– الإسرائيلية 1948–1979، الهيئة العامة للاستعلامات الكتاب، القاهرة.
29. رياض، م. (1986): مذكرات محمود رياض – أمريكا والعرب، ج2، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة.
30. رياض ،م (1987) : مذكرات محمود رياض 1948–1978 البحث عن السلام ... والصراع في الشرق الأوسط ، ج1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت ، ط2.

31. رفوع, ف(1999) : العلاقات الأردنية المصرية 1952–1970,مطبعة المجد الأولى ،ط1 ، عمان
32. زهران ،ج،(ب.ت): السياسة الخارجية لمصر –1970– 1981، طرد الخبراء السوفيت ، زيارة القدس ، مكتبة مدبلولي ، القاهرة.
33. شاش، ط (1995): المواجهة والسلام في الشرق الأوسط – الطريق إلي غزة وأريحا ، دار الشروق ،ط1، بيروت.
34. شاش ,ط (1999) – مفاوضات التسوية النهائية و الدولة الفلسطينية (الآمال والتحديات) ,ط1, دار الشروق – بيروت.
35. شريف , ح (1996): المفهوم السياسي والاجتماعي لليهود عبر التاريخ من العهد القديم إلي مفاوضات السلام الشرق أوسطية (1900 ق.م – 1995م) ,ج3 الحرب والسلام (1970–1981), الهيئة المصرية العامة للكتاب .
36. صالح, م(2003): فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية–سلسلة دراسات الفلسطينية (1) – مركز الإعلام العربي – ط1 .
37. عباس ،م (1994) : طريق أسلو – موقع الأنفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،ط1، بيروت .
38. عبد الرحمن،أ (1987): منظمة التحرير الفلسطينية ،جذورها ،تأسيسها ، مساراتها ، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ،ط1، قبرص.
39. عبد المجيد ، أ، (1994) : قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين – والصراع العربي اللأسرائيلي – مجلد الثاني –1975_1981 ،ط1 ،بيروت .
40. عبد المجيد،و. الحسن (1995): مقالة بعنوان "المستقبل الفلسطيني بعد الاتفاق مع إسرائيل"، حول اتفاق "غزة – أريحا أولاً" (وثائق ودراسات)، تقديم وإشراف: خالد الحسن (أبو السعيد)، (الإصدار الثاني)، دار الشروق، عمان.
41. عبد الهادي, م (1992) :–المسالة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية –1934 1974, ط1, منشورات المكتبة العصرية – بيروت – صيدا .
42. عدوان ،ع،(2005): حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح (1969.1983)،ج2، وزارة الأعلام . السلطة الوطنية الفلسطينية .
43. عسالية , جودة , (2007) : علم النفس السياسي , ط1, جامعة الاقصي – غزة
44. غالي ،ب ،(1997) : طريق مصر إلي القدس – قصة الصراع من اجل السلام في الشرق الأوسط ،مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1 ،القاهرة .

45. فرج الدين، ع. (1998): منظمة التحرير الفلسطينية 1964- 1993، ط1، مركز المحروسة للبحوث والتدريبات والنشر، القاهرة.
46. فوزي ,م (ب.ت) :كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر , مكتب مدبولي – القاهر (ب.ط).
47. كامل ,فوزي (ب.ت): كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر , مكتب مدبولي – القاهر ,(ب،ط)
48. كامل , م ,(2002) : لسلام الضائع في اتفاقية كامب ديفيد مذكرات محمد إبراهيم كامل وزير خارجية مصر الأسبق , ط1, مركز الأحرار للترجمة والنشر – القاهرة .
49. مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،(2003): فلسطين تاريخها وقضيتها، شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة ، ط1 ، نقوسيا ،قبرص.
50. محمد , ع .(1994) : مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدوالي ، دراسة مقارنة لبعض الأنماط والمشكلات , ط1- القاهرة .
51. محمودي, ع(2002) : النزاعات العربية – العربية وتطور النظام الأقليمى العربي (مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية) 1945- 1985 – تقديم السيد عبد العزيز بوتفليقة – منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ، عن رسالة دكتوراه ،الموقع الالكتروني للباحث aok-mahmoudi@hotmail.com.
52. مخادمة ، ذ (1997):الدخل إلي القضية الفلسطينية ، تحرير جواد الحمد ،مركز الشرق الأوسط ، ط1،عمان.
53. نافعة , ح (1986) : مصر والصراع العربي الإسرائيلي – من الصراع المحتوم ... إلي التسوية المستحيلة, مركز دراسات الوحدة العربية ,ط2 – بيروت .
54. هشام ,ح ,(ب.ت): نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق علي – الصراع العربي الإسرائيلي , مكتبة مدبولي – القاهرة (ب،ط) .
55. هيكل ،م (1996) : عواصف الحرب وعواصف السلام – المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل ، ج2 ،دار الشروق ، ط1 ، القاهرة .
56. هيكل ،م،(1996): سلام الأوهام – أوسلو ما قبلها وما بعدها – المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل ، دار الشروق ، القاهرة ، ط1
57. هيكل ،م،(1983): خريف الغضب – قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات ، ط1.
58. هيكل،الحسن (1995):محاضرة حول اتفاق غزة أريحا اولاً مغامرة، أكتوبر 1993، حول اتفاق "غزة – أريحا أولاً" (وثائق ودراسات)، تقديم وإشراف: خالد الحسن (أبو السعيد)، (الإصدار الثاني)، دار الشروق، عمان.

59. يوسف ، الصباغ (1996): مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط ، دراسات "17"،مركز دراسات الشرق الأوسط ،دار البشير للنشر و التوزيع ،ط1 ،عمان ،)

رابعاً: الكتب المترجمة:

1. آندرلين ,ش (1998) : أسرار المفاوضات الإسرائيلية – العربية 1917–1997(سلام أو حرب) , ترجمة صياح الجهيم , دار الفاضل ,ج2 , ط2 –دمشق
2. براند،ل ،(1991) : الفلسطينيون فى العالم العربي ـ بناء المؤسسات والبحث عن الدولة ، ط1ـ بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
3. رولو ,ا (1989) : الفلسطينيون من حرب إلي حرب , ترجمة خليل فزيجات , طلاس للدراسات والترجمة والنشر ,ط1 – دمشق .
4. كارتر،ج،(2007) : فلسطين "سلام ""لا" تفرقة عنصرية ، ترجمة عادل نجيب بشري، ط1ا،القاهر.
5. كتن ، هـ ،(1999) : قضية فلسطين ، ترجمة – رشدي الأشهب ، السلطة الوطنية الفلسطينية – مطبوعات وزارة الثقافة ،سلسلة تاريخ وتوثيق "2"، ط1
6. كونت ،و،(2002) : عملية السلام – الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ1967،ترجمة –هشام الدجاني –العبيكان ، ط1، الرياض.
7. ناتنج، أ،(1993): ناصر ، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة.

خامساً: الدوريات

a. الايوبى ,هـ(1980): شؤون فلسطينية ، مسيرة الكفاح المسلح الفلسطيني خلال 15 عام ، ع 98 ،صـ45.
b. أبولغد.ا(1977): شؤون فلسطينية ،حول سياسية أمريكيا الفلسطينية ،ع71، ص4–14.
c. أبونحل ،ا.أبوسعدة،م (2009) : نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين الطموح الفلسطيني والمصالح العربية _ قراءة جديدة ، مجلة جامعة الأزهر _ غزة ، المجلد رقم "11"، العدد رقم "1"(خاص).
d. البيان الختامي للمؤتمر الإسلامي (1980):مجلة الدراسات الفلسطينية ،ع36،ص163–164.
e. الحسن،ب، (1981) : شؤون فلسطينية , الدورة الخامسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني ,ع115, , مركز الأبحاث لـ م.ت.ف – بيروت ص4–14.

f. الحسيني,م (1979) :(الشئون الفلسطينية ، الاقتراب الغربي من فلسطين منطلقان وطريقان، ع 97، ص3–8.
g. الحسيني ,م(1999): مجلة الدراسات الفلسطينية , مصر والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية حدود الدور الإقليمي , قسم المقابلات ,ع40, مؤسسة الدراسات الفلسطينية –بيروت مؤسسة الدراسات المقدسية – القدس ، ص83–91 .
h. الحوت,ش(1981): شؤون فلسطينية،لا لحكومة المنفى المؤقتة، ع113, مركز الأبحاث لـ م.ت.ف, بيروت, ص3–8 .
i. الخليلي, غ (1976) : شؤون فلسطينية ،المسألة الفلسطينية بين إحتمالات لتسوية أو الحرب ، ع 61 ، بيروت, ص11 – 25 .
j. الخليلي ,غ(1978) ، شؤون فلسطينية ,ع 74,75 , قسم عربيا، ملف تلك الزيارة، ص207 –222.
k. الخليلي، غ (1978): شؤون فلسطينية ، العملية ،ع77، ص159–178 .
l. الشعيبي،ع(1975): شؤون فلسطينية ،القضية الفلسطينية دوليا وداخل المناطق المحتلة ع49، ص224–229.
m. الشعيبي،ع،(1975): شؤون فلسطينية ،قراءة في بنود الاتفاقية المصرية الإسرائيلية،ع50–51، ص115–122.
n. الشعيبي ،ع (1975): شؤون فلسطينية ، عشرة سنوات من الصراع بين الحكم الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية ،ع41–42، ص208.
o. الشعيبي ,ع(1976) :شؤون الفلسطينية ، علي الصعيد الدولي والمناطق المحتلة ،ع57 ،ص185–169 .
p. الصياغ, ا (1976) الشئون الفلسطينية , قسم شهريات , القضية الفلسطينية دوليا,ع57 ، بيروت , ص159–158.
q. العطية,غ (1980) : قرار أدان اتفاقيات كامب ديفيد على الصعيد الأمم المتحدة , مجلة مركز الدراسات الفلسطينية العدد (36) ص8.
r. المناصرة ،ع(1980): شؤون فلسطينية ،الدورة 21 لمؤتمر اليونسكو –بلغراد–23–28،1980/10/9،ع109،قسم التقارير ،ص138.
s. جلال العظم، ص(1974) : شؤون فلسطينية ، القضية الفلسطينية دولياً،ع36، 187–195ص.

t. حسام الدين ،غ(1981): شؤون فلسطينية ،هم الوحدة ومعركة التصدي ، قسم الشهريات ،ع115،ص128–138.
u. حسن ،س(1976): شؤون فلسطينية ، فلسطين في الأمم المتحدة – قرارات تاريخية وخلفيات ،ع53– 54، ص7–21.
v. حمود،س(1976): شؤون فلسطينية، التسوية السياسية – خلفيات ونتائج ،ع55، ص46–50.
w. حميد ، ر(1975): شؤون فلسطينية ،منظمة التحرير الفلسطينية في عشرة سنوات ، ع41–42، ص516.
x. خالد, ز(1978): الرد الإسرائيلي على الأسئلة الأمريكية ، تقرير إخباري مجلة الدراسات الفلسطينية ،ع 30 ،ص77–80 .
y. سخنيني ،ع، (1974): شؤون فلسطينية ، مكونات القرار في المجلس الوطني الفلسطيني "الدورة الثانية عشر"،ع35، ص ص4–11، بيروت.
z. سخنيني,ع (1975)، مجلة شؤون فلسطينية ،المقاومة الفلسطينية دوليا، ع "45" ، مركز الأبحاث لـ م.ت.ف, بيروت ، ص 215 – 219 .
aa.سويد,م (1978) : شؤون فلسطينية ، من كامب ديفيد الي أين ، ع 84 ،ص15–11.
bb. سويد,م(1979): شئون فلسطينية , عن التغيير التسوية : عود على البدء , ص11, ع91, مركز الأبحاث في م.ت.ف.
cc.شؤون فلسطينية (1977): حوار مع أبو اللطف ،احتمالات الحرب اكبر من احتمالات السلام ، ع67، ص33–53.
dd. شؤون فلسطينية(1975): ع52 ،قسم فلسطين دولياً ،ص293.
ee.شؤون فلسطينية (1976): قسم فلسطين دوليا ،ع57،ص159–165.
ff. شؤون فلسطينية (1977):المجلس الوطني الفلسطيني – الإعلان السياسي،ع65، ص6–4.
gg. شؤون فلسطينية ،(1978): قسم الوثائق ,ع 74– 75 ،ص333 – 343 ، ببيروت، مركز الأبحاث فى م.ت .ف.
hh. شؤون الفلسطينية (1978) : وثيقة الوحدة الوطنية (طرابلس) 4\12\1977 , ع79, 75,
ii. شؤون فلسطينية(1975): قسم فلسطين دوليا ، ع –49، ص215–220)
jj. شؤون فلسطينية (1979): قسم الوثائق،ع90، ص169–196.
kk. شؤون الفلسطينية (1981): ع 119. ص213–204 .

ll. شفيق .م(1977): شؤون فلسطينية ،حول المرحلة الراهنة واحتمالات المستقبل،ع64-65، ص23.

mm. شوفاني ,ا (1975): شؤون الفلسطينية العدد 50، 51 ، قراءة في بنود الاتفاقية المصرية الإسرائيلية ، مركز الأبحاث ل" م.ت.ف ،ص59-69

nn. عارورى, ن(1979) : شؤون فلسطينية ، ع89 . مركز الابحات في م.ت.ف ، بيروت ، مقدمات قضية كامب ديفيد – التناقض الظاهري أو الدبلوماسية كارتر ص7- 23)

oo. عواد, ع(1979) : شؤون فلسطينية حول الوحدة الوطنية الفلسطينية ، عدد 94 ، ببيروت, ص135. 142

pp. عبد الرحمن,م(1981) : شؤون فلسطينية, محاولات لنجاح الحكم الذاتي , ع120, مركز الأبحاث (م.ت.ق) قسم المناطق المحتلة ,ص178-186.

qq. عزمي ،م(1979): شؤون فلسطينية، ع90، قسم إسرائيليات، ص168.

rr. ف .ح (1981): شؤون فلسطينية، قمة الصمود والتصدي ومصر بعد السادات – ع120- ص167.

ss. فياض,ت (1979): شؤون فلسطينية انتفاضة المناطق المحتلة ضد المعاهدة قسم الشهريات ، عدد 90، ص 137- 149 .

tt. كرم,س (1979) ,شؤون فلسطينية.ع90, المعاهدة المصرية – الإسرائيلية , تعيق التناقضات الدولية ,ص 43.

uu. مجلة السياسية الدولية (1979) : العدد 55, ج15.ص269- 270.

vv. مجلة مركز الدراسات الفلسطينية(1980): البيان الختامي للمؤتمر الدول الإسلامية :- ع (36) ص163-164 .

ww. محارب،ع , (1979) : شؤون فلسطينية ، قسم الإسرائيليات ، السلام علي الطريق الإسرائيلية ،ع 90 ,ص 15 .

xx. محارب،ع(1978):، الشؤون الفلسطينية ، المرجع السابق ، ملف تلك الزيارة-قسم فلسطينيا,ع74-75 ،ص 194 - 206

yy. نافعة,ح (1997): مجلة الدراسات الفلسطيني مقالات العلاقات المصرية – الفلسطينية , ع29- ص 36-54 .

سادساً: مواقع الانترنت:

1. الجهود المصرية بعد حرب أكتوبر ومبادرة السلام (1973- 1982) ، موقع ،

مقالة نت : HTTP://www.2.sis.gov.eg/vr/arab2008/Arabic/html/04.ht

2. الروسان ,هـ ,(2009) : تراجع الدور المصري بين الرؤية الأمريكية والواقع ، http://www.alarabicya.net.1views/2009102120167387.htnl.

3. الوجود السوري فى لبنان (1976) :-
http://www.yabeyrouth.com/pages/index1622.htm

4. المناصرة,م(2009): صفحة من تاريخ الأردن .
Google. http//www.ammonnews.net/artmleaspox?Apticleno=49161.

5. ساتي ,ح (2008): الوثائق السرية البريطانية – 1977 عام السادات العاصف :- جديد هذه الوثائق المثير 1976 : السادات فوق رمال متحركة .. بتجربة المنابر والوضع الاقتصادي والسخط الشعبي , ع 10709 ، جريدة الشرق الأوسط ، الصحيفة : أخبار ، " الشرق الأوسط : توقيع هذا الوثائق فى زمنها للسفير البريطاني في القاهرة: ويلي مورسي ،لندن.
http://www.aawsat.com/print.asp?did=463964&issueno=10709

6. ساتي ،ح،(1976) :التحركات السورية في لبنان
Http:\\www.aawsat.com\details.asp?=10492&article=433368

7. عبد الكريم ،ق،(2004): النظام الفلسطيني من الثورة إلي السلطة ، موقع الالكتروني لجريدة الرأي بتاريخ 2006/6/14،
http://209.85.135.104/search?soureid=navclient-ff&=UTF-88q=cache%3Ahttp%3A%2F%www.arraee.com%2Fmdules:PHP%F%3D News%26file%3Dprint%26sid%3D882.

8. مركز الشرق الجديد للدراسات والإعلام(1978): القمة العربية التاسعة في بغداد ، لبنان.
http:// arabsummitsyria.Com/summittnews.Php?id=h

9. مركز الشرق الجديد للدراسات والإعلام (1979): القمة العربية العادية العاشر في تونس ، لبنان.
http://arbsummitsyria.com/summitlnews.sphp?id=71

10. خطاب الرئيس أنور السادات في افتتاح الدورة الثالثة عشر للمجلس التشريعي (2009)

Http://www.anwarelsadat.com\speeches\100.htm

11. كيوان , م, (2002) : النظام السياسي الفلسطيني ماضية وحاضرة ومستقبله رهن حل عادل , دمشق

)http://www.annoormagazine.com\mag5.11,2002(

12. هوريس .د. (2008) : الوثائق السرية البريطانية –1977 عام السادات العاصف

Htt:\\www.aawsat.com\print?did=463964&issueno=107090

13. الياس، ك(2010): تعريف حق تقرير المصير:

.(http://30dz.justgoo.com/montada-f5/topic-t963.htm)

14. هشام،ش(2010):حق تقرير المصير واستخدام القوة في العلاقات الدولية

http://www.arabvoice.com/modules.php?op=modload&name

(=News&file=article&sid=21352

سابعاً: لقاءات تلفزيونية:

1. جيهان السادات (2010) : شاهد على على العصر ، برنامج t.v. لقناة الجزيرة الفضائية .

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم
الإقرار	أ
الشكر والعرفان	ب
التعريفات	ج
قائمة المختصرات	هـ
الملخص باللغة العربية	و
الفصل الأول : خلفية الدراسة	1- 9
1.1 :مقدمة	1
2.1 : مشكله الدراسة	5
3.1 :مبررات الدراسة	5
4.1 : أهداف الدراسة	6
5.1 : تساؤلات الدراسة	7
6.1: منهجية الدراسة	8
7.1 : الحدود الزمنية للدراسة	8
8.1 : معوقات الدراسة	9
الفصل الثاني : أهم الدراسات السابقة	10 – 13
1.2 مقدمة	10
2.2 رسائل جامعية "غير منشورة "	10
3.2 دراسات عربية	11
4.2 بحوث علمية محكمة	12
الفصل الثالث : من طموح التحرير إلى حرب التحريك (1963 / 1973)	14 – 42
1.3 مقدمة	14
2.3 ما بين الطموح والهزيمة	15
1.2.3 إرهاصات الكيان الفلسطيني	15
2.2.3: موقف القوى والهيئات السياسية الفلسطينية من الكيان الفلسطيني :	18
3.2.3المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول 28 آيار (مايو) 1964:	19
4.2.3.مؤتمر القمة العربية الثاني "الإسكندرية" آب "أغسطس" 1964:	22

3.3 الانتصار في حرب 1973 و الطريق لمؤتمر جنيف 27
1.3.3 : من الهزيمة إلى وفاة عبد الناصر: 27
2.3.3 : فترة حكم السادات: 35
3.3.3 : مؤتمر القمة العربية السادس (الجزائر) 1973/11/26: 38
4.3.3 : مؤتمر جنيف: 40
الفصل الرابع تجاذب العلاقات الفلسطينية المصرية بين عامي 1974– 1975 74 – 43
1.4 . الفلسطينيون من الشرعية العربية إلي الشرعية الدولية 43
1.1.4.دورة المجلس الوطني الثاني عشرة 1–9 حزيران (يونيه) 1974 50
2.1.4. مؤتمر القمة العربية السابع– الرباط ،1974: 58
3.1.4.الفلسطينيون في الأمم المتحدة: 62
2.4 . بدايات الحلول الانفرادية في المنطقة 64
1.2.4. سياسة كيسنجر في المنطقة وأثرها علي العلاقات الفلسطينية المصرية 64
2.2.4. اتفاقية سيناء (2) 69
3.2.4. الخاتمة 73
الفصل الخامس العلاقات الفلسطينية المصرية بين الواقع والمجازفة السياسية. 110 – 75
1.5 . "م،ت،ف " ما بين التأديب المصري والقضاء السوري. 75
1.1.5 .الحرب اللبنانية 81
2.5 . العلاقات السياسية ما بين الواقعية الفلسطينية والمفاجأة المصرية. 88
1.2.5 .الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني 90
2.2.5. زيارة السادات إلى القدس 101
3.2.5. رد الفعل الفلسطيني الشعبي والرسمي علي الزيارة : 106
الفصل السادس
تحول العلاقات الفلسطينية المصرية من العلن إلي السر(1978 – 1981)
1.6 مقدمة: 111
2.6 . زيارة السادات إلي إسرائيل. 113

1.2.6.الحـرب الإسـرائيلية علـى المقاومـة الفلـسطينية (20–12 آذار "مـارس" 1978): 116
2.2.6 . الورقة المصرية المقدمة لإطار كامب ديفيد: 120
3.2.6.إطار كامب ديفيد 17 أيلول (سبتمبر) 1978: 122
4.2.6.القمة العربية التاسعة (بغداد) (2–5 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1978) 125
5.2.6. الرد الشعبي الفلسطيني من الإطار وحتي الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني 126
6.2.6. الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (دمشق 2–15 كانون ثانٍ (يناير) 1979): 127
7.2.6. المبررات والخطوات التكميلية للسادات: 128
3.6. اغتيال الرئيس أنور السادات: 133
1.3.6. توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 26 آذار "مارس" 1979: 133
2.3.6.رد الفعل الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة 134
3.3.6.الموقف الفلسطيني الرسمي لـ(م.ت.ف): 136
4.3.6. مـؤتمر القمـة العربيـة العاشـرة (تـونس) 20–22 تـشرين ثـانٍ (نـوفمبر) 1979: 140
5.3.6. مؤتمر القمة العربية الحادي عشر (عمّان) 27 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1980: 140
6.3.6 مبادرة بريجنيف 23 شباط (فبراير)1981: 140
7.3.6. الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (دمشق) 11 –19 نيسان (أبريل) 1981: 141
النتائج والتوصيات: 144
قائمة المراجع 147

The Egyptian-Palestinian relations from 1974 – 1981: Political Study.

Prepared by: Ramez Nabhan Mustafa Omar.

Supervised : Prof. Osama Abu-Nahlah**.**

Abstract

This study discusses the political relationship between the Palestinian and the Egyptian since the Arabic and International recognition of the Palestinian independent political identity in 1974 until the assassination of the Egyptian President Anwar Sadat in 1981. The study focused on this period because of its impact in transmitting the Palestinian-Egyptian relations from the political wishes to the political realism

The importance of this study lies in stimulating and luring the researcher towards studying it as this period is characterized of rapid political transformations. The response of the Palestinian to the Egyptian-political advice of being simulated with the political reality and deal with it in terms of seriousness and realism and to leave the Arab calls that resulted in perpetuating the Israeli occupation which has tried to change the features of this land to impose in the peace process if it occurred. The positive response of the Palestinian leadership to that advice has made changes in the programs of the Palestinian National Council (PNC) during its twelfth cession. But the Palestinian programs were hindered by the American-European policy which differs on the surface but agrees on the essential goal that is linking the Palestinian cause with maintaining balance with the international relations to stop the stereotype of the Arabic and Islamic obsession that prevailed in the Middle Ages from returning once again. The U.S. and European exploited the weakness of the Arab world and his inability and the acceptance of President Anwar Sadat by signing the framework of the Camp David Egyptian-Israeli peace, which was lower than the political demands of the Palestinian which split the Palestinian political arena between a political team betting on the history of Arab nationalism and international conferences and rejecting these solutions, which were considered unilateral solutions, and another team kept the Palestinian confidential political relations with Sadat considering those solutions as a first step towards achieving the Palestinian goal.

The policy of Haj Amin Husseini, who did not accept any political settlement to solve the Palestinian issue, and died in exile without achieving any political gain for the Palestinian remained controlling the second team. As a result of the

international regional changes, the present Palestinian leadership was forced to accept the lowest available solution to the Palestinian cause.

The study adopted a historical descriptive method, which relies on studying the scientific analysis and views, and projecting opinions in order to know the developments that have taken place on the Palestinian- Egyptian political relations and stages of its development by clarifying the situation of the Palestinian and Egyptian relations. Through comparison and analysis, the researcher was able to know the causes that control the nature of political relations. The researcher reached concluded.

- All the Arab regimes are responsible for all Palestinian suffering and displacement, and the establishment of the so-called state of Israel at the expense of the Palestinian suffering.
- Egypt and the Arab states tried to compensate the Palestinians by creating an independent Palestinian political personality through the establishment of the Palestine Liberation Organization as a sole reprehensive but that didn't happen because the Egyptians exercised the negotiation of peace instead of them within the framework of the Camp David Peace Treaty.
- Egypt and the Arab regimes tried to exploit the Palestinians by launching a Palestinian term paper that was used between the Palestinian Arab States and the succession with each other and the first and last loser was the Palestinians themselves.
- The Palestinian factions and forces bear such exploitation by the Arab states in order to control the leadership of the region, especially after the withdrawal of Egypt from the equation of the Arab-Israeli conflict. Moreover, that divided the Palestinians themselves and some factions were involved in fighting the other Palestinian factions such as (Al-Sa'qa) supported the Syrians in TEL EL-ZA'TER in Lebanon in 1976. Sabri's Al-Bana group (supported by the Iraqi Regime to take over the Egyptian leadership of the Arab World) participated in several processes of assassinations of some Palestinian leaderships. That forced PLO to exploit the popular and official opposition of the Camp David Treaty to strengthen the national unity but not as much as on principle of the peace process.